جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

مذكـــــــرة

للحصول على شهـــــادة ماجستير

في العلوم الاقتصادية

# دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي

## - دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس-

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

الأنسة: **بوسخان سعيدة**

أمام لجنـــــــة المناقشـــــــة

| اللقب والاسم | الرتبـــــة | المؤسسة الأصلـــية | الصـــــفة |
|---|---|---|---|
| د/فقيه عبد الحميد | أستـــــاذ محاضر-أ- | جامعة وهـــران 2 | رئيـــــسا |
| د/حاكمي بوحفص | أستـــــاذ محاضر-أ- | جامعة وهـــران 2 | مقـــــررا |
| د/حمداني محمد | أستـــــاذ محاضر-أ- | جامعة وهـــران 2 | منـــاقشا |
| د/بلحسن هواري | أستاذ محاضر -ب- | جامعة وهـــران 2 | عضوا مدعوا |

السـنة: .....2018/2017.....

{....رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا * رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا * رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ * وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا * أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ...}

البقرة: 285-286

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني ومكنني من إتمام هذه المذكرة، ويسعدني أن أتقدم بشكري الجزيل وتقديري وامتناني وعرفاني بالجميل إلى الأستاذ المشرف الدكتور "**حاكمي بوحفص**" على اهتمامه الجاد، ونصائحه القيمة وتوجيهاته من أجل إنجاز هذا العمل، وكذا على قبوله الإشراف على هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر و الإمتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا الموضوع وإثراء هذا العمل وأحييهم تحية خاصة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل أساتذتنا الأجلاء بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة وهران2 " محمد بن أحمد".

كما لا يفوتني أن أنوه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد، مساعدة مادية أو معنوية كي أنجز هذا العمل في ظروف حسنة ودون أي عراقيل.

والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي التوفيق.

**بوسخان سعيدة**

# الإهداء

عمرهما في الله أطال أمي و أبي إلى

إلى إخوتي وأخواتي

الأصدقاء و الأحباب كل وإلى

.المتواضع العمل هذا جميعا لهم أهدي

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات:

**العنوان :** **الصفحة**


**شكر وتقدير**
**الإهداء**
**فهرس المحتويات** ..... 01
**قائمة الجداول** ..... 04
**قائمة الأشكال** ..... 05
**1) المقدمة عامة** ..... 06
التقديم ..... 06
الإشكالية ..... 07
الفرضيات ..... 07
أهمية الدراسة ..... 09
أهداف الدراسة ..... 09
منهجية الدراسة ..... 07
دوافع اختيار الموضوع ..... 10
الدراسات السابقة ..... 08
خطة الدراسة ..... 10
**2) الجانب النظري: الإطار العام والمفاهيم النظرية للتجارة والنمو** ..... 11

**الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية** ..... 11-62

**المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية ..... 11**

المطلب الأول: أهمية وفوائد التجارة الخارجية ..... 12

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية ..... 14

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية ..... 15

المطلب الرابع : أدوات قياس التجارة الخارجية ..... 18

**المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية** ..... 21

المطلب الأول : التفسير الكلاسيكي للتجارة الخارجية ..... 21

المطلب الثاني : التفسير النيوكلاسيكي للتجارة الخارجية ..... 27

المطلب الثالث : التفسيرات الحديثة للتجارة الخارجية ..... 31

المطلب الرابع : التفسيرات الحديثة الحديثة للتجارة الخارجية ..... 42

**المبحث الثالث : السياسات التجارية** ..... 51

المطلب الأول: السياسة التجارية وأهدافها ..... 51

المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية ..... 52
المطلب الثالث : سياسة الحماية التجارية ..... 54
المطلب الرابع: السياسة الحمائية الجديدة ..... 60
**خلاصة الفصل الأول** ..... 61
**الفصل الثاني: التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي** .....63-114
**المبحث الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية** ..... 63
المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتنمية والعلاقة بينهما ..... 63
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي، فوائده وتكاليفه ..... 68
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي ..... 69
المطلب الرابع: إستراتيجيات النمو الاقتصادي ..... 71
**المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي** ..... 73
المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي ..... 73
المطلب الثاني: التحليل الكينيزي ..... 75
المطلب الثالث: التحليل النيوكلاسيكي ..... 79
المطلب الرابع: نماذج النمو الحديثة ..... 88
**المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي** ..... 99
المطلب الأول: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ..... 99
المطلب الثاني: إستراتيجيات التجارة الخارجية ..... 102
المطلب الثالث: الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ..... 108
المطلب الرابع: الواردات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ..... 112
**خلاصة الفصل الثاني** ..... 113
**3) الجانب التطبيقي للتجارة والنمو ( دراسة حالة الدول المغاربية )** ..... 115
**الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي** .....115-166
**المبحث الأول :الخصائص الاقتصادية العامة للدول المغاربية** ..... 115
المطلب الأول: تقديم اقتصاديات الدول محل الدراسة..... 115
المطلب الثاني: خصائص اقتصاديات الدول المغاربية ..... 116

المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي للدول المغاربية ..... 119
**المبحث الثاني: النظام التجاري للدول المغاربية** ..... 126
المطلب الأول: الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية للدول المغاربية ..... 126
المطلب الثاني: الإطار التنظيمي الجمركي للدول المغاربية ..... 129
المطلب الثالث: أهمية التجارة البينية للدول المغاربية ..... 130
المطلب الرابع : واقع التجارة الخارجية للدول المغاربية ..... 135
**المبحث الثالث : النمو الاقتصادي في الدول المغاربية وأثر التجارة البينية عليه** ..... 144
المطلب الأول: تحليل النمو الاقتصادي في الدول المغاربية ..... 144
المطلب الثاني: المقارنة بين أداء الدول المغاربية في إطار النمو الاقتصادي ..... 151
المطلب الثالث: أثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ..... 156
المطلب الرابع: معوقات التجارة البينية بين دول المغاربية وسبل تنميتها ..... 161
**خلاصة الفصل الثالث** ..... 165
**الخاتمة العامة** ..... 167
**قائمة المصادر والمراجع** ..... 171

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مقاييس كل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية | 66 |
| 02 | الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية | 68 |
| 03 | نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي | 110 |
| 04 | تطور التجارة الخارجية للدول المغاربية خلال الفترة (2004-2014) | 135 |
| 05 | اتجاه صادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول المغاربية لسنة 2014 | 140 |
| 06 | طبيعة المبادلات التجارية البينية المغاربة | 142 |
| 07 | تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في تونس (2004-2014) | 145 |
| 08 | تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر (2004-2014) | 147 |
| 09 | تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في المغرب (2004-2014) | 150 |

# قائمة الأشكال

## قائمة الأشكال:


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | توازن السوق في إطار التجارة الدولية | 46 |
| 02 | مخطط توضيحي لنموذج الجاذبية | 49 |
| 03 | دالة الإنتاج الفردية و وضعية التوازن في نموذج سولو | 80 |
| 04 | معدل نمو رأسمال الفردي ( التراكم الرأسمالي k) | 81 |
| 05 | مراحل النمو الاقتصادي حسب روستو | 87 |
| 06 | نموذج AK | 90 |
| 07 | نسب مساحة الدول المغاربية موضع الدراسة من إجمالي مساحة المغرب العربي | 116 |
| 08 | توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي التونسي للفترة 2004-2014 (%) | 146 |
| 09 | توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الجزائري للفترة 2004-2014 (%) | 148 |
| 10 | توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي المغربي للفترة 2004-2014 (%) | 151 |
| 11 | تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية بين 2004-2014 ( بالدولار الأمريكي) | 152 |
| 12 | تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بين 2004-2014 (%) | 153 |
| 13 | متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية بين 2004-2014 (%) | 154 |
| 14 | تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في تونس بين 2004-2014 (%) | 156 |
| 15 | تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في تونس بين 2004-2014 (%) | 157 |
| 16 | تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في الجزائر بين 2004-2014 (%) | 158 |
| 17 | تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بين 2004-2014(%) | 159 |
| 18 | تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في المغرب بين 2004-2014(%) | 160 |
| 19 | تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب بين 2004-2014(%) | 161 |

# المقدمة العامة

**التقديم :**

يتعلق هذا الموضوع بدور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي في البلدان المغاربية الثلاث (الجزائر، المغرب ، تونس) ، حيث أن التغيرات الاقتصادية العالمية أدت إلى خلق المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتزايدت حركة تصدير السلع والخدمات ورؤوس الموال على نحو هائل وزادت درجة التشابك بين مختلف الأنشطة الاقتصادية. فلا يمكن لأي اقتصاد مهما كانت موارده وإمكانياته أن يعيش بمعزل عن العالم الخارجي ، وتكون التجارة الخارجية بذلك هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من التصدير والاستيراد. و يعد تحقيق النمو الاقتصادي هدف جميع السياسات الاقتصادية لأي بلد ، ولأهمية معرفة وتحديد العوامل المؤثرة على النمو عملت النظريات والنماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات القدرة التفسيرية لمعرفة اتجاه وطبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات أخرى، وبالتالي فإنه يمكن تصور مدى الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي وذلك من خلال ما توفره من العملات الصعبة اللازمة لتمويل الواردات الضرورية.

وفي ظل تزايد دور التجارة الخارجية في جميع دول العالم في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، أدركت الدول المغاربية أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية وانخرطت في العديد من الاتفاقيات التجارية والثنائية والإقليمية والدولية لمواكبة هذه التطورات والاستفادة من مزاياها وتجنب أثارها، وهناك علاقة ارتباط قوية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي يعكس في الواقع قوة تأثير التجارة الخارجية على مستوى النشاط الاقتصادي ويدل أيضا على أن تحقيق النمو الاقتصادي ليس ذاتيا في كثير من الحالات خاصة الجزائر وإنما يعتمد على عوامل خارجية، وهو ما يجعل القدرة على تحقيق النمو تعتمد إلى حد كبير على مقدرتها في إيجاد توازن في ميزان مدفوعاتها.

والدول المغاربية محل الدراسة كغيرها من الدول التي تلعب التجارة الخارجية فيها دورا محوريا في تنميتها من خلال تعزيز السوق الداخلية هذا فضلا عن دورها في حركة ميزان المدفوعات.

وتسعى هذه الدراسة إلى توضيح أن للتجارة المغاربية البينية أهمية كبيرة في اقتصاديات هذه الدول كمورد رئيسي للدخل ومصدر لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ودورها المركزي في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

- **الإشكالية:**

لمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

- **السؤال الرئيسي:**

**إلى أي مدى تساهم التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي؟**

- **الأسئلة الفرعية** :
  - ماهي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي؟
  - هل هناك علاقة بين زيادة الصادرات و النمو الاقتصادي؟
  - ما هو حجم التجارة البينية بين البلدان المغاربية الثلاث؟
  - كيف يمكن دعم التجارة البينية بين البلدان المغاربية الثلاث وماهي معوقاتها وأفاق تطويرها؟
- **فرضيات الدراسة:** تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:
  - تدني حجم التجارة البينية بين البلدان المغاربية محل الدراسة بسبب ضعف البنية الأساسية اللازمة لنمو التجارة البينية بين هذه الدول كما أن هذه الأخيرة تواجه صعوبات وعراقيل تعمل على الحد من تطويرها.
  - تعتبر الصادرات هي المحرك الأساسي للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد.
  - يعتبر الانفتاح عامل مهم المؤثر على النمو.
- **منهجية الدراسة:** لمعالجة الموضوع تعتمد الدراسة على المنهجية الآتية:

المنهج الوصفي التحليلي في شرح و وصف التجارة والنمو وتحليلهما في إطار الدراسة بالاعتماد على معطيات الاقتصاديات المغاربية وقد قسمت الدراسة إلى :

**الفصل الأول** :الإطار النظري للتجارة الخارجية، حيث قمنا فيه بالتطرق إلى المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية مع ذكر أهم النظريات المفسرة لها بالإضافة إلى السياسات التجارية المتبعة والمتمثلة في سياسة التحرير وسياسة التقييد.

**الفصل الثاني :** التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي حيث قمنا فيه بالتطرق إلى ماهية النمو الاقتصادي و العوامل المتحكمة فيه بالإضافة إلى مختلف نظريات المفسرة له و الدراسات التي تربط الصادرات والنمو من جهة والواردات والنمو من جهة أخرى.

**الفصل الثالث:** تطرقنا من خلاله إلى دراسة حالة الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنة بهدف الوقوف على دور التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي بهذه الدول، من خلال واقع التجارة الخارجية (طبيعة المبادلات من حيث الحجم والكم والنوع) وأثارها على النمو في هذه الدول مع ذكر معوقات التجارة بينهم وسبل تنميتها.

**الخاتمة:** عبارة عن مجموعة من النتائج و الاقتراحات حول تنشيط التجارة البينية وبعث النمو.

- **الدراسات السابقة:** هناك عدة دراسات سابقة من بينها ما يلي:

**الدراسة1):عابد بن عابد العبدلي (2005)، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية : دراسة تحليلية قياسية للفترة (1960-2001)، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، العدد 27، مصر،** تؤكد الدراسة على تقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، من خلال تقدير نموذج قياسي وشملت هذه الدراسة تقدير النماذج الفردية لكل دولة إسلامية على حدة عبر سلسلة زمنية للفترة (1960-2001) وكذلك من خلال تقدير المدمج للسلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية لـ(21) دولة إسلامية، وأظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، حيث ظهر متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي في مجموعة الدول البترولية، بينما ظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من متغير الصادرات في مجموعة الدول الأقل دخلا ومتوسطة الدخل. و كانت النتيجة الأساسية التي توصل إليها الباحث، هي أن الانفتاح الاقتصادي للدول النامية في ظل التشوهات الاقتصادية ربما يشكل في نهاية المطاف عقبة في طريق النمو الاقتصادي.

**الدراسة 2):مجدي الشوربجي (2007)، العلاقة بين رأسمال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، خلال الفترة من 27-27 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي ،الجزائر،** تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين رأسمال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في تايوان خلال الفترة (1986-2005)، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في الأجل الطويل تسير من كل من رأسمال البشري والصادرات إلى النمو الاقتصادي وإلى وجود علاقة سببية تسير من كل من رأسمال البشري والنمو الاقتصادي إلى الصادرات، أما في الأجل القصير فخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية بين الصادرات والنمو الاقتصادي وإلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من كل من الصادرات والنمو الاقتصادي إلى رأسمال البشري.

**الدراسة 3)** :**صواليلي صدرالدين، (2005)، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية من جامعة الجزائر**.وتوضح هذه الدراسة بالعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي باستعمال معطيات(26 ) دولة في فترة الممتدة ما بين (1981،2002 ) وقد تطرقت الدراسة إلى النظريات المفسرة للتجارة الخارجية ونظريات النمو وخاصة نظريات النمو الداخلي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية مباشرة بين الانفتاح والدخل في العينة المدروسة ؛ أما فيما يخص العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي فإن العلاقة موجودة إلا في بعض الدول المدروسة، ومن خصوصيات هذه العلاقة أنها سلبية في السنة الأولى من الانفتاح، غير أنها تتحول إلى علاقة إيجابية في السنة الموالية.

**الدراسة 4): أحمد كواز، (2008)، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي،العدد 73، ماي،المعهد العربي للتخطيط، الكويت** وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دور رشيد للحكومة في التأسيس للعلاقة السليمة بين التجارة والنمو.

**الدراسة 5): Emery، (1980)،« the relation of exports and economic growth »**
تعتبر هذه الدراسة من بين أوائل الدراسات التي بحثت في العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية لخمسون دولة خلال الفترة (1953-1963) وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات التي استخدم فيها أسلوب الانحدار الخطي البسيط بين الظاهرتين، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدل الصادرات ومعدل نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي، فكلما زادت الصادرات بنسبة (1 % ) زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بنسبة 2.5%، كما توصلت الدراسة إلى نتائج أخرى مفادها أن العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى منافع مباشرة تتمثل في زيادة القدرة الاستيرادية للدولة واتساع نطاق السوق، بما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل والاستفادة من وفورات الحجم الكبير، أما المنافع غير المباشرة فإن تنمية الصادرات سوف يؤدي إلى تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي وتقوية المنافسة الخارجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتطوير المنتجات وجلب التكنولوجيا.

**الدراسة 6): Feder، (1983)،« on export and economic growth »** ،تعتبر هذه الدراسة الأكثر انتشارا من بين هذه الدراسات التي تعني بقياس أثر نمو الصادرات على معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال اعتمادها على مجموعة من الفرضيات المنطقية، وقد طبقت الدراسة على الدول شبه الصناعية تشمل (31) دولة نامية خلال الفترة (1963-1973)، وكانت النتائج إيجابية عند اختبار العلاقة بين الظاهرتين، وذلك من خلال إعادة تخصيص الموارد من القطاعات الغير التصديرية إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي :

- تقديم مفاهيم مختلفة لكل من التجارة والنمو الاقتصادي وإبراز العلاقة الموجودة بينهما.
- إبراز دور التحرير التجاري والتبادل الدولي في رفع أداء النمو الاقتصادي.
- دراسة واقع وتطور التجارة البينية بين البلدان المغاربية محل الدراسة وخصائصها واتجاهاتها الداخلية والخارجية، ومكانة هاته الأخيرة في النظام التجاري العالمي من خلال حصة تجارة هذه الدول ومدى تطورها خلال السنوات الأخيرة.
- عرض أهم المشاكل والعوامل المعيقة التي تواجه التجارة البينية بين هذه البلدان المغاربية وطرح حلول لنهوض بها.

- **أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة ،بحيث تعتبر التجارة بمفهومها الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي فهي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي

وزيادة قدرات الاقتصاد ، وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات النمو ورفع مستوى المعيشة كما يحتل موضوع التجارة البينية أهمية بالغة في ظل التغيرات الراهنة في المجتمع الدولي وعصر العولمة ، من خلال إبراز إيجابيات تفعيل التجارة البينية في تحقيق النمو الاقتصادي وتسليط الضوء على هذا الموضوع لتحفيز وتشجيع قيام التجارة البينية بين الدول المغاربية.

- **دوافع اختيار الموضوع:** تعود دوافع اختيار هذا الموضوع إلى:
  - هناك دافع ذاتي نابع من اختصاصنا الذي يتمثل في " الاقتصاد الدولي".
  - الدافع الثاني دافع موضوعي يعود للأهمية البالغة لقطاع التجارة الخارجية ودوره في خلق الثروة ودفع عجلة النمو الاقتصادي، خاصة وأن تنويع الإنتاج والصادرات مطلب استراتيجي لأي اقتصاد سواء على المستوى الجزئي أو الكلي.
  - الدافع الثالث لاختيارنا لهذا الموضوع : تسليط الضوء على حجم التبادل التجاري بين الدول المغاربية محل الدراسة من خلال البحث أكثر في واقع هذا التبادل وأفاق تطويره في ظل المستجدات العالمية والإقليمية.
- **حدود الدراسة:** يتم التركيز في هذه الدراسة على :
  - **الحدود المكانية :** تشمل هذه الدراسة الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، المغرب وتونس) وكان ذلك تبعا لتقاربها الجغرافي، التاريخي والثقافي.
  - **الحدود الزمنية** : الفترة (2004-2014) .
- **خطة الدراسة :** تعتمد الدراسة على الخطة الأتية:
  - الإطار النظري للتجارة الخارجية .
  - التفسيرات المختلفة للنمو الاقتصادي.
  - أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي.
  - واقع التجارة البينية بين الدول المغاربية.
  - معوقات التجارة بين الدول المغاربية وسبل تنميتها.
  - الخاتمة نلخص فيها أهم ما ورد من النتائج والاقتراحات.
- **صعوبات الدراسة:** خلال معالجة هذا الموضوع واجهتنا عدة صعوبات منها:
  - **صعوبات تتعلق بالواقع الاقتصادي للدول محل الدراسة:** وفي هذا الإطار واجهتنا صعوبات تخص عدم استقرار المؤشرات الكبرى المعتمدة في التحليل مما يجعل المقارنة أمرا صعبا وصعوبات متعلقة بعدم وضوح التوجهات الاقتصادية الكبرى للدول الثلاث.
  - **صعوبات تتعلق بندرة المراجع وجودة المعطيات:** حيث هناك صعوبات تتعلق خاصة بالجانب التطبيقي لهذه الدراسة وبالأخص التفاصيل المطلوبة عن الاقتصاد التونسي والاقتصاد المغربي.

# الفصل الأول

# الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

قبل التفصيل في هذا الموضوع لابد من إلقاء نظرة عامة حول التجارة الدولية نظرا لأن التبادل التجاري بين الدول يعد حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها فالتجارة تعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة .باعتبارها من أهم محددات النمو الاقتصادي و التي تعمل على تحقيق الرفاهية للشعوب من خلال بلوغ المستويات المتقدمة من التنمية الاقتصادية .

ونظرا لهذه الأهمية التي تتمتع بها التجارة الخارجية ظهرت العديد من الدراسات التي تتناول هذا النشاط من حيث تفسير أسباب قيامه و كيفية سير نشاطه إلى أثره على اقتصاديات الدول و رفاهيتها. ولكن هذه الدراسات تختلف من مدرسة اقتصادية إلى أخرى و من زمن إلى آخر ذلك أنها تتعرض للتطوير و التحديث من اجل مسايرة المستجدات الاقتصادية .

و اختلاف النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية بين الدول يؤدي بالضرورة إلى اختلاف سبل التعامل والتنظيم لهذا من دولة إلى أخرى، حسب طبيعة النظام السائد و حجم الدولة و درجة تقدمها أو تطورها. فالدول المشاركة في عملية التبادل التجاري تسعى إلى الاستفادة منه في تحقيق الأهداف الاقتصادية و التي تختلف من دولة إلى أخرى فالدول النامية مثلا تسعى إلى الاستعانة بالمكاسب التي تحصل عليها من التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية. وهذا ما أدى إلى وجود نوعين متباينين من السياسات التجارية، هما سياسات الحرية والحمائية ولكل سياسة أنصار ومؤيدين .

وهو ما تحاول هذه الدراسة من خلال هذا الفصل الإشارة إليه بتبيان مختلف المفاهيم التي قدمت للتجارة الخارجية والنظريات القائمة على تفسير أسباب قيامها ، بدأ من الفكر التجاري وصولا إلى الفكر الحديث إضافة إلى تحديد تنظيمها على المستوى العالمي.

**المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية**

تعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل وهي الحلقة المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، وقد تنوعت مفاهيم التجارة وتعددت واختلفت أسبابها، ودوافع ظهورها إضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها.

**المطلب الأول: أهمية وفوائد التجارة الخارجية**

**1. التجارة الخارجية :** تعرف التجارة الخارجية على أنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[1]

يمكن التفرقة بين التجارة الخارجية و التجارة الدولية من خلال مضمونها، فالتجارة الخارجية لا تخرج عن كونها وصفا لحركة انتقال السلع والخدمات بين الدول، بينما تتضمن التجارة الدولية ما يلي:[2]

- التبادل الدولي السلعي.
- التبادل الدولي الخدماتي.
- الهجرة الدولية أي انتقال عنصر العمل بين دول العالم المختلفة.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
- التوافق البيئي وهو أحد منجزات جولة الدوحة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

وقد أدى هذا التباين في المفاهيم إلى الفروقات التالية:[3]

مصطلح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها أما مصطلح التجارة الدولية فيطلق للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع. وبالتالي فالتجارة الخارجية لا تعبر عن ظاهرة التبادل الدولي، بل التجارة الدولية ومنه فالأولى جزء من الثانية

كما يتم التفرقة بين التجارة الخارجية و التجارة الداخلية بعدة فوارق وهي كما يلي:[4]

- التجارة الداخلية تقع داخل نفس الحدود الجغرافية والسياسية للدولة، في حين تقع التجارة الخارجية على مستوى العالمي.
- تتعامل التجارة الداخلية بالعملة المحلية في حين تتم التجارة الخارجية بعملات أجنبية متعددة.
- تتعرض التجارة الخارجية لنظم اقتصادية وسياسية مختلفة، بينما تخضع التجارة الداخلية لنظام واحد أي هناك اختلاف القوانين والتشريعات التي تحكم كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.
- اختلاف وسائل النقل، حيث أن (90%) من التجارة الخارجية تتم بالنقل البحري وجزء بسيط من النقل البري على عكس التجارة الداخلية.
- اختلاف طبيعة الأسواق في حالة التجارة الخارجية عنها عن التجارة الداخلية من حيث طبيعة المستهلكين، الأسعار، المنافسة.....
- صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.

[1] محمد أحمد السريتي، (2009)، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص8.
[2] سامي عفيفي حاتم، (2005)، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الجزء الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، مصر،ص 33.
[3] رعد حسن الصرن، (2000)، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول ، دار الرضا للنشر، سوريا، ص 30.
[4] حمدي عبد العظيم، (1996)، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، ص 14.

- اختلاف طرق وأساليب التمويل.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف للتجارة الخارجية على أنها عملية تبادل الحدود السياسية لكل دولة حيث تشمل هذه العملية التبادل السلعي ويسمى بالتجارة المنظورة أو تبادل خدماتي ويسمى بالتجارة غير المنظورة.

**2. أهمية التجارة الخارجية:** إن لقطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول لما له من أهمية في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبالتالي زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة الدخل والذي ينعكس على التطور الاقتصادي والاجتماعي. لقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية نتيجة لاقتصاديات الحجم وتوفر التكنولوجيا ووسائل الإنتاج مما ساهم في زيادة حجم الإنتاج إلى درجة توفق الاستهلاك المحلي مما يفرض ضرورة تصدير هذا الفائض، كما يمكننا لفت الانتباه إلى تفشي ظاهرة التخصص والتي يخلق منها إهمال لباقي المنتوجات الأخرى وبصفة عامة يمكن حصر أهمية التجارة الخارجية في:[1]

- زيادة الدخل الوطني من خلال الاعتماد على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي.
- توفير الفرصة للدول للحصول على السلع والخدمات التي لا تنتجها لعدم توفرها على عوامل الإنتاج.
- تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية من خلال الحصول على ما تحتاج إليه الدولة من تكنولوجيا ومواد وخبرات فنية لازمة لتحقيق برامجها الإنمائية.
- تحسين وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- زيادة تماسك وتكافئ الاقتصادات الدولية والحد من الصراعات وتفشي الاستقرار.
- تعتبر مؤشر لقدرة الدولة على المنافسة في الأسواق الداخلية والدولية.
- تعتبر كوسيلة الأفراد عن طريق توسيع الاختيارات في الاستهلاك و في الإنتاج.
- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسع الاختيارات في الاستهلاك و الإنتاج.

**3. فوائد التجارة الخارجية:** للتجارة الخارجية فوائد عديدة نذكرها فيما يلي: [2]

- **زيادة الرفاه الاقتصادي**: من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول لديها الميزة النسبية في الإنتاج

[1] محمود حسين الوادي ،أحمد عارف العساف،(2009)، " الاقتصاد الكلي " دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة – عمان- الأردن ص 279
[2] موسى سعيد مطروآخرون، (2001)، "التجارة الخارجية"، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، ص18.

بسبب وفورات الحجم الاقتصادية، أو بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم.

- **الاستغلال الأمثل للموارد**: فبدلا من أن تقوم الدولة بإنتاج كل احتياجاتها وهذا ما يؤدي إلى هدر في الموارد الطبيعية المكتسبة التي تمتلكها، فإنها بدلا من ذالك تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة مع الدول الأخرى وتستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها وهذا ما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لموارد الدولتين.
- **التجارة الخارجية تعتبر مؤشر للقدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجية:** وذالك من خلال القدرة التصديرية والاستيرادية وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وعلى الميزان التجاري.[1]

**المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية:**

يمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية إلى العوامل التالية:[2]

- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح.
- رفع مستوى المعيشة.
- **التخصص الدولي** :إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.
- **تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية :** يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير *الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.
- **اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى :**يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينًا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيًا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.

[1] يوسف مسعداوي، (2010)، دراسات في التجارة الدولية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 12.
[2] حمدي عبد العظيم، (1996)، مرجع سبق ذكره، ص 13.
*** اقتصاديات الحجم الكبير مفهوم تم تطبيقه في الأساس في مجال التصنيع فمعناه أنه كلما ا زد حجم المشروع كلما حقق إنتاجا أكبر بتكلفة أقل على عكس المشروع صغير الحجم.**

- **اختلاف ظروف الإنتاج** :فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل الجزائر.
- **اختلاف الميول والأذواق** :فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

وبالإضافة إلى الأسباب التي ذكرناها هناك أسباب السياسية، حيث ظهر اتجاه جديد متزايد من قبل بعض الدول باتخاذ التبادل التجاري وسيلة للاستيلاء والسيطرة الاقتصادية على دول معينة وذالك لأسباب سياسية خاصة.[1]

**المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية:**

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الخارجية كما أن هذه الأخيرة تلعب دور المؤثر على الاقتصاد ولهذا يجب أن نقوم بمعرفة كيف تؤثر و تتأثر التجارة الخارجية.

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من عوامل تتفاوت فيما بينها بتفاوت أهميتها والظروف المساعدة عليها والمتمثلة في:[2]

- **مستوى التنمية الاقتصادية:**حيث أن هذا العامل يلعب دورا في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.
- **أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:** لكي ترقي الصناعة الداخلية لدولة ما تلجأ هذه الأخيرة لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات ، كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى . و هناك عوامل أخرى هي:
- **سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول :** تركز مصادر الثروة في بعض الدول و الذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط

[1] جاسم محمد منصور،(2008)،التجارة الدولية، دار الزهران للنشر، مصر، ص 13 .
[2] عبد الباسط الوفا،(2000)، سياسة التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، ص14 .

- والفحم والحديد.وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.[1]
- **حجم الدولة :**الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية و البشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.
- **العامل السياسي:**الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.
- **تغير الميزة النسبية:**حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.[2]
- **التجارة و نفقات النقل :**تؤثر نفقات النقل في تيار الاتجاه العام للتجارة حيث أن انخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس ما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.[3]
- **الشركات المتعددة الجنسيات :**نتاج لقوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية لسيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية وأسواق التصدير و الاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة.

كما أن هناك علاقة بين التجارة الخارجية و الاقتصاد، ولها أثار حاسمة عليه باعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فيه، فقد تكون محفزة كما قد تكون مدمرة ويظهر هذا بوضوح من خلال أثارها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى للاقتصاد وهي كما يلي:

- **النمو الاقتصادي:**ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية وخططها، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي تؤثر في حجم ونمط التجارة الخارجية كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي باعتبار الصادرات إضافة أو حقن في الاقتصاد حسب التعبير الكينزي. [4]

للصادرات دور كبير في النمو الاقتصادي فمن ناحية تساهم في زيادة الدخل القومي من خلال الموارد المعطلة وعلاقات المدخلات و المخرجات والتقدم التكنولوجي ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة إلى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الاقتصادية.

[1] محمد دياب،(2010)، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص14 .
[2] زينب حسين عوض الله، (1998)، نظرة عامة على بعض القضايا، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، ص63 .
[3] مجدي محمود شهاب، (1996) ،الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، لبنان،ص82.
[4] Henri Guitten et Gérard Bramoulle, (1984) , economie politique, dalloz, paris, France, p110.

كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي وهي بمثابة عملية تسرب، إلا أنها تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية، من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية، وكذلك السلع الاستهلاكية وهذا بهدف زيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه.

كما أن أهم ميزة تضيفها التجارة الخارجية لدولة ما مع العالم الخارجي هي أن قيام التجارة يسمح لها بسد العجز الذي تعاني منه محدودية مواردها خاصة الطبيعية والبشرية و تركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة، وبهذا يتضح أن التجارة الخارجية عصب التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية نظرا لاعتمادها الكبير على السوق العالمي وطبيعة تركيبة اقتصادها.

- **الدخل القومي:** التجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه فالظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه، وبالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج.

فمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالاستهلاك كلاهما يجلب طلبا على السلع أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه، و الموجود بصورة مباشرة من خلال الاستيراد الذي يدخل في البنية التحتية للاقتصاد ومن هنا يعتبر الاستيراد كالادخار فهو إبعاد جزء من الدخول عن التداول.

وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل القومي كما يلي:

**الدخل القومي= (الإنتاج – الصادرات + الواردات = الاستهلاك + الاستثمار)**

أو

**الدخل القومي = [ الإنفاق المحلي ( الاستهلاك المحلي+ الاستثمار المحلي) + الإنفاق الحكومي+ الصادرات ـ الواردات][1]**

وتتمثل الزيادة في الدخل عن طريق الآلية التي تسمى بمضاعف التجارة الخارجية حيث يوضح أن كل زيادة صافية في الدخل القومي وكل نقص صافي فيه، وبالتالي المضاعف هو عبارة عن عدد المرات التي يجب أن نضاعف فيها مقدار الحقنة الأصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل وكل زيادة أصلية في الدخل تؤدي في العادة إلى زيادة في الاستهلاك وزيادة أخرى في الادخار وزيادة ثالثة في الاستيراد.

[1] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي،( 1998)،أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى ،الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر،،ص108- 109.

- **استغلال الموارد:** تمكن التجارة الخارجية من استغلال أحسن للموارد الطبيعية والمكتسبة، فالتصدير استراتيجية مهمة وبدونه لا تستطيع المشروعات تحقيق وفورات الإنتاج وربما تبقى بعض الموارد عاطلة ولكن من خلال التجارة الخارجية يمكن تصديرها مصنعة أو على حالتها.

كما أن سياسة تقدير ومعرفة الواردات تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يتخذ كذريعة للحد من التعامل مع العالم الخارجي، إلا أن هذا يعتبر أمر مستحيل وكذلك خسارة اقتصادية فادحة لأنه يتجاهل المزايا الناتجة عن تقسيم العمل والتخصص الدولي.[1]

- **توزيع الدخل:** للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي،ولكنها لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم ويرجع ذلك إلى تباين مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة وعليه فإن المزايا النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية.

كما أنها تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير والاستيراد و الإنتاج فتعمل على تغيير هيكله وتركيبه لهذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك...وتعمل على تعديل هذه التركيبة من خلال التفضيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين.[2]

**المطلب الرابع: أدوات قياس التجارة الخارجية :**

تتمثل هذه الأدوات فيمايلي:[3]

- **معدل أو درجة الانفتاح TO** : يمكن من معرفة مدى انفتاح الاقتصاد الوطني ، فهو يبين الأهمية النسبية للسلع الوطنية والواردات بالنسبة للناتج الداخلي الخام. ويعبر عنه رياضيا كالأتي:

**[(X+M)/2]/PIB *100**

- **معدل التغطية TC** : وهو يقيس مدى قدرة إيرادات الصادرات على تغطية قيمة الواردات خلال مدة زمنية معينة ، ويعبر عنه بالعلاقة التالية: **(X/M)*100**
- **الميل المتوسط للصادرات والواردات:**

1. **الميل المتوسط للاستيراد PMI :** يقيس قيمة الواردات على الناتج الداخلي الخام (PIB) ويعطى بالعلاقة التالية:

**(M/PIB)*100**

[1] أحمد ناشد، (1997)، « التجارة الخارجية والداخلية: " ماهية وتخطيط"، جامعة حلب، سوريا، ص 11-13..
[2] مسغوني منى، (2005)، " علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001، أطروحة ماجيستر غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر،ص8 .
[3] قاشي فايزة، (2007)، الاقتصاد الدولي " تنقل السلع و حركة عوامل الإنتاج ، دار الأديب للنشر، الجزائر، ص 57-60.

2. **الميل المتوسط للصاردات PMX:** يقيس قيمة الصادرات على الناتج الداخلي الخام (PIB) ويعطى بالعلاقة التالية:

**(X/PIB)*100**

- **الميل الحدي للصادرات والواردات:**

1. **الميل الحدي للاستيراد (PMI):** يقيس نسبة التغير في الواردات إلى نسبة التغير في الناتج الداخلي الخام PIB ويعطى بالعلاقة التالية:

**(DM/M)/(DPIB/PIB)**

2. **الميل الحدي للصادرات (PMX):** يقيس نسبة التغير في الصادرات إلى نسبة التغير في الناتج الداخلي الخام PIB ويعطى بالعلاقة التالية:

**(DX/X)/(DPIB/PIB)**

- **مرونة الصادرات والواردات بالنسبة للأسعار:** تقيس مدى التغير الذي يحصل في الصادرات أو الواردات نتيجة التغير الحاصل في أسعارها ونميز بين:

1. **مرونة الواردات السعرية EMP وتعطى بالعلاقة:** **(DM/M)/(DP/P)**
2. **مرونة الصادرات السعرية EXP وتعطى بالعلاقة:** **(DX/X)/(DP/P)**

- **معدل التبادل:** يقيس تطور القدرة الشرائية للصادرات بالنسبة للواردات وتعطى بالعلاقة التالية :

**(مؤشر أسعار الواردات /مؤشر أسعار الصادرات)**

فعند تدهور قيمته يعني انه يجب تصدير حجم اكبر من السلع والخدمات للحصول على نفس الحجم من الواردات و العكس في حالة تحسن قيمته.

- **معدل التركيز السلعي للصادرات الوطنية** : يقيس مدى تركيز صادرات دولة على سلعة معينة أو عدد قليل من السلع. ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$\mathbf{CC}=\sum_{i=1}^{i=n}\left[\left(\frac{\mathbf{Xit}}{\mathbf{Xt}}\right)\mathbf{2}\right]\mathbf{1/2}$$

CC: مؤشر التركيز السلعي.

Xi: صادرات الدولة من السلعةi في السنة t.

Xt: الصادرات من السلع الوطنية خلال السنة t.

بحيث كلما انخفض هذا المؤشر يعني تنوع الصناعة الوطنية الموجهة نحو التصدير وهذا يسمح للدول باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تقلل من الآثار السلبية عند حدوث تقلبات في أسعار السلع المصدرة

ويكون انخفاضه في مصلحة الدولة على عكس ارتفاع قيمته الذي يزيد من العقبات أمام عملية التخطيط العقلاني التي قد لا يمكن تخطيها.

- **معدل التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية:** يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد قليل من الدول ، فارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدولة المعنية عرضة للتأثر بالقرارات والأحداث السياسية والتقلبات الاقتصادية في الدول المستوردة للسلع التي تصدرها،فقضية التركيز السلعي للصادرات هي مشابهة تماما لقضية التركيز الجغرافي للصادرات، وبالتالي لقياس هذا المؤشر نستخدم نفس المؤشر السابق فقط تصبح Xit (الصادرات الوطنية للدولة i خلال السنة t).[1]

[1] خالد محمد السواعي،(2006)، التجارة والتنمية ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص 59-61.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

إن من مبادئ التبادل الدولي هو تحقيق التخصص حيث يعتبر التوزيع الغير متكافئ في عوامل الإنتاج هو حافز لعملية التخصص بسبب التباين الكبير في التكاليف التي تحدثها. ولقد ظهرت العديد من الأفكار والمدارس التي عالجت التجارة الخارجية والتي طورت بمرور الزمن إلى أن وصلت لما وصلت إليه في الحاضر، فمن النظريات التي جاءت لتطور الأفكار السابقة وتضيف عليها بعض التحسينات ومنها من جاءت لتناقض النظريات التي سبقتها ، ولكن في مجملها تهدف إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة منها: لماذا تنشأ التجارة الخارجية ؟ ما الذي يحكم نمطها؟ ماهي المكاسب التي تجنيها الأمم منها؟ ما آثرها على الاقتصاد المحلي والعالمي؟ ومن هذه النظريات نذكر منها ما يلي :

### المطلب الأول : التفسير الكلاسيكي التجارة الخارجية

قبل التحدث عن المدرسة الكلاسيكية لابد من الإشارة إلى أن هناك دراسات أشارت إلى تفسير التجارة فخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر مدرسة الفيزيوقراط في فرنسا التي تقول أن مصدر الثروة هو ما توفره الطبيعة من منتجات زراعية، وبالتالي فإن جهد المزارعين وعملهم هو المصدر الرئيسي للثروة إذ دعت هذه المدرسة إلى فتح الاقتصاد بدون قيود تجارية بما في ذلك المنتجات الصناعية وبدء الدعوة لما عرف به" دعه يعمل ...دعه يمر.[1]

كما انتشرت في القرن التاسع عشر المدرسة التجارية التي تقوم على الاعتقاد بأن المعادن النفيسة وعلى الأخص الذهب والفضة هما أساس الثروة الحقيقية التي تجلب الرفاهية للدولة، وبالتطبيق لما سبق يتعين على الدولة أن تحتفظ بالمعادن النفيسة الموجودة لديها وأن تسعى لاقتناء أكبر قدر من المعادن التي لا تتوفر لديها، وفي سبيل هذا الهدف فإن التجاريين يشيرون بإتباعها عدد من الوسائل أهمها العمل على استغلال المناجم المنتجة لهذه المعادن، ومنع خروجها من الدولة وتشجيع قدومها إليها وحتى تستطيع الدولة منع خروج الذهب والفضة منها وتشجيع دخولها إليها، فإنه يتحتم عليها أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى هذه الدول وهو ما يعني الوصول إلى ميزان تجاري في صالح الدولة؛ غير أن نقطة البداية في إقامة تحليل نظري للتجارة الدولية كانت من خلال المدرسة الكلاسيكية.

ولقد ظهرت النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر، كرد فعل لمذهب التجاريين الذي كان يدعو إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة، فجاءت النظرية الكلاسيكية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية، و مظهرة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسة فقط، و إنما

[1] أحمد الكواز،(2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، المجلد 8، العدد 81، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ص 3.

أيضا بما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقية متمثلة في الأراضي و المنازل و سلع الاستهلاك[1]، ومن أهم هذه النظريات نذكر منها :

**1. قاعدة الميزة المطلقة لأدم سميث:** حيث كان **لأدم سميث*** من خلاله كتابه "ثروة الأمم" الإسهام الكبير والبارز في مجال التجارة الدولية،إذ تعرض إلى فوائد حرية التجارة موضحا أنها تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الذي يؤدي إلى توسيع حجم السوق. والحرية التجارية حسبه تهدف إلى معنيين :[2]

- المعنى الأول: هو حرية التجارة بين الدول.
- المعنى الثاني: وهو حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها.

وهنا يذكر لأدم سميث مقولته الشهيرة في هذا المجال " إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا"، ومنه فإن أدم سميث يؤيد الحرية التجارية إضافة إلى اعتقاده بوجود اليد الخفية التي تحقق التوازن في سوق المنافسة الكاملة مما يؤدي إلى تعظيم ثروة المجتمع، كذا فإنه بالنسبة لسميث فإن نقطة البداية لعملية التنمية تتمثل في تقسيم العمل فهي تؤدي إلى زيادة مهارة العامل وتخفض الوقت اللازم لإنتاج السلع، مع الإشارة إلى أن اختراع الآلات موفرة للعامل تؤدي إلى زيادة إنتاجيته وهذا كله يأتي تباعا مع توسيع السوق والتي تشترط بدورها التوسع في النشاط التجاري والصناعي، أما ما تعلق بالجانب الأخر الذي ركز عليه سميث هو تحقيق المزايا المطلقة في العلاقات التجارية ذالك أن الدول في مبادلاتها التجارية تنطلق من واقع الميزة المطلقة التي تحصل عليها في مجال إنتاج السلع وذالك عن طريق التخصص في إنتاج تلك السلع مقابل تخلي الدولة في الطرف الأخر عن إنتاجها لأنها لا تملك ميزة فيها. ومن هنا فإن كلا الطرفين سيكون لهما مكسب من خلال الزيادة في الإنتاج الكلي من السلعتين مما يتيح المجال لاقتسام هذه الزيادة بينهما عن طريق التجارة.[3]

فالتجارة الدولية في رأي سميث تقوم بوظيفتين هامتين وهما:[4]

- تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي و تستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر.
- تتغلب على ضيق السوق المحلية وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد المتاجر وذلك عن طريق اتساع حجم السوق.

---

[1] مجدي محمود شهاب، (2007)، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،ص19.

* **أدم سميث (1723- 1790)، ولد باسكتلندا له عدة أعمال وأبحاث في مسائل الاقتصاد السياسي، يعتبر والد الاقتصاد الحديث على نطاق واسع، من أهم مؤلفاته كتاب" ثروة الأمم سنة 1776، ويعتبر من أعظم ما أبدع وأول عمل يتناول الاقتصاد الحديث.**

[2] مجدي محمود شهاب، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 29 .

[3] نداء محمد الصوص ، (2008)، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ص17.

[4] زينب حسن عوض الله، (2004) ، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 11.

مهما يكن فإن مبادئ" سميث "في حرية التجارة يؤخذ عليها أنها لا تبين السبيل إلى التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما، أو بالنسبة إلى التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على الدول الأخرى.[1]

كما أن تفسير سميث لقيام التجارة الدولية على اختلاف النفقات المطلقة لا يغطي إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهذا التفسير غير واقعي لمعظم التجارة الخارجية.[2]

ضف إلى ذلك فإن" سميث "لم يفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، باعتبار أن القواعد التي تحكم التجارة الخارجية هي نفسها التي تحكم التجارة الداخلية، ولقد رأى" ريكاردو "عكس ذلك باعتبار أن عوامل الإنتاج لا تنتقل بسهولة في التبادل الخارجي مثل انتقالها داخل الدولة، وقد كان ريكاردو أول من أوضح هذا الفارق فيما اسماه بقانون " النفقات النسبية".[3]

3. **قاعدة الميزة النسبية لدافيد ريكاردو:** لقد استطاع **ريكاردو** * من خلال نظريته التمييز بين التبادل الداخلي و التبادل بين الأمم، فإذا كان التبادل الداخلي للسلع يتم على غرار " سميث " وفقاً للتكاليف المطلقة فإن التبادل الدولي يعتمد تفسيره على أساس اختلاف التكاليف النسبية، و منه في ظلّ التجارة الحرة فإن كلّ دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى، و تقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقلّ.[4]

ولقد ارتكز تحليله على جملة من الفرضيات من أهمها:[5]

- وجود دولتين و سلعتين.
- تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق.
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، و عدم قدرتها على التنقل بين الدول .
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة و هذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذول في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النّظر عن الكميات المنتجة من السلعة و هذا يدلّ أن منحنى عرض السلعة يكون أفقياً.
- ثبات التكنولوجيا و انعدام التغيرات و التطورات التكنولوجية في داخل كلّ دولة من الدولتين ولكن المستوى التكنولوجي يختلف من دولة لأخرى.

---

[1] السيد متولي عبد القادر، (2011) ، الاقتصاد الدولي ، نظريات وسياسات ، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن،ص 21.
[2] علي عبد الفتاح أبو شرار،(2007)، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،ص38.
[3] زينب حسن عوض الله، (2004)، مرجع سبق ذكره ص 11- 12.
*** دافيد ريكاردو( 1772 – 1823) مفكر اقتصادي إنجليزي، وضع عدة نظريات من بينها نظرية القيمة، والتوزيع والربح والريع، والنقود....الخ، نشر كتابه"مبادئ الاقتصاد السياسي "سنة 1817.**
[4] هجير عدنان زكي أمين، (2010)، الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيقات ، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،ص47.
[5] علي عبد الفتاح أبو شرار،(2007)، مرجع سبق ذكره، ص39-40 .

- انعدام نفقات النقل و التعريفة الجمركية .
- تتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة .
- استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلع، و قيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.
- تجانس العمل و الأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري .
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج .

و في إطار هذه الفروض الإيضاحية و الأساسية تحاول النظرية الإجابة أو تفسير هيكل الصادرات و الواردات للدولتين و هو القائم على مجموعة السلع التفوق النسبي، و هي السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل، في حين نجد أن هيكل الواردات يتكون من مجموعة من السلع التخلف النسبي، و هي السلع التي أنتجتها لكانت نفقاتها النسبية أعلى، و النتيجة المنطقية لهذه النظرية أن كلّ الأطراف المتبادلة تحقق نفعاً و لا يمكن لأي منها أن يخسر طالما أن معدل التبادل العالمي يقع بين معدلي التبادل الداخليين، و كّلما اقترب معدل التبادل الداخلي لبلد عن معدل التبادل الخارجي يزداد كسبه .

لقد بينت النظرية فرضيتين، المنافسة التامة وتبات الغلة ، وهما فرضيتان غير واقعيتين إذ ينبغي التخلي عنهما:[1]

- لصالح فرضية المنافسة الناقصة خاصةً أن القطاعات الصناعية التي تعد المصدر الأهم للتجارة الدولية تعالج في دراسات الاقتصاد الصناعي كاحتكارات قلة.
- النظرية مبنية على منطق الاختلاف بين الأمم، مما يعني أن أية دولة لا يمكنها أن تكون مصدرة و مستوردة في نفس الوقت لنفس التشكيلة من المنتجات، و عليه فهي لا تفسر لنا ذلك الجزء الهام من المبادلات الذي يتم بين الدول المتقدمة التي تتشابه اقتصادياتها من حيث مخصصات العوامل و تتقارب مستويات تقدمها، كما تتشابه المنتجات التي هي محل تجارتها.
- النظرية لا تفسر المبادلات التي تتم بين فروع الشركات المتعددة الجنسية، بل أّنها لا تأخذ في الحسبان حتى وجود هذه الشركات.
- لقد انتقدت النظرية أيضاً في افتراضها حالة للتوظيف الكامل، إذ تفترض النظرية أن حالة التوظيف الكامل هي الحالة الطبيعية الدائمة للاقتصاد لأن قوى السوق الحرة كفيلة بإصلاح أي خلل في توازن الاقتصاد، كما أثبتت الأحداث العالمية و خاصةً الأزمة العالمية الكبرى سنة

[1] عبد الحميد زعباط ، (2004)، نظريات التجارة الدولية و محدوديتها" ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد10 ، جامعة الجزائر الجزائر، ص135 .

(1929) خطأ افتراض التوظيف الكامل، و كذلك عدم قدرة النّظام الرأسمالي على استعادة التوازن في حالة الاختلال بصورة تلقائية.

- تعتبر نظرية التكاليف النسبية ذات طابع ساكن في حين أن التجارة الدولية في الوقت الحاضر أصبحت ذات طبيعة ديناميكية.[1]

إن نظرية الميزات النسبية كما صاغها ريكاردو تعتبر ناقصة، إذ أنها لا تفسر تحديد سعر التبادل الدولي الذي يتم على أساسه تبادل السلع في التجارة الدولية[2] .ومن هنا أتى جون ستيوارت ميل لاستكمال هذا النقص وذلك بصياغة نظرية" الطلب المتبادل "أو" القيم المتبادلة."

**3. تفسير التجارة من خلال القيم الدولية لجون ستيوارت ميل :** لقد ترك ريكاردو ثغرة كبرى في تفسيره لنظرية النفقات النسبية وتتمثل هذه الثغرة في عجزه عن بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي وما يرتبط بها من طرق تحديد المكاسب الناشئة عن التبادل الدولي، فجاء جون ستيوارت ميل بنظريته القيم الدولية التي أوردها في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" لسد هذه الثغرة و استكمال ما لم يوضحه ريكاردو عن طرق تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي ستتم عنده التجارة.

ولقد كان **لجون ستيوارت ميل*** دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية الطلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي.[3] ويقصد بمعدل التبادل الدولي عدد الوحدات من سلعة ما التي يتم تصديرها لقاء الحصول على وحدة واحدة من السلعة المستوردة، وبمعنى أخر هو عبارة عن السعر العالمي بين السلعتين بصيغ المقايضة السلعية.[4]

فنظرية القيم الدولية تبرز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية، فتصور ريكاردو لنفقة النسبية يتم على أساس تثبيت كمية الإنتاج لإبراز الفرق في نفقات الإنتاج، أما جون ستيوارت ميل فيفرق بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي، ففي الحالة الأولى يتحدد معدل التبادل الداخلي وفقا لنفقة الإنتاج النسبية، أما في حالة التبادل الدولي بتثبيت النفقة، ليبرر الفرق في الإنتاج ومن تم الفروق في الإنتاجية وبذالك فهو يرفض التفسير القائم على أساس افتراض أن إنتاجية العمل هي نفسها في كل من دول أطراف التبادل الدولي، وأحل محله اختلاف إنتاجية العمل من دولة لأخرى، وعليه فقد افترض وجود حجم معين من العمل المستخدم في كل دولة من دول أطراف المبادلة لإنتاج كميات مختلفة من السلع محل التبادل

---

[1] محمد أحمد السريتي(2009)، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة ، الطبعة الأولى، مصر، ص 62.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، (2007)،مرجع سبق ذكره، ص97.

* **جون ستيوارت ميل ( 1806- 1873)، فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد بلندن عام 1806 من مؤلفاته ( مبادئ الاقتصاد السياسي) سنة 1848.**

[3] محمد مروان السمان وآخرون، (1998)، مبادئ التحليل الاقتصادي " الجزئي والكلي"، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 365-366.

[4] هجير عدنان أمين زكي، (2010)،مرجع سبق ذكره، ص 56 .

وبذالك نجد أن جون ستيوارت ميل ركز على الكفاءة النسبية للعمل وليس على النفقات النسبية لعنصر العمل، وقد أبرز أهمية قوة طلب الدولة على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي، ويضيف جون ستيوارت ميل إلى أن معدل التبادل الدولي يتحدد بحدين الحد الأول: هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الأولى، والحد الثاني: هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الثانية، وبين أنه من بين معدلات التبادل الدولية التي تقع بين الحدين المذكورين معدلا خاصا يحقق التعادل بين قيمة صادرات و واردات البلد الواحد، ولقد أوضح بأن جميع معدلات التبادل الدولية الواقعة بين معدلي التبادل المحلية تؤدي إلى مكاسب تجارية لكل من البلدين بحيث أنه كلما اقترب معدل التبادل الدولي من معدل التبادل المحلي لدولة ما، فإن نصيب هذه الدولة يكون ضئيلا من المكاسب التجارية والعكس صحيح.[1]

و استكمالا للفكرة التي بدأ بها جون ستيوارت ميل، استطاع الاقتصاديان "مارشال" و" إيد جورث" تقديم تحليل بياني لقانون الطلب المتبادل، ويقصد بمنحنيات العرض أو الطلب المتبادل أن منحنى طلب الدولة "أ" على منتجات الدولة "ب" يعبر في نفس الوقت عن عرض الدولة "أ" لصادراتها إلى الدولة "ب".

ويجدر بالذكر أن مفعول قانون الطلب المتبادل لا يظهر إلا حينما تتفاوت الدولتان تفاوتا كبيرا في الحجم لأنه في هذه الحالة يتم التبادل الدولي طبقا لمعدل التبادل الداخلي في الدولة الكبرى قبل قيام التجارة، ولهذا فإن شروط سريان هذا القانون هو أن تتفاوت الدولتان في الحجم تفاوتا معقولا.[2]

على العموم تعتبر آراء جون ستيوارت ميل إضافات حقيقية في مجل التجارة الخارجية ،والتي كان له الفضل في تقوية النظرية الكلاسيكية ، إلا أنها هي الأخرى تعرضت إلى الكثير من الانتقادات وكان أبرزها:

- تعود المكاسب الكبيرة من تحرير التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر، والمكاسب الأقل إلى صاحب أكبر طلب ، إذ يتحدد معدل التبادل على قوة طلب الدولتين على السلعتين، ومرونة هذا الطلب، وبالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسبً أكبر من الدولة الكبيرة وهذا لكون طلبها أقل.
- اهتمام هذه النظرية بالأسواق الرّخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي.
- ابتعدت هذه النظرية عن الواقع، وهذا لافتراضها تكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أن لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، إضافة إلى أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق معدل التبادل الدولي يعد قيد للنظرية.[3]

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 97-98.
[2] سامي عفيفي حاتم، (1994)، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم "، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ص 107.
[3] زينب حسن عوض الله، (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

**المطلب الثاني: التفسير النيوكلاسيكي في التجارة الخارجية:**

ظلت النظرية التقليدية قائمة حتى الحرب العالمية الأولى لا يرقى الشك إلى صحتها، غير أن الحرب التي قلبت منوال التجارة الخارجية رأسا على عقب، والتي غيرت من كيفية المبادلات الدولية، قد حملت الاقتصاديين على التأمل من جديد في تلك النظريات، وقد ألزم هذا الوضع ظهور عدة محاولات من قبلهم من أجل التقصي و البحث قصد تفسير التجارة الدولية مستندين في تحليلهم إلى اعتبارات أكثر ملائمة واتفاقا مع الواقع المعاش ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

**1. تفسير التجارة من خلال نسب عوامل الإنتاج لهيكشر- أولين:** يسمى نموذج هكشر-أولين، بنظرية نسب عوامل الإنتاج، ويعود الفضل في صياغتها إلى الاقتصاديين السويديين، ( **ايلي هكشر** سنة 1919 )من خلال كتابه " أثار التجارة الخارجية على التوزيع" ثم من بعده تلميذه **(** أولين سنة 1933**)** في كتابه " التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" الذي عمل على تطور ما جاء به أستاذه هكشر، ثم الاقتصادي**( صامويلسون** سنة 1941**)**.[1]

وتعود فكرة الاختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج إلى هكشر*؛ حيث أنه يرى بأن ندرة عوامل الإنتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية بما يؤدي إلى ظهور التبادل الدولي؛ ثم قام أولين *بتطوير أفكار هيكشر بتأكيد دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج؛ وتعتبر مساهمة كل واحد منهما صياغة لما يسمى بنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج ، حيث تناولت النظرية الكلاسيكية السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة لأخرى وبناء على ذلك يرجع نموذج هكشر اولين السبب لاختلاف التكاليف النسبية بين الدول إلى:[2]

- اختلاف الأسعار النسبية في البلدان المختلفة كنتيجة للاختلاف في الندرة أو الوفرة النسبية لهذه العناصر.
- إن إنتاج السلع المختلفة يحتاج إلى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج أي اختلاف دوال الإنتاج للسلع المختلفة و قد كانت افتراضات هكشر - أولين كما يلي:[3]

- اختلاف السلع فيما بينها من حيث كثافة استخدامها لعوامل الإنتاج.
- تجانس التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين.

---

[1] Michel Rainelli,(2003) ,le commerce international, 9éme éditions, édition la découverte, paris,France, p47.

*** إيلي هكشر :( 1919 ) اقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي ومن مؤلفاته(تأثير التجارة الخارجية على توزيع الإيرادات).**

*** برتل أولين :( 1933 ) اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة نوبل ومن مؤلفاته التجارة الإقليمية.**

[2] عبد الرحمن يسري احمد، (2007)، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، القاهرة،مصر، ص 67.

[3] رعد حسن الصرن،(2000) ، مرجع سبق ذكره، ص 197 .

- تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في البلد الواحد(بمعنى عدم وجود فروق في إنتاجية عناصر الإنتاج المختلفة في إنتاج نفس السلعة داخل البلد الواحد).
- تماثل أذواق المستهلكين في الدولتين.
- نمط توزيع الدخل معروف.
- القدرة التامة على تحرك عوامل الإنتاج داخل البلد وعدم قدرتها على الانتقال والتحرك دوليا.[1]

ترى نظرية نسب عوامل الإنتاج سبب استيراد أو تصدير سلعة معينة من طرف بلد ما باستخدام الندرة أو الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج( الأرض، العمل، رأس المال )المستعملة في إنتاج السلعة محل التبادل؛ أي أن كل بلد يقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا، وبالتالي يكون سعرها أرخص نسبيا .ويستورد السلعة التي تحتاج في إنتاجها إلى عامل الإنتاج النادر نسبيا والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي. ومعنى ذلك إمكانية التمييز بين السلع المختلفة بحسب العامل الإنتاجي الكثيف المستخدم بكمية اكبر نسبيا في إنتاج السلعة.

ومما سبق يمكن استخلاص أن هذه النظرية وإن اختلفت في بعض فروضها عن نظرية ريكاردو إلا أنها لا تختلف عنها من حيث المضمون، وذلك لاعتمادها على مبدأ التكاليف النسبية في تحديد الميزة النسبية للدولة .بالتالي فقد كانت محل انتقادات كثيرة كانت أولها تلك المرتبطة بالفروض التي بنيت عليها:

- إن افتراض تشابه دوال الإنتاج يعني استبعاد أثر البحوث و التطوير و ما يمكن أن ينشأ عنهما من تقدم تكنولوجي يمكّن الدول التي كانت حقلاً لهذا التطور من التمتع بمزايا نسبية مكتسبة تؤهل الدولة للتخصص في إنتاج و تصدير السلع كثيفة التكنولوجيا.[2]

- إن افتراض أن إنتاج و تبادل السلع و الخدمات يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة؛ دفع بهذا النموذج إلى عدم الأخذ في الاعتبار إنتاج و تبادل السلع و الخدمات في ظل الأسواق الاحتكارية فضلا عن إهماله لظاهرة تنوع المنتجات و أثرها في قيام التجارة الخارجية بين الدول .و لقد اكتسبت هذه الظواهر أهمية كبيرة بحيث لم يعد في الإمكان تجاهلها أو إسقاطها من جوهر نظرية التجارة الخارجية.[3]

- إضافة إلى تجانس وحدات عناصر الإنتاج إذ أن هذه النظرية اهتمت بالاختلافات الكمية في عناصر الإنتاج (كالندرة والوفرة) وأهملت تماما الاختلافات النوعية لهذه العناصر (كأنواع الأراضي المختلفة أنواع العمل، المهارات.....).[4]

[1] أحمد كواز، (2009)، ملخص لأهم تطورات نظرية التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 7 من الموقع الإلكتروني (www.arab-api.org)، تم الإطلاع عليه في 15- 04-2015.
[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، (2010)، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص121
[3] سامي حاتم عفيفي،( 1994) ، مرجع سبق ذكره، ص 94 .
[4] محمد احمد السريتي، ( 2009)، مرجع سبق ذكره ، ص 89.

**2. تفسير التجارة من خلال تساوي أسعار عناصر الإنتاج لهيكشر- أولين - صامويلسون:** في عام (1948) طور العالم الاقتصادي الأمريكي **بول صاميولسون Samuelson*** نظرية هيكشر - أولين ؛ إذ بين أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أجر العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة في إنتاجها، وقد أدى ذلك إلى نظريته حول تعادل أثمان عناصر الإنتاج ووفقا لهذه النظرية القائمة على الوفرة في عوامل الإنتاج، فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى معادلة الأسعار النسبية المطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول، وتقول هذه النظرية أنه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول تتقلص إلى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع وبذلك تتعادل أجور عناصر الإنتاج الموظفة في إنتاجها وتؤكد فرضية صاميولسون أنه في حالة تجانس عناصر الإنتاج وتشابه التقنية والمنافسة الكاملة والحركة المطلقة للسلع يؤدي التبادل الدولي إلى تعادل أسعار عناصر الإنتاج بين الدول وتفترض هذه النظرية.

أولا قدرة عوامل الإنتاج على الحركة ضمن حدود البلد فقط.

وثانيا تفترض وجود منافسة كاملة وحرية انتقال السلع أي عدم وجود رسوم جمركية، وبناء لهذه النظرية يقوم البلد الذي يملك وفرة في اليد العاملة بإنتاج السلع ذات الكثافة العمالية، أما البلد الذي يملك وفرة في رأس المال مع ندرة في عنصر العمل فيمكن أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية، ويستورد من الخارج السلع ذات الكثافة العمالية.[1]

و لكن في الواقع العملي نجد أن نظرةٌ تعادل أسعار عوامل الإنتاج لم تتحقق واقعياً و يرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى أن تحليل هيكشر أولين يقوم على مجموعة من الافتراضات خاصة حرية التجارة و المنافسة الكاملة وهذه الافتراضات لا تتحقق في الواقع، ولذلك قد نقول أن التجارة الخارجية قد تقلل من الفروق في أسعار عوامل الإنتاج و أسعار السلع إلا أنها لا يمكن أن تؤدي في النهاية إلى التساوي المطلق.[2]

**3. تفسير التجارة من خلال نظرية ستولبر- صامويلسون:** تدرس هذه النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج، وقد وضعت هذه النظرية عام (1941) ، أي أنها سبقت الدراسة التي نشرها صاميولسون عن تعادل أسعار عوامل الإنتاج بنحو سبع سنوات، وقد بنيت هذه النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية هيكشر - أولين ، ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع، وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها. لقد أثبتت هذه النظرية أنه في حالة زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع، فسوف يؤدي ذلك إلى

* **بول ساموسلون، اقتصادي أمريكي يقوم بالتحليل العلمي للنظريات الاقتصادية حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1976** .

[1] محمد دياب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص120 .

[2] عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون،(2005)، الاقتصاد الدولي ،قسم الاقتصاد ،كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر،ص 103.

زيادة العائد الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة[1]، ويعود السبب في ذلك إلى أن ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلعة الأخرى سيحفز المنتجين على زيادة إنتاجها، بدلا من استيرادها المكلف، وبما أن حجم العرض من عامل الإنتاج ثابت، فإن الإنتاج الإضافي المترافق بزيادة الأسعار يستلزم تحول قسم من عامل الإنتاج في إنتاج السلعة الثانية إلى السلعة الأولى، ولكي يتم ذلك لابد من زيادة سعر هذا العامل بالمقارنة مع سعر العامل الآخر ومن ثم سوف يزداد عائده.[2]

**4. تفسير التجارة من خلال مفارقة ليونتيف:** حاول **ليونتيف Leontif*** في عام (1951 )إجراء أول اختبار عملي لنظرية (هكشر-أولين) على الاقتصاد الأمريكي .فمن المعروف أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال و ندرة نسبية في عنصر العمل و لذلك من المتوقع طبقا لنظرية هكشر- أولين أن تقوم الولايات المتحدة بتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية حيث ينخفض سعر الفائدة على رأس المال و تستورد السلع ذات الكثافة العمالية حيث ترتفع أجور العمال.[3]

وتبين أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية أكثر كثافة في استخدام عنصر العمل من وارداتها وبصورة أدق فإن معدل العمل إلى رأس المال كان أعلى في الصادرات عنه في الواردات. وهذا ما يناقض النتائج المتوقعة عند إسقاط أو تطبيق نظرية هكشر-أولين على الاقتصاد الأمريكي.

و قد حاول ليونتيف أن يبرر هذه النتائج على ضوء نظرية هكشر-أولين .فليس صحيحا أن العنصر المتوافر نسبيا في الولايات المتحدة هو رأس المال إذا ما أُخذ في عين الاعتبار مستوى كفاءة العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاثة أضعاف غيره من العمال .و لا يرجع السبب في الوفرة النسبية في العمل بالنسبة إلى رأس المال إلى زيادة في عدد قوة العمل بالنسبة إلى عدد السكان بالمقارنة بالدول الأخرى.[4]

أي أن ليونتيف أرجع سر كثافة صادرات الولايات المتحدة لعنصر العمل إلى مهارة العمالة الأمريكية وذاك نتيجة للتعليم و التطوير والتنظيم و التدريب المستمر للرفع من مستوى إنتاجيتها.

**5. تفسير التجارة من خلال نسب عناصر الإنتاج الجديدة:** والتي تعرف أيضا بنظرية الرأسمال البشري، والمبدأ الأساسي لهذه النظرية في فرض الكلاسيكي المتعلق بتجانس عنصر العمل، ويحل محله فرض انقسام هذا العنصر ومن هنا يمكن القول أن هذه النظرية تفرق بين العمل الماهر والعمل غير الماهر، وعليه فإن نموذج التحليل الذي تقترحه هذه النظرية يتكون من ثلاثة عناصر إنتاجية هي العمل الماهر، العمل غير الماهر، ورأسمال المادي، وطبقا لهذه النظرية تنقسم كلا من السلع والدول حسب

[1] J.Peter Neary, (2004), the stopler- samuelson theory, university college dublin and cepr sur le site (www.economics.ox.ac.uk )vu le : 20-02-2015.

[2] محمد دياب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 121.

* **ليونتيف ( 1906- 1980)، اقتصادي أمريكي من أصل روسي، أعماله متعلقة بالتبادل الاقتصادي ما بين القطاعات، حائز على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية سنة 1973.**

[3] إيمان عطية ناصف ، هشام محمد عمارة، (2007)، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر،ص 104-.105.

[4] زينب حسن عوض الله، (2004)،مرجع سبق ذكره، ص24-25.

مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر العمل البشري إلى سلع ودول كثيفة الأيدي العاملة الماهرة في جانب وسلع ودول نادرة الأيدي العاملة الماهرة في جانب أخر.[1]

وخلاصة القول أن النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي حاولت تفسير المزايا النسبية والتجارة الدولية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج تميزت بالسكون والثبات، مما جعلها بعيدة كل البعد عن الواقع وعاجزة عن تفسير حقائق العالم الاقتصادية التي تتميز بالتغير المستمر . ولكن لا يمكن تجاهل الدور الكبير لهذه الأخيرة ومدى مساهمتها في تفسير أسباب قيام التبادل الدولي، وبذلك فقد مهدت الطريق لظهور نظريات ومناهج جديدة حاولت في معظمها سد النقص الذي بنيت عليه بالاعتماد على فرضيات جديدة وعلى التحليلات الديناميكية والمتمثل أساسا في الاهتمام بجانب الطلب كعنصر محدد للتجارة وإدخال العامل الزمن وهذا لتقييم الوزن الحقيقي لأداء الدول في الأسواق العالمية.

**المطلب الثالث: التفسيرات الحديثة في التجارة الدولية:**

لقد أدت التغيرات الجوهرية الجارية في الاقتصاد العالمي ومنظومة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى ظهور عدد من العوامل التي لا تندرج دائما في سياق النظرية الكلاسيكية للميزات النسبية، وعليه فإن هذه العوامل الجديدة لا تنفي النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية بقدر ما تعكس إلى هذا الحد أو ذاك تلك الحقائق الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية،[2] وبناءا على ذالك ظهرت مناهج فكرية جديدة تحاول الوصول إلى نظرية التجارة الدولية تكون قادرة على تفسير واقع الحقائق الاقتصادية في العالم ومن بين النظريات المعاصرة بشأن التجارة الدولية ما يلي:

1. **التفسيرات القائمة على أساس التكنولوجيا:** تلعب التكنولوجيا دورا هاما في قيام التجارة الخارجية ويوجد في الفكر الحديث نماذج تعمل على توضيح قيام التجارة الخارجية على أساس التغيرات والتطورات التكنولوجية ومن بينها:

**1.1 نموذج الفجوة التكنولوجية**: يعتمد نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط أو هيكل التجارة الخارجية بين الدول، على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل، أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل ، الأمر الذي يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية من شأنها أن تحقق اختلافات مناظرة لها في المزايا النسبية المكتسبة وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول.

[1] سامي عفيفي حاتم، (2005)، مرجع سيق ذكره ، ص 212.
[2] محمد دياب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 124.

ونموذج الفجوة التكنولوجية يتضمن أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي وتصبح دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة متشابه بين الدول وعندما تفقد العوامل التكنولوجية بسبب ذلك التطور دورها الهام كعامل مفسر لهيكل أو نمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات.[1]

وقد كان للاقتصادي **بوسنر*** **Posner** (عام 1961) الفضل في توضيح هذه النظرية مرتكزا في ذلك على أن أقسام تفسير النمط الجديد للتجارة الدولية يعتمد على وجود فجوتين أساسيتين في التحليل هما فجوة الطلب وفجوة التقليد ،ويقصد بفجوة الطلب الفترة المحصورة بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدولة المقلدة والتي تحتكر الدولة المتقدمة خلالها إنتاجه وتصديره، أما فجوة التقليد فيقصد بها تلك الفترة الزمنية المحصورة بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة ( صاحبة الاختراع) وظهوره في الدول النامية.[2]

وعليه يمكن القول استنادا إلى ما تقدم أن تجارة الفجوة التكنولوجية هي دالة في الزمن وهي الفترة المحصورة بين فجوة الطلب وفجوة التقليد، وهذا يعني أن هذه التجارة تأخذ طريقها في خلال المدة التي تبدأ فيها الدولة المخترعة بتصدير المنتوج أو السلع الجديدة، وبداية الإنتاج لهذه السلع في الدول المقلدة. ومع بداية ظهور الإنتاج في الدول النامية ( الدولة المقلدة) تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي كانت تلعبه كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين دول المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا، ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج في كلتا الدولتين، باعتباره عامل الرئيسي لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية وقيام التجارة الخارجية.

ولكن يلاحظ على هذا النموذج بالرغم من بساطته أنه لم يتمكن من توضيح حجم الفجوة التكنولوجية والمدى الزمني الذي يمكن من خلاله أن تستمر تلك الفجوة قبل زوالها ( أهي فترة طويلة أو قصيرة) كما لم يقم بفحص واختبار الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذه الفجوات التكنولوجية القائمة بين البلدان المختلفة ولم يبين كيف يتم بالضبط التخلص من هذه الفجوات مع مرور الزمن.[3]

**2.1 نموذج دورة حياة المنتوج:** تعتبر نظرية دورة حياة المنتج للاقتصادي **لفرنون Vernon**عام (1966) امتدادا لنظرية "بوسنر"؛ وهذا لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق

[1] سامي عفيفي حاتم، (1989)، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر،ص 63.

* **ريتشارد بوسنر ألين، هو منظر قانوني واقتصادي، وقد دعي وإشتهر بوسنر بأنه الباحث القانوني الأكثر تميزا، وهو مؤلف ما يقارب أربعين كتابا في الفقه والاقتصاد وموضوعات أخرى عديدة بما في ذالك التحليل الاقتصادي للقانون، والاقتصاد والعدالة، ومشاكل الفقه، وقانون العقل أو المعقول، والبراغماتية والديمقراطية، وأزمة الديمقراطية الرأسمالية.**

[2] سلوى محمد مرسي، (1994)، الاتجاهات المعاصرة والتجارة الدولية، الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة، مذكرة خارجية رقم 1496 المعهد العربي للتخطيط القومي، مصر، ص 23-24 .

[3] خالد محمد السواعي، (2010)، التجارة الدولية " النظرية وتطبيقاتها ، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، ص 218 .

التكنولوجي، إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها على المستوى الدولي، باعتمادها على دور المنتوج الجديد ودورة حياته في قيام التجارة الدولية.[1]

وحسب هذا النموذج لا يمكن تفسير التجارة الدولية بالاعتماد على اختلاف المزايا النسبية الطبيعية وتعتبر البلدان الصناعية الأكثر تقدما وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي مكان حدوث الاختراعات وذالك بسبب الطلب الداخلي أو المعرفة التكنولوجية.

حسب فرنون عندما يتم إدخال منتج جديد فإن ذالك يتطلب مهارة عمل مرتفعة، ومن الممكن الإنتاج بطرق الإنتاج الضخم بعمالة قليلة المهارة، وبالتالي تنتقل الميزة النسبية في الإنتاج من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدما والرخيصة العمل نسبيا ويمكن أن يرافق ذالك الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المكتشفة إلى الدول المقلدة رخيصة عنصر العمل.[2]

ولابد هنا من الإشارة إلى أن دورة حياة كل منتوج تختلف مدتها الزمنية عن دورة حياة المنتجات الأخرى تبعا لنوع المنتوج ومدة حياته الفكرية وسرعة التعرف على طريقة إنتاجه وتكييف التكنولوجيا اللازمة لإنتاجه وغير ذالك من الأسباب التي تزيد أو تقلل من المدة الزمنية لدورة حياة المنتوج.

إن نظرية دورة حياة السلعة وان كانت تعكس حقائق معينة في تطور إنتاج الكثير من السلع، إلا أنها لا تقدم تفسيرا شموليا لاتجاهات تطور التجارة الدولية؛ فثم العديد من السلع (منها على سبيل المثال السلع ذات دورة الحياة القصيرة أو تلك التي تتطلب نفقات نقل عالية، أو تتمايز إلى حد كبير من حيث النوعية، أو ذات دائرة المستهلكين الضيقة) لا تندرج ضمن سياق نظرية دورة حياة السلعة، كذلك نجد أن فيرنون اختصر في تفسيره لدورة حياة المنتوج على المؤسسات الأمريكية في الفترة بين (1945 )إلى غاية الستينات غير أن ظروف تصدير السلع تعرضت للعديد من التغيرات من بينها تسارع عمليات التجديد التصدير والاستثمار في الخارج، وكذا الظروف الخاصة المشجعة للتجديد في الولايات المتحدة الأمريكية تتجه للاختفاء عبر الزمن فدول أوربا واليابان أماكن لانطلاق المنتجات الجديدة.[3]

بالإضافة إلى ذالك فإن بعض الشركات المتعددة الجنسيات لا تعتمد في إنتاجها على المراحل التي تعتمد عليها نظرية دورة حياة المنتوج بل تنتج سلع نموذجية مباشرة على الصعيد العالمي، حيث الإنتاج مقسم ما بين العديد من الدول و البيع يتم مباشرة في كل الأسواق.[4]

---

[1] Bernard Guillochon, Annie Kwaecki,( 2006), economie international : commerce et macroéconomie, 5 eme édition , dunod ,paris,France, p60.

[2] خالد محمد السواعي، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 219

[3] Jean –Paul Rodrigue,(2000), l'espace économique mondiale, presse de l'université du québec, québec, p. 219.

[4] Bernard Guillochon, Annie Kawachi,(2004), economie international, commerce et macroéconomie, 4eme édition, dunod ,paris, France, p 67.

### 3.1 تفسير التجارة من خلال نموذج التفوق التكنولوجي : طرح بول كروغمان Krugman

*سنة (1979) نموذج خاص بتطوير نظريات التفوق التكنولوجي إذ يقترض في هذا النموذج أن العالم يتكون من دول الشمال التي تضم الدول الصناعية مصدر الاختراعات وإنتاج السلع الجديدة وقسم جنوبي يتكون من الدول النامية التي تقوم صناعتها على عمليات التقليد، كما أنه يعتبر أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد ويرى أن السبب الأساسي الذي يجعل الدول الصناعية تعرض السلع الجديدة هو توافر اليد العاملة الماهرة (الاختراع)، إضافة إلى توافر البيئة التكنولوجية المناسبة وبالتالي وجود اقتصاديات الخارجية.

وتوصل كروغمان من خلال ( دالة المنفعة للمنتوجات) إلى تخصص دول الشمال في إنتاج السلع الجديدة وتتخصص دول الجنوب في إنتاج السلع التقليدية، ويعود سبب هذا التخصص حسب هذه الدالة إلى معدل يشير إلى الأجور في دول الشمال مقسوما على الأجور في دول الجنوب. فإذا كان هذا المعدل يساوي الواحد الصحيح فإنه يمكن للطرفين سواء الدول المتقدمة أو المتخلفة إنتاج السلع التقليدية على حد السواء أما إذا كان أكبر من الواحد الصحيح فالدول المتقدمة تتخصص في إنتاج السلع الجديدة وتتخصص الدول النامية في إنتاج السلع التقليدية، أما إذا كان أقل من الواحد الصحيح فإن الطلب على السلع الجديدة يصبح متزايدا.

ويؤكد كروغمان في نهاية تحليله على أن الأجور النسبية أصبحت دالة في كل من قوة العمل النسبية وإنتاج السلع الجديدة، ومن ثم فإن الأجر في البلدان المتقدمة يعتمد على الأهمية النسبية الخاصة بالمنتجات الجديدة التي تقوم الدول المتقدمة بإنتاجها، كما أن المزيد من الاختراعات يؤدي إلى زيادة الأجر النسبي في الدول المتقدمة.

يعطي هذا التحليل ديناميكية متطورة لنظرية المزايا النسبية والتي لا تكون متاحة مرة واحدة للجميع وإنما تتطور باستمرار، (فحسب كروغمان) الميزة النسبية لدول الشمال مرتبكة بقدراتهم على التجديد أو الاختراع وتزول عن طريق نقل التكنولوجيا وظاهرة التقليد من قبل دول الجنوب.[1]

ومنه كخلاصة لما تم تقديمه في النظريات القائمة على التفوق التكنولوجي، فإنها جاءت لتقوم بتحديد العوامل الرئيسية لنمط التبادل الدولي، عن طريق اكتساب ميزة نسبية في عامل مهم المتمثل في دور البحوث والتطوير وأهميته بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن هذه النظريات بخلاف النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية لتفسير التجارة فإنها تعتمد في تفسيرها على العوامل الديناميكية في التجارة الخارجية، كما أنها تعد أكثر واقعية في تفسيرها للظواهر في الاقتصاد العالمي ونمط التجارة الخارجية.

---

* **بول كروغمان اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2008 وذالك لمساهمته في النظرية الجديدة للتجارة والجغرافيا الاقتصادية كما هو كاتب في صحيفة نيويورك تايمز.**

[1] Figliuzzia A, (2006), " economie international fais théorie débats contemporains", ellipes édition marketing s.a, p208.

**2. التفسيرات القائمة على أساس اقتصاديات الحجم:** رأينا في التحاليل السابقة أنه من بين أهم الفرضيات التي اعتمدت عليها النظرية النيوكلاسيكية في تفسير طبيعة التخصص وبالتالي قيام التجارة الدولية، هو أن إنتاج السلع يتم في ظل ثبات عواد الحجم في الدولتين ولكن ماذا يحدث لمنافع التجارة المتبادلة عندما تختل هذه الفرضية ويتم الإنتاج في حالة زيادة عوائد الحجم؟ وماهي مكاسب الدولتين على أساس هذا النمط من التجارة والتي عجزت عن توضيحه وشرحه نظرية "هيكشر- أولين" السابقة.[1]

ترتكز هذه النظرية على إدخال وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة بحيث تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم، المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة حجم الإنتاج. وبتعبير آخر تنشأ وفورات الحجم أو كما يسمى بزيادة عائد التوسع، نتيجة لانخفاض في متوسط تكاليف الإنتاج عند توسع المنظمة في الإنتاج.[2]

ويمكن التمييز بين نوعين من اقتصاديات الحجم. هناك ما يسمى باقتصاديات الحجم الداخلية واقتصاديات الحجم الخارجية. فالأولى تشير إلى الانخفاض في متوسط تكاليف الإنتاج عندما تتوسع المنشأة في الإنتاج وعليه فاقتصاديات الحجم الداخلية أو زيادة عائد التوسع إنما هو شيء داخلي متعلق بالمؤسسة فهو وفورات داخلية. أما الوفورات الخارجية فتتحقق نتيجة نمو الصناعة التي تنتمي إليها تلك المؤسسات. فعندما تنمو الصناعة يؤدي إلى تحقيق الكثير من التغييرات الصغيرة كانخفاض أسعار بعض المدخلات وارتفاع الإنتاجية الطبيعية لبعض المدخلات.[3]

**1.2 اقتصاديات الحجم الداخلية:** تعتمد وفورات الحجم الداخلية على حجم المنشأة، الذي يساعد على خفض متوسط تكلفة الإنتاج نتيجة لأمور عديدة أهمها: تقسيم أكبر للعمل وانتشار التخصص وإدخال آلات متطورة، وشراء المواد الأولية بكميات كبيرة، مما يساعد على الحصول على خصم تجاري، بالإضافة إلى إنتاج كميات كبيرة من الإنتاج وذالك في ظل ظاهرة تزايد غلة الحجم.[4]

وتسمح وجود وفورات الإنتاج الداخلية لكل مؤسسة أو شركة من القضاء على المنافسة الحرة التامة، مما يؤدي إلى الحصول على سوق احتكار الأقلية لتلك السلعة، ووجود حجم محدد من الشركات تنتج في السوق يسمح بتفسير التبادل المتقاطع لنفس السلعة فإنه لا يمكن لكل مؤسسة أن تعتبر تأثيرها مهمل وبالتالي يمكن أن يظهر سلوك استراتيجي من طرفها، يتمثل في استعمال السلع أو الأسعار كسلوك

[1] سامي خليل، (2001)، الاقتصاد الدولي" نظرية التجارة الدولية"، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة،مصر، ص 278-288.
[2] Bernard Guillochon, Annie Kawecki,(2006), op cit , p68.
[3] سامي خليل، (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 283-288.
[4] علي عبد الفتاح أبو شرار،(2010)، مرجع سبق ذكره، ص 140.

استراتيجي، أو غير ذلك من الاستراتيجيات المتمثلة في التفاهم أو عدم التفاهم ما بين الشركات وبالتالي كل شكل من الاستراتيجيات يؤدي إلى لعبة معينة وبالتالي إلى حل معين.[1]

ومنه فوفورات الحجم الداخلية لا تتماشى مع سوق المنافسة الكاملة، التي تتصف بكثرة البائعين والمشترين، والذي لا يستطيع أحد من هؤلاء التأثير على السعر السائد في السوق، كما أن جميع المنتوجات المطروحة في السوق متجانسة، ولكن إذا كان الإنتاج في شركة ما يتمتع بظاهرة تزايد غلة الحجم الداخلية، فإنها تستطيع خفض متوسط تكاليفها الإنتاجية، حتى تكون تكلفة الوحدة المنتجة أقل من سعرها السائد في سوق المنافسة الكاملة، وذلك بزيادة كمية الإنتاج وتوليد الربح[2]، وهكذا فإن الشركات المتنافسة ستلجأ دائما إلى زيادة الإنتاج لتحقيق الربح ولكنها لن تصل إلى حالة التوازن إطلاقا.

**2.2 اقتصاديات الحجم الخارجية:** الوفورات الخارجية هي تخفيض كلفة الإنتاج في كل منشأة عندما يتوسع إنتاج الصناعة، هذا للتمييز عن الوفورات الداخلية ، أو زيادة عوائد الحجم التي تشير إلى انخفاض ( تخفيض) متوسط كلفة الإنتاج عندما يتوسع ناتج المنشأة، ولقد ظهرت الوفورات الخارجية بسبب كبر وزيادة التركز الجغرافي للصناعة للوصول إلى تخفيض العمل والخدمات الأخرى، لذا يؤدي إلى إنتاجية مرتفعة ومتوسط كلفة أقل لجميع المنشآت في الصناعة.[3]

ويمكننا تحليل التبادل عن طريق اقتصاديات الحجم الخارجية من تفسير إمكانية تبادل دولي بين دولتين متشابهتين وذات خصائص الإنتاج نفسها للسلعتين المستهلكتين بحيث في حالة عدم وجود التبادل بين الدولتين فإن التوليفات المنتجة والمستهلكة متساوية مما يعني تساوي الأسعار النسبية للسلعتين وبالتالي عدم وجود تفوق نسبي بين البلدين، ولكن في ظل وجود نفس وفرات الإنتاج للسلعتين يمكن للبلدين تحقيق مكاسب بقيام التبادل بينهما حيث يتخصص كل بلد في إنتاج وتصدير إحدى السلع للبلد الأخر، غير أنه يجب على هذين البلدين الاتفاق اجتنابا لتخصص كلا البلدين في السلعة نفسها.[4]

وكمثال عن وفورات الحجم الخارجية، نأخذ قطاع صناعة السيارات في ألمانيا، فقد استطاع هذا القطاع إنشاء قوى عاملة مدربة وبمهارات مختلفة وأبتكر طرق نمو وتطوير حديثة ومفيدة للحياة الصناعية، وقام بدعم البنى التحتية لصناعة السيارات، وإن جميع هذه الأمور تؤدي إلى خفض متوسط تكاليف الإنتاج لجميع الشركات الموجودة في هذا القطاع الضخم، وذلك للاستفادة من وفورات الحجم الخارجية، ولكن إذا قامت شركة بتوسيع حجمها مع بقاء القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه على حاله دون توسيع[5]، فإنها لن تستفيد من وفورات الحجم الخارجية في خفض متوسط تكاليف الإنتاج فيها.

---

[1] Christian Aubin, Philippe Norel,(2000),economie internationale, faits, théories et politiques, édition du seuil ,paris, France,p67 .

[2] على عبد الفتاح أبو شرار، (2010)، مرجع سبق ذكره ، ص 141.

[3] خالد محمد السواعي،(2010)، مرجع سبق ذكره ، ص 228 .

[4] Christian Aubin, Philippe Norel, (2000), op cit , p62.

[5] علي عبد الفتاح أبو شرار (2007)، مرجع سبق ذكره، ص141.

**3. التفسيرات القائمة على أساس" تنوع المنتجات" و" تشابه الأذواق":**

**1.3 نظرية التنوع كأساس لقيام التجارة الدولية:** هناك جزء كبير من الإنتاج في الاقتصاديات الحالية يقوم على أساس ما تنتجه المؤسسات من سلع متنوعة ومتمايزة سواء من حيث الموقع، وقت الاستعمال العلامة التجارية، الشكل، النوعية، التصاميم المميزة، التعبئة، المواد المستعملة في إنتاجها، أي ذات أصناف مختلفة وبالتالي فإن جزءا كبيرا من التجارة الدولية يقوم على أساس مبادلة سلع تنتمي لنفس الصناعة أو الفرع على عكس التجارة بين الصناعات مختلفة أي تجارة خارج الفروع. فالمنافسة الدولية تدفع العديد من المؤسسات إلى إنتاج عدد محدود من الأصناف والأنواع المختلفة من نفس السلعة لكي تستطيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم ، وبالتالي انخفاض التكلفة الحدية، وتقوم الدولة باستيراد الأصناف والأنواع المختلفة الأخرى من السلعة من الدول الأخرى. وعلى هذا الأساس نرى أن هناك علاقة وطيدة بين المنتوجات والسلع المتنوعة واقتصاديات الحجم، إذ أن الأخيرة ( أي التجارة داخل الفروع ) يمكن تفسيرها بتنوع أصناف المنتوجات أو بواسطة اقتصاديات الحجم، بينما التجارة خارج الفروع فيمكن تفسيرها بواسطة نموذج هيكشر- أولين ( المزايا النسبية).[1]

ولقد تشكت معالم هذا التحليل على يد كل من الاقتصادي **إدوارد شمبرلن Edward Chaberlin** سنة (1933) الذي تناول التنوع الرأسي أي اختلاف نوعية المنتوج، والاقتصادي **هارود هوتلينغ Harold Hotling** سنة (1929) الذي تناول التنوع الأفقي الذي يعود إلى ميزة المنتوج وانطلاقا من هذين التحليلين ظهر التحليل شمبرلن الجديد وعلاقته بالتبادل الدولي والتحليل هوتلينغ الجديد والتبادل الدولي.[2]

بشكل عام فإن معظم السلع الصناعية الاستهلاكية تتفاوت من حيث صفاتها الجوهرية والشكلية. ومن ناحية أخرى فإن المستهلكين لهم أذواق متعددة ومتنوعة ومن هنا فإن التنويع يفيد المستهلكين من حيث أنه يمكنهم من إيجاد النوع الأقرب إلى إيجاد حاجاتهم وملائمة أذواقهم بالمقابل فإن إنتاج أنواع مختلفة من السلع مكلف حيث أنه يتطلب تكاليف تطوير وبحث لتصميم الأنواع الجديدة ويتطلب إنتاج الأدوات والآلات المناسبة لهذه الأنواع المختلفة مما يرفع من تكاليف الإنتاج وبالتالي فإن عدد الأنواع التي ستنتج من كل سلعة سيعتمد من حيث المبدأ على ما تضيفه من منافع للمستهلكين مقارنة مع ما تضيفه للتكاليف.[3]

**1.1.3 التبادل الدولي والتنوع الأفقي للمنتوجات:** قام الاقتصادي **كالفن لانكاستر*** **Kalven Lankaster** سنة (1980) بربط التحليل هوتلينغ الجديد بالتبادل الدولي، حيث يرتكز تحليله على أن

[1] E. Helpman,(1981), international trade in the presse of product differentiation, economies of scale and monopolistic competition, a chamberlin – hechcher- ohlin approach: journal of international economics, august; p 305-340.

[2] Michel Rainelli ,(1999), la nouvelle théorie du commerce international, casbah édition, alger, p52.

[3] رشاد العصار وآخرون، (2000)، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأدرن،ص 41-42.

* **كالفين لانكاستر، (1924-1999)، أستاذ بجامعة كولومبيا، متخصص في دالة الإنتاج والنمذجة** .

الاختلاف بين المستهلكين يتمثل في الذوق، الممثل في خصائص كل منتوج بالإضافة إلى وجود نوعية مثلى للمنتوج، تسمح من الحصول على أحسن توليفة ممكنة، أي أن اختلاف النوعية غير قابلة للإحلال من جانب الطلب.

أخذ لانكاستر دولتين متشابهتين في الحجم، والسلع المنتجة قبل وجود تبادل دولي؛ وعليه بعد فتح الحدود فإن المستهلك يمكن أن يتحصل على المنتوج إما من طرف المورد الخارجي أو الداخلي، وعليه فإن حجم السوق يزداد مما يؤدي إلى عدم التوازن المؤقت للسوق و إلى اختفاء بعض الشركات؛ غير أن انخفاض عدد الشركات لا يسمح من إعادة التوازن لباقي الشركات.

إن تضاعف الطلب يؤدي إلى تضاعف الإنتاج( نظرا إلى وفورات الحجم وإلى ظهور فائض في الربح مما يؤدي إلى دخول منافسين جدد وظهور أنواع جديدة من المنتوجات، حتى ينعدم الربح؛ وعليه ينتج عن هذا التبادل الدولي ما يلي:[1]

- الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف الشركات يؤدي إلى انخفاض التكاليف المتوسطة والأسعار.
- توسع حجم المنتجات المعروضة، مما يسمح للمستهلكين من الحصول على منتجات تسمح من تلبية الخصوصيات المقتربة من ذوقهم إلى أقصى حد.
- إن المستهلكين يسعون إلى تعظيم منفعتهم من خلال نوعين من السلع، الأولى أن تكون متجانسة والثانية أن تتكون من عدد غير محدود من الأنواع.[2]

**2.1.3 التبادل الدولي والتنوع العمودي للمنتوجات:** قام الاقتصادي **كروغمان** ببناء نموذج رياضي يربط بين التنوع العمودي والتبادل الدولي، حيث يفترض في نموذجه أن الأفراد لديهم نفس الأفضلية للمنتوجات ولكن لديهم ذوق لتنوع المنتوجات، أي أن المستهلك يفضل الحصول على وحدة من كل "n" نوع متوفر في السوق بدلا من الحصول على "n" وحدة من نفس النوع، وأن كل الأنواع المنتجة لديها تكلفة حدية لا تتغير و تكلفة ثابتة موجبة تماما، أي أن التكلفة المتوسطة تتناقص مع الزيادة في حجم الكمية المنتجة، وأن كل منتج له منتوج وحيد ذات نوعية وحيدة، وأن القطاع الذي ينتمي إليه المنتوج هو في حالة منافسة احتكارية، وبالتالي يتمثل سلوك المنتج في القدرة الاحتكارية في المدى القصير والمنافسة في المدى الطويل؛ وبالتالي يؤدي التبادل الدولي في هذا النموذج إلى توسع حجم السوق وعليه فإن الثمار الناتجة عن هذا التبادل متمثلة في:[3]

[1] Michel Rainelli ,(1999), op cit. , p54-55.

[2] نداء محمد الصوص، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3] Antoine Bouet, ,(1998) ,le protectionnisme, analyse économique, librairie vuiber ,paris,France,,p142-143.

- انخفاض سعر كل نوع من المنتوجات ، وهذا راجع إلى الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف كل مؤسسة، أي الاستفادة من وفورات الحجم.
- الزيادة في عدد أنواع المنتوجات في السوق، نظرا لارتباط عدد الأنواع بارتفاع حجم السوق.

يخلص كل من نموذج "كروغمان" و"لانكاستر" إلى نفس النتائج، والمتمثلة في خفض سعر المنتجات وزيادة حجم أنواع السلع المستهلكة، وعلى إمكانية التبادل الدولي في حالة دول متشابهة، وأنه مربح للمستهلك.[1]

**2.3 نظرية الطلب المماثل أو تشابه الأذواق:** تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي **ليندر Linder** سنة (1961) وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل ستكون متشابهة الأذواق، وتمثل نظرية تشابه هيكل الدخل أو التفضيل تحديا كبيرا لنموذج هيكشر أولين لنسب عناصر الإنتاج. فلقد قدم الاقتصادي السويدي ليندر نموذجا لتفسير التجارة الخارجية يختلف من ناحية المنهج والمضمون عن النموذج الكلاسيكي. حيث يرى أن التجارة الدولية ترتبط بالمزايا النسبية ولكن مصدر هذه المزايا لا يكمن في الاختلاف بين الهبات المبدئية لعوامل الإنتاج، وليس يعني أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج لا قيمة له في تفسير التبادل الدولي ولكنه يعني أن قيمته محدودة. ولذا يتطلب الأمر البحث عن اعتبارات أخرى.

وعند تفسيره للتبادل الدولي فقد فرق ليندر بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية، وفي رأيه أن الأولى تقوم بين دول لا يوجد فيما بينها اختلافات جوهرية في هباتها من عوامل الإنتاج، أما الثانية فتقوم بين دول مختلفة ودول متقدمة وترجع إلى عوامل أخرى ما عدا التفاوت في هباتها من الموارد.[2] فتجارة المواد الأولية ترجع إلى توافر الموارد الطبيعية من المواد الأولية في الدول المتخلفة من ناحية وندرتها والحاجة إليها في الدول المتقدمة من ناحية أخرى. وبطبيعة الحال فإن ذلك لا يتعارض مع نظرية هيكشر أولين .

وأما فيما يتعلق بتجارة المنتجات الصناعية، فإن الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب الداخلي على سلع التصدير. ففي بداية الأمر افترض ليندر أن كل بلد سيقوم بتصدير تلك المنتوجات (من السلع المصنعة) التي يتوفر لديه سوق محلي كبير داخل البلد نفسه، السبب في ذالك يعود إلى أن الإنتاج لأغراض تغطية السوق المحلية ينبغي أن يكون من الاتساع، بحيث يمكن المؤسسات من الوصول إلى اقتصاديات الحجم وبالتالي تخفيض التكاليف إلى الحد الذي يجعلها تخترق الأسواق الدولية.

من جهة أخرى أشار ليندر إلى أن أكثر الأسواق الواعدة لاستقبال الصادرات تتمثل في الدول التي تتشابه فيما بينها من حيث مستويات الدخل والأذواق، ومن هنا تأتي عبارة تشابه التفضيلات ذالك أن

[1] Christian Aubin, Philippe Norel,(2000),op cit,p71.

[2] محمود يونس، (2007)، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية، مصر، ص 8.

الدول التي تتقارب فيها مستويات الدخول تتقارب فيها الأذواق، فكل بلد ينتج في الأساس لسوقه المحلية ولكن جزءا من هذا الإنتاج سيصدر إلى دول أخرى حيث توجد أسواق مستقبلة لهذه المنتجات بسبب تشابه الأذواق.

إن أحد المضامين الأساسية لهذه الفرضية يكمن في أن حجما كبيرا من تجارة السلع المصنعة يجري بين بلدان متقاربة في مستويات دخولها وفي أنماط طلب مستهلكيها، ومن بين ما جاءت هذه النظرية كذلك أن السلع الداخلة في عملية التبادل هي متشابهة إلا أنها تحمل بعض الاختلافات النوعية. وهذه المضامين تتناسب تماما مع الواقع، ذلك أن الغالبية العظمى من تجارة السلع المصنعة تجري بين البلدان المرتفعة الدخل نسبيا.

وهذه النتائج حول أنماط التجارة الدولية تبدوا مثيرة للجدل لأنها لا تتوافق مع نظرية هيكشر أولين صاميولسون التي ترى أن التجارة تجري بين بلدان مختلفة في مواردها الإنتاجية وفي الأذواق. لأن هذه الاختلافات هي التي تقف وراء الفروق في الأسعار النسبية.

والنظرية كغيرها من النظريات تمتلك عددا من نقاط الضعف، فالعديد من الدول النامية تتشابه فيها قيمة الدخل الفردي ورغم ذلك لا تتاجر بكثافة فيما بينها وتفضل المتاجرة مع الدول المتطورة بشكل أكبر. علاوة على ذلك فبعض الدول المتطورة كاليابان والولايات المتحدة ورغم تقارب قيمة دخليهما الوطني فإن حصة التدفقات التجارية للسلع المتنوعة غير كبيرة, كما أن العديد من الدراسات حول النظرية بينت أن صحة هذه الأخيرة مرتبطة بدرجة كبيرة بتوزيع الدخل داخل البلد الواحد. فكلما كان التوزيع أكثر متساويا بين الطبقات المختلفة المكونة للمجتمع كان استخدام هذه النظرية أكثر صحة، وبما أن الفارق في مستويات الدخول بين مختلف الطبقات شاسع في معظم دول العالم فإن تطبيق هذه النظرية جد محدود.

**4. نظريتي الديناميكية العامة للتبادل الدولي ونظرية المبادلات فيما بين الفروع:**

**1.4 تحليل جونسون والديناميكية العامة للتبادل الدولي:** إن المحاولة التي قام بها **جونسون Johnson**عام (1968) تقضي إلى الجمع بين نظرية كل من ليندر وفرنون في تفسير التجارة الدولية وذلك من خلال الاعتماد على العوامل الديناميكية في تفسير هيكل التبادل الدولي ، ولقد حاول جونسون شرح الميزة النسبية ودورها في عملية التنمية من خلال النقاط التالية:[1]

- التركيز على العوامل المفسرة لهيكل التبادل الدولي التي أهملها نموذج هكشر- أولين مثل وفورات الحجم، إنتاج ذو تكنولوجيا متقدمة، المنتجات الجديدة.
- التوسع في مفهوم رأس المال والتضييق من مفهوم العمل، فالأول يشمل الموارد الطبيعية، المعدات والتجهيزات بالإضافة إلى رأس المال البشري والفكري، أما العمل فيقتصر على المتاح من الوقت للإنسان، كما اعتقد بإمكانية السماح بإدخال عناصر جديدة على التفسير الأصلي للمزايا النسبية.

[1] محمود يونس، (1986)، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان،ص 77-89.

- بما أنه هناك قيود تؤثر في اختيار موقع وتنقل الوحدة الإنتاجية إلى الخارج فإنها تؤخذ على أنها متغيرات خارجية.
- كما يعتبر جونسون أن تحويل المنتجات هو العنصر الأساسي للديناميكية، لأن كل من تطور من شأنه يرفع قيمة وقت العمل ، وهذا بدوره يؤدي إلى التعديل في المزايا النسبية بطريقة ديناميكية بالشكل الذي يعمل على انتقال الصناعات، والقيام بالتجديدات.
- وبالتالي فإن التحويل في المنتجات الذي يعد العنصر الأساسي في حركية ( ديناميكية) التجارة الدولية يتم بحسب الظروف ووفقا لآليات مختلفة، كقيام المنتجين في السوق القديمة للصادرات بتقليد المنتج أو الاستثمار في الخارج للمشروع، أو عن طريق براءات الاختراع، بالإضافة إلى الانتشار الحر للتجديدات والاختراعات التي فقدت قيمتها التجارية.

إن التحليل الذي قدمه جونسون يأتي ليشير إلى الأهمية التي تميز التطور المعاصر وعلاقتها بالميزة النسبية، والتي ينعكس وجودها في القيود المفروضة على التوازن الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى ذالك فإن هذا التحليل أخذ بعين الاعتبار العديد من العناصر التي تم إهمالها في النظرية النيوكلاسيكية.

ولكن بالرغم من الإسهام الذي قدمته هذه النظرية عن طريق جونسون إلا أنها تتصف بالجزئية، لاكتفائه بالمنتجات الصناعية فقط ، واعتماده على المشاهدات والملاحظات دون تفسير الظواهر التي تربط بينها وبين السير الاقتصادي بصفة عامة .

**2.4 نظرية المبادلات فيما بين الفروع :** لم تجد التجارة داخل الصناعة تفسيرا لها ضمن النظريات السابقة، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة تواجدت منذ زمن إلا أنه يمكن اعتبار الاقتصادي **بيلا بالاسا Ballasa** واحد من الأوائل الذي انتبه إلى هذه الظاهرة في أوائل الستينات وقام بطرح نموذجا لشرحها بتجزئتها إلى نمطين:[1]

أ) **التجارة داخل الصناعة**: والتي هي عبارة عن تبادل مزدوج الاتجاه أو تبادل أحادي الاتجاه بين الدول للمنتجات المنوعة والتي تنتمي لنفس القطاع الصناعي مثل تصدير سيارات فرنسية واستيراد سيارات إيطالية أو تصدير عجلات مقابل محركات.

ب) **التجارة خارج الصناعة**: هي عبارة عن تبادل لمنتجات متجانسة تنتمي إلى قطاعات صناعية مختلفة مثل تصدير المحروقات واستيراد القماش.

هناك مجموعة من العوامل تميز بين هذين النوعين من التجارة نذكر منها:

- في النوع الأول تتطور التجارة بتوفر عوامل الإنتاج أما في الثانية فتتطور بخلافها.

[1] Jean Louis Mucchielli,Theirry Mayer, (2005), economie internationale, dalloz, paris, France, p41-42.

- في الأولى تعكس تنوع السلع والتقسيم الدولي للمسار الإنتاجي أما الثانية فالتجارة تعكس المزايا النسبية.
- الأولى التجارة فيها تؤدي إلى ارتفاع دخل جميع مالكي عوامل الإنتاج أما الثانية فتؤدي إلى ارتفاع دخل مالكي عوامل الإنتاج الوفيرة نسبيا فقط.
- في النوع الأول الدول تتاجر فيما بينها في سلع متنوعة أما الثانية فالتجارة تكون في السلع النهائية فقط.
- في الأولى التجارة تكون بين الدول المتطورة وذات الأحجام المتشابهة، أما الثانية فتكون بين الدول المتطورة والدول النامية.

كما أن هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى تطور التجارة داخل الصناعة تتمثل في :

**-1- الاختلاف في أذواق المستهلكين**: مثل الميول إلى استهلاك سلع أجنبية فضلا عن السلع المحلية.

**-2- التقارب في مستوى الدخل**: أثبت الدراسات ( نظرية الاقتصادي ليندر) أن المستهلكين في الدول المتقاربة الدخل لديهم تقريبا أذواقا متشابهة.

**-3- اقتصاديات الحجم:** التجارة داخل الصناعة تمكن الدولة من التخصص في إنتاج منتوج من الخشب وأخرى من البلاستيك، وأخرى من الحديد ....

ولقد قام كل من الاقتصادي الأمريكي غربل (Grubel) والاقتصادي الاسترالي للويد (Lloyed) باقتراح الطريقة التالية لحساب مؤشر التجارة داخل الصناعة وهو كالاتي :[1]

$$IIT= [(Xi+Mi) - (Xi-Mi])/(Xi+Mi)*100$$

حيث **Mi** و **Xi**: هما الصادرات والواردات من السلع الصناعية على الترتيب

**(Xi-Mi):** التجارة بين الصناعة **(Xi+Mi):** التجارة في نفس الصناعة

**[(Xi+Mi)-(Xi-Mi)]** : قيمة التجارة داخل نفس الصناعة

**IIT=0** لاتوجد تجارة داخل نفس الصناعة

**المطلب الرابع: التفسيرات الحديثة للتجارة الدولية:**

تواصلت في السنوات الأخيرة أبحاث الاقتصاديين في إطار البحث عن تفسير للتبادلات التجارية الدولية وخاصة تلك المتعلقة بالشركات من حيث سلوكياتها وقراراتها المتعلقة بالإنتاج أو التصدير ومدى تأثيرها في التبادل الدولي ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

[1] حسان خضر، (2005)، مؤشرات أداء التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 24. من الموقع الإلكتروني ( www.arab-api.org) تم الإطلاع عليه في 2015/04/18

**1. نظرية التنافسية لبورتر:** قام الاقتصادي الأمريكي **بورتر Porter** بمحاولة ناجحة لإظهار العوامل الجديدة التي تحدد تطور التجارة الدولية المعاصرة، ورصد في مؤلفاته المكرسة لدراسة المنافسة العالمية أربعة متغيرات رئيسية تحدد تطور التجارة الخارجية المعاصرة للبلدان الصناعية المتطورة الكبرى وهي:[1]

1-عناصر الإنتاج.

2-ظروف الطلب.

3-وضع الفروع القريبة (التابعة) والتي تقدم الخدمات الضرورية.

4-استراتيجية الشركة في ظروف المنافسة.

فبورتر بين أن البلد لا يرث عناصر الإنتاج (المتغير الأول) بل أن هذه العناصر تخلق في مجرى عملية إعادة الإنتاج الموسع فيه؛ في حين أن ظروف الطلب (المتغير الثاني)هي عبارة عن متطلبات السوق الداخلية التي تحدد تطور الشركة، وكذلك مراقبة السوق العالمية والتنبؤ بتطورها؛ أما المتغير الثالث الذي يحدد تطور التجارة الخارجية للشركة فيتمثل بوجود بيئة إنتاجية مؤهلة ذات كفاءة عالية وتقاليد عريقة تؤثر في نشاط الشركة؛ وأما المتغير الرابع هو استراتيجية الشركة في ظروف المنافسة، فعندما تضع الشركات استراتيجياتها التنافسية، فإنها تسعى إلى العثور على إمكانات المنافسة الفعالة و الطويلة الأمد في القطاع الذي تنتمي إليه.[2]

**2. نموذج المنافسة الاحتكارية:** إن الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة التقليدية يقوم على فرض سيادة المنافسة التامة وقد أدى هذا إلى عجزها عن تفسير أنماط التجارة التي تفرزها هياكل السوق غير تنافسية، وفي عالم الواقع نجد أن الأسواق غير التنافسية هي الشكل الراجح وتتأثر التجارة الدولية بهذه الهياكل[3]، فمن الخطأ استمرار قياس تأثير التجارة الخارجية وتقييم دورها بالاعتماد على نماذج تفترض المنافسة التامة ومحدودية الموارد وصعوبة النقل التكنولوجي، إذ لابد من إدخال فرض المنافسة غير التامة في هذه النماذج[4]. وهناك العديد من الاقتصاديين الذين تمكنوا من إعطاء تفسير جديد للتجارة الدولية في ظل المنافسة الاحتكارية ومن أبرزهم كروغمان.

**1.2 المنافسة الاحتكارية:** إن أي شركة تحقق أرباح مرتفعة عموما ما تجلب انتباه المتنافسين الذين يسعون لمنافستها على تلك الوضعية التفضيلية مما يجعل من النادر أن نتعرف على وضعيات احتكار تامة، وعليه فإن وضعية السوق المعتاد في وجودها في ظل اقتصاديات الحجم الداخلية هي احتكار

[1] احمد الكواز، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 09.
[2] محمد دياب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 131.
[3] السيد متولي عبد القادر ، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص56.
[4] أحمد الكواز، (2008)، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ، العدد 73، ماي ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 3 .

القلة أين يتواجد عدد من الشركات التي تتقاسم السوق وتؤثر على مستوى الأسعار من خلال اختياراتها الاستراتيجية.[1]

وفي وضعية احتكار القلة فإن قرارات الشركات مستقلة أي أن كل شركة يجب أن تتوقع سلوك منافسيها لتحدد سلوكها الخاص و كل هذه المداخلات تكون وضعية معقدة ولكن يوجد على الأقل نوع خاص من احتكار القلة يسمى بالمنافسة الاحتكارية.

تعتمد نماذج المنافسة الاحتكارية على فرضيتين أساسيتين:

- السلع تكون متمايزة ،والمستهلكون يجدون فروقات معتبرة بين منتجات نفس السلعة في شركتين متنافستين.
- التنوع (التمايز ) في المنتوج يضمن لكل شركة أن تحتكر على نوع من السلعة التي تنتجها ومثال على ذلك أن هنالك العديد من الشركات التي تنتج القمصان الرياضية لكن باستثناء التقليد فقط (Adidas) يمكنها إنتاج هذه القمصان. وهذه السيطرة الاحتكارية تحمي جزئيا كل شركة من المنافسة. من جهة أخرى يجب على كل شركة أن تضع في حسبانها أسعار منافسيها، أي تجهل تأثير سعرها على أسعار الأنواع الأخرى من نفس السلعة وبالتالي فإن نموذج المنافسة الاحتكارية يفترض أن كل شركة تواجه عدد كبير من المنافسين لكنها تتصرف وكأنها في حالة احتكار.

وقد عرض كروغمان، نموذج مبسط للمنافسة الاحتكارية والذي يمثل قطاع النشاط الذي تتواجد فيه العديد من الشركات التي تعرض أنواع مختلفة من نفس السلعة، وقد استعمل ثلاثة معايير أساسية والمتمثلة في:

- **الطلب:** إن حجم مبيعات الشركة ينخفض بنمو أسعار منتجاتها وبارتفاع عدد الشركات في نفس القطاع حيث يحدد الطلب على النحو التالي:

$$X=S\ (1 / n-b*(P-Pm))\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث:

X :حجم مبيعات الشركة.

S: الحجم الكلي للمبيعات في القطاع.

n :عدد الشركات في القطاع.

B: عدد ثابت يبين استجابة المبيعات للسعر المطبق.

P: سعر السلعة للشركة.

Pm: السعر المتوسط للسلعة عند المنافسين.

[1] Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Marc Melitz ,(2012), economie internationale, 9éme édition, de boeck, belgique, p 168-.174.

من خلال المعادلة (1) يتضح لنا أن الشركة التي يكون سعرها مرتفع تكون حصتها أقل والعكس صحيح

❖ **التكاليف:** دالة التكاليف الكلية C للشركة في هذا النوع من الأسواق تأخذ الشكل الآتي:

$$C=F+c*X$$

حيث: F : التكلفة الثابتة ( القيمة التي لا تتأثر بحجم الإنتاج عكس النفقات المتغيرة التي تتأثر بحجم الإنتاج)

c: التكلفة الحدية (تكلفة إنتاج وحدة واحدة إضافية من السلعة)

X: كمية المنتجة من طرف الشركة

أما التكلفة المتوسطة CM للشركة يعبر عنها بالشكل الآتي:

$$CM=F/X+c \ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

كلما نما حجم الإنتاج تنخفض التكاليف المتوسطة بفعل توزيع التكاليف الثابتة على كمية كبيرة من الإنتاج.

❖ **التوازن في السوق:** في القطاعات التي تسودها المنافسة الاحتكارية يفترض أن كل الشركات متشابهة، أي دوال طلبها ودوال تكاليفها متماثلة رغم إنتاجها لسلع منوعة.

وبالتالي يكون تحديد نسبة التجارة الخارجية وحصة كل شركة من السوق يكون بالاعتماد على عدد الشركات الاحتكارية والسعر المتوسط للسلعة.

**2.2 أثر الانفتاح على الشركات في حالة المنافسة الاحتكارية:** إن التوازن في السوق قبل قيام التجارة يكون عند النقطة(1) والتي عندها تبيع الشركات بعدد $n_1$ سلعتها بسعر $P_1$، أما بعد مشاركة الدولة في التجارة الدولية فإن حجم السوق المقاس بنمو المبيعات ينمو مما يخفض التكاليف المتوسطة ويحرك المنحنى CC نحو الأسفل من الوضع $C_1C_1$ إلى $C_2C_2$. وبما أن حجم مبيعات السوق S لا يؤثر على العلاقة الموجودة بين عدد الشركات والسعر الذي تبيع به كل واحدة سلعتها، فتحرك المنحنى CC يحدث دون تحرك المنحى PP.و التوازن الجديد يحدث عند النقطة (2) والتي عندها يرتفع عدد الشركات من $n_1$ إلى $n_2$ وينخفض السعر من $P_1$ إلى $P_2$.

يمكننا القول انه في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية يكون من المفيد توسيع التجارة خارجيا، باعتبار أن نمو حجم السوق سيؤدي إلى زيادة الاختيار الاستهلاكي وإلى انخفاض سعر السلع.[1]

[1] Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Marc Melitz, (2012) , op cit,p174-175

**الشكل رقم (1) : توازن السوق في إطار التجارة الدولية**

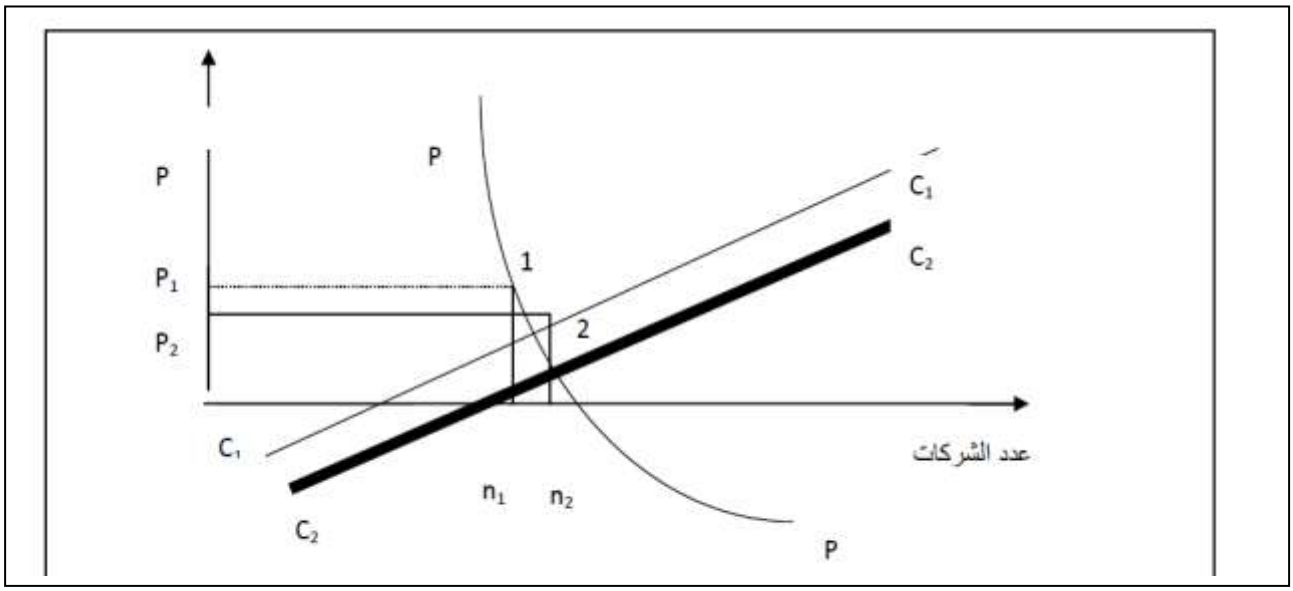


Source: Paul Krugman et Maurice obstfeld, Marc melitz,(2012), op cit, p17

**3. نموذج الجاذبية لتفسير التجارة :** ظهرت العديد من النماذج الاقتصادية من أجل وصف تدفقات التجارة الدولية ومعرفة العوامل المؤثرة عليها، ومن بين أبرز هذه النماذج نموذج الجاذبية والذي يحظى بأهمية بالغة في الاقتصاد الدولي. حيث تم استخدام هذا النموذج في مختلف الدراسات الاقتصادية المتعلقة بصادرات السلع و المنتجات التي تنتقل عبر الأقاليم والحدود الوطنية، وفي مختلف الظروف، وقد تتالت العديد من الدراسات التي عملت على تطوير وإيجاد الإطار النظري لهذا النموذج، وركزت على اشتقاقه رياضيا ليصبح أكثرا استعمالا ولتصبح نتائجه أكثر واقعية.[1]

و يعد نموذج الجاذبية واحدا من الطرق القياسية التي أثبتت كفاءتها في تقدير وقياس التدفقات الثنائية بين بيئتين جغرافيتين كما أنه يستخدم بشكل واسع لتقدير تأثير السياسات الاقتصادية مثل إنشاء مناطق تجارة حرة أو إقامة اتحاد نقدي على حركة التبادل التجاري والنمو الاقتصادي.

تتركز فكرة النموذج على أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يتزايد مع زيادة حجم البلدين مقاسا بالدخل الوطني ويتناقص مع زيادة تكاليف النقل مقاسة بالمسافة بين المراكز الاقتصادية في البلدين إضافة إلى مجموع العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر على كثافة المبادلات التجارية بين الدول اذ تؤدي عوامل التقارب الجغرافي والثقافي والمؤسسي على تعزيز المبادلات ودعمها.[2]

في البداية وضع نيوتن قانون الجاذبية في الفيزياء، حول قوى الجذب بين جسمين وينص القانون على أن قوة الجذب بين أي جسمين تتناسب طرد يا مع حجم كل منهما وعكسيا مع مربع المسافة بينهما.

[1] مبطوش العلجة، مداني بن شهرة، (2014)، تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة تطبيقية على الجزائر- مجلة الاستراتيجية والتنمية ، العدد 06، جامعة مستغانم، الجزائر، ص10 .

[2] Bernard Fustier,( 2004) "les échanges commerciaux euro-méditerranéens : essai d'analyse structurale, "revue des sciences économiques et de gestion, n 03, université ferhat abbas, sétif p 02.

وقد صاغ هذه العلاقة القائمة بين هذين الجسمين بالنموذج الفيزيائي الآتي:

$$Fij = G (MiMj)/ Dij$$

حيث أن:

Fij: مقدار قوة الجذب.

Mi,Mj :الحجوم.

Dij : المسافة بين الجسمين.

G : ثابت الجاذبية يعتمد على وحدات قياس القوة ومجالها.

ولكن استعمال النموذج لم يقتصر على الفيزياء فقط، بل استخدم بكثرة في مختلف العلوم ولقي ترحيبا كبيرا في العلوم الاقتصادية وقد استخدمه (**Reilly** عام **1931**) ليحلل أنماط رحلات التسوق وتجارة التجزئة بهدف تحديد المناطق التجارية لعدد من المدن الأمريكية الكبيرة في نموذجه المسمى (Model Reailling). وكان أول تطبيق تم تطويره لفكرة الجاذبية لتوضيح مجموعة التفاعلات للنشاطات الإنسانية من قبل **(كاري في 1865)** ولاسيما في مجال الاقتصاد الاجتماعي وقام (**Ravenstein** عام **1885**) و(**Zipf** عام **1946**) بتطبيق مفهوم الجاذبية في دراسة الهجرات السكانية.[1]

وفي الستينات كان أول تطبيق لنموذج الجاذبية في التجارة الدولية بواسطة (**تنبرغن Tinbergen** عام **1962**) و **(فيهونين Poyhonen**عام **1963**)،حيث أنهما أولا من طورا نموذجا قياسيا يقيس حجم التجارة الثنائية البينية ويفسر تدفقات التجارة بين الدول وبعدها أصبح هذا النموذج واسع الاستخدام في التجارة الدولية لتفسير اتجاهات التجارة الثنائية بين الدول. حيث تبين أن حجم التجارة بين البلدين يعتمد على الدخل المحلي الإجمالي ويرتبط بعلاقة عكسية بعامل المسافة بينهما.وأصبح نموذج الجاذبية نموذجاً شائعاً جدا في تحليل الظواهر المرتبطة بتدفقات السلع أو الخدمات من خلال ( **Matyas**عام **1998**).[2]

**1.3 الجاذبية والتجارة الثنائية بين البلدان :** لفهم التدفقات التجارية ما بين الدول، فإن نموذج الجاذبية في شكله الأساسي يفترض أهمية المسافة والأحجام الاقتصادية للدولتين، ويعرف النموذج الأساسي للجاذبية تدفق التجارة (صادرات أو واردات) من الدولة i إلى الدولةj والذي يرمز إليه (Xij) على أنه يساوي حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتينYi وYj مقسوما على المسافة Dijبينهما ومضروب في الثابت C مثل ما توضحه المعادلة التالية:[3]

[1] Luca De Benedictis And Daria Taglioni,(2011), "the gravity model in international trade", selected works of luca de benedictis , p56. sur le (site http://works.bepress.com/luca_de_benedictis/20 )vu le 24/02/2015.

[2] حسن النادر، احمد الريموني، آلاء ارشيدات،(2010)، دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية :باستخدام نموذج الجاذبية " حالة الأردن"، (1976-2004)، أبحاث اليرموك، " سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"،المجلد 26، العدد 4، الأردن، ص 750.

[3] Ben Sheperd,(2008), "introduction to gravity modeling", art net bulding work shop for trade research: behind the border gravity modeling , p. 29.

$$Xij=C(YiYj/dij)$$

حيث يمثل:

Xij: التدفق التجاري من الدولةi إلى أو من الدولةj.

C: ثابت.

Yiو Yj : يعبران عن الحجم الاقتصادي للدولتين، كما يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للدولتينi وj.

Dij:المسافة (بالكيلومترات أو بالأميال) بين الدولتين وهي مؤشر لتكلفة التجارة.

ويمكن صياغة هذه المعادلة بشكل خطي لأغراض التحليل الاقتصادي من خلال توظيف اللوغاريتم (Log) حيث تتمثل المعادلة في شكلها الخطي كالآتي:[1]

$$\mathbf{Log\ (X_{ij})=b_o+b_1log(Y_i)+b_2log(Y_j)+b_3log(d_{ij})+e_{ij}}$$

حيث: $b_1$ و $b_2 > 0$ أما $b_3 < 0$

حدود الخطأ $e_{ij}$: و ثابت$b_0$:

يلاحظ من هذه المعادلة الخطية تفسير لوغاريتم تدفقات التجارة من صادرات أو واردات وهي المتغير التابع هنا اعتمادا على ثلاثة متغيرات تابعة، والمتمثلة في لوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المصدرة ولوغاريتم حجم الدولة المستوردة، ولوغاريتم المسافة بينهما، ويمكن استخدام معلمات النموذج $b_1$ و $b_2$ و $b_3$ كمقياس لمرونة التدفقات التجارية لتفسير مستوى أحجام اقتصاديات الدول أو المسافة بينهما، حيث تزيد تدفقات التجارة على وجه التحديد بمعدل $b_1$ %إذا زاد حجم اقتصاد الدولة i بنسبة (1 % ) في حين تتقلص تدفقات التجارة بين الدولتينi وj إذا زادت المسافة بينهما( بنسبة 1 %).

وفي عام ( 1966 اوضح لينمان Linneman) أنه يمكن أن تطبق المعادلة على تدفقات التجارة الثنائية من أجل إيجاد العوامل التي توضح حجم التجارة بين دولتين وهذه العوامل هي:[2]

- العوامل المرتبطة بالعرض الكلي للدولة المصدرة.

-العوامل المرتبطة بالطلب الكلي للدولة المستوردة.

هذان النوعان هما أساسا حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة وحجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة، كما أضاف المتغيرات المعيقة للتجارة مثل العوامل الطبيعية و العوامل الاصطناعية .

فالعوامل الطبيعية المعيقة للتجارة تتمثل بالعوامل التي تفرضها الطبيعة وتقف عائقا في طريق التجارة مثل تكاليف النقل، وتكاليف الوقت، ...وأما العوامل الاصطناعية المعيقة للتجارة فهي التي تفرضها الحكومة مثل التعريفة الجمركية، والعوائق الكمية، وشروط التبادل...

[1] Ben Sheperd, 2008),op. cit, p. 29.

[2] Christophe Rault Et Al,(2008), " modeling international trade flows between ceec and oecd countries,"cesifo working paper, (munich: cesifo), n 2282, p5. Sur le site : (http://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID1120722_code459177.pdf?abstractid= 1120722&mirid=1) vu le 24/02/2015.

**الشكل رقم (2): مخطط توضيحي لنموذج الجاذبية**

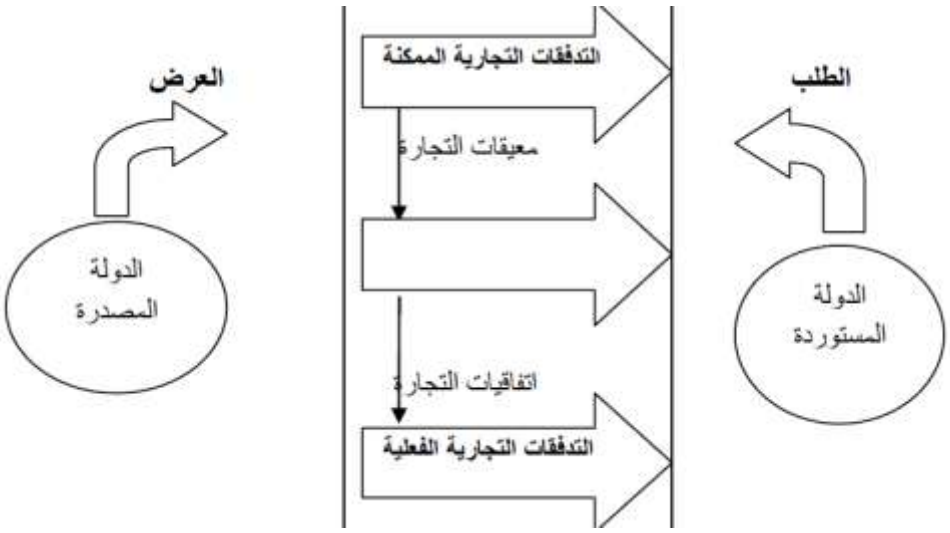


SOURCE: Michael Polder, Forecasting international trade flows a gravity-bas d approach, medium econometrische toepassin sur le site :( http://www.ectrie.nl/met/pdf) vu le 24/02/2015

**2.3 نموذج الجاذبية الموسع وأثر الاتفاقيات الإقليمية للتجارة:** فبالإضافة إلى عاملي المسافة وحجم اقتصاد الدول، فقد سعت الدراسات التطبيقية إلى توسيع نموذج الجاذبية من خلال توسيع محددات التدفقات التجارية[1]، بإدخال العديد من المتغيرات الإضافية التي تعكس مستوى متوسط الدخل، عدد السكان، اللغة، الحدود المشتركة، التاريخ... ، حيث أنه تبين أن لمتوسط دخل الفرد للشريك التجاري أثر ايجابي على الصادرات؛ لأنه يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين، كما أن الدراسات أثبتت أن القرب في الحدود واللغة والتاريخ المشترك، تؤثر إجمالا وبشكل ايجابي على التدفقات التجارية بين الدول، كما وأن نوعية البيئة المؤسسية المتعلقة بحرية التجارة وقيام الأعمال و الفساد، توثر إيجابا بالتدفقات التجارية إذا ما عكست مؤسسات راقية وسلبا إذا عكست بيئة مؤسسية رديئة تقف عقبة في وجه تعزيز التدفقات التجارية.

وقد توجهت العديد من الدراسات إلى تقدير الآثار الإيجابية للاتفاقيات الإقليمية في تعزيز التدفقات التجارية بين الدول المنتمية لهذه التكتلات باستخدام متغيرات وهمية تأخذ قيمة 1 إذا كان الشريك التجاري ينتمي إلى الاتفاقية و0 ماعدا ذلك، مثلما أشار إليه بعض الاقتصاديين منهم (**أوكليدو وماكبي** 1994)، (**كروجر 1999**)، (**سيرنت 2001**)، (**أدمس 2003**)، (**فيليبيني ومولينيي2003**)، (**جاكرانت 2007**) و(**كاندوجان 2008**)، ولقد تمكنت هذه الدراسات من الوقوف على أهمية التكتلات التجارية في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء ، وقد تم تقدير نموذج موسع للجاذبية اشتمل على (16) متغير مفسر للصادرات من الدولة i للدولة j في السنة t.

[1] وليد عبد مولاه،(2010)، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 97، الكويت، ص 4-6.

من بين التطبيقات الهامة للنموذج نذكر:[1]

- استخدم نموذج الجاذبية على نطاق واسع في دراسة الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية وتقييم أثرها في تعزيز التبادل التجاري بين الدول المنتمية لهذه التكتلات ( يطلق عليه البعض نموذج الجاذبية الموسع ) وقد مكنت العديد من الدراسات من الوقوف على أهمية هذه التكتلات التجارية في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء.
- تقدير التجارة المحتملة يتم بواسطة النموذج التنبؤ بالارتفاع أو الانخفاض في التجارة بين دولتين فمثلا إذا تغيرت نوعية البيئة المؤسسية المتعلقة بحرية التجارة وقيام الأعمال والفساد فإن ذلك ينعكس على التدفقات التجارية بين الدولتين.
- استخدم هذا النموذج في قياس أنواع كثيرة من التدفقات بين الدول منها الهجرة والسياحة، الاستثمار الأجنبي المباشر.

و لقد ظهرت مجموعة من المشاكل المرتبطة بتطبيق نموذج الجاذبية والتي لا تقلل من أهمية النموذج والقدرة التفسيرية التي يتصف بها، وإنما تجعل القياس القائم على النموذج أقل دقة فقط.

- إن استعمال المتغيرات الوهمية يؤدي إلى سوء صياغة النموذج بالإضافة إلى التشكيك أصلا في مدى ملائمة النموذج الخطي للجاذبية وذلك لاحتمال انحياز تقديرات المرونة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى.[2]
- مشكلة تعدد العلاقات الخطية ضمن فروض نموذج الانحدار المتعدد أنه لا توجد أي علاقة خطية بين المتغيرات التفسيرية من النموذج.خصوصا تلك التي تتضمن بيانات سلاسل زمنية وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات السابقة لاختبار تعدد العلاقات الخطية فإن أي منها لم يتلق قبولا واسعا وواحدا من تلك الاختبارات يشترط العدد المرتبط بيانات المتغيرات، وعندما يزيد هذا العدد عن 20 أو 30 يدل ذلك على وجود تعدد للعلاقات الخطية.[3]

[1] Jean Louis Mucchielli,Theirry Mayer, (2005), op cit ,p 236-241.

[2] وليد عبد مولاه، (2010)، مرجع سيق ذكره، ص 4.

3 Kadagam Y, (2008),"consistent estimation of regional blocs: trade effects" review of international economics, p 309. sur le site ((http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1115551) vu le24/02/2015.

## المبحث الثالث: السياسات التجارية

منذ القديم شهدت السياسة التجارية تغيرات وتطورات كبيرة من الحرية إلى الحماية أو العكس، وهذا التغيير مرتبط أساسا بما يمر به الاقتصاد الدولي من رواج أو كساد، وبالتالي يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم لتشريعات ولوائح من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي وتعرف هذه الإجراءات والأساليب التنظيمية التي تنبع من جهة المسؤولة في الدولة لتنفيذها بالسياسات التجارية[1]، وترتبط السياسة التجارية لأي دولة ارتباطا وثيقا بمصالحها الاقتصادية، وأن اعتماد الدولة لسياسة تجارية ما إنما ينطلق من مستوى تطورها الاقتصادي، ولهذا نجد اختلاف وتباين السياسات التجارية من دولة لأخرى ومن وقت لأخر.

### المطلب الأول: السياسة التجارية وأهدافها.

السياسات التجارية تمثل مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتخذها السلطة الاقتصادية لغرض التدخل في تنظيم وتوجيه التجارة الخارجية ومتغيراتها باتجاه تحقيق أهداف معينة، فالسياسة التجارية تتوسط بمجموعة من الوسائل والأنظمة لتحقيق أهدافها.[2]

كما يمكن تعريفها على أنها برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن توثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة.[3]

وبالتالي فالسياسة التجارية هي أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها لتنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة.[4]

**أهداف السياسة التجارية:** ثمة مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من سياستها التجارية منها ما هو ذو طابع اقتصادي، ومنها ذو طابع سياسي واستراتيجي، ومنها ذو طابع اجتماعي.[5]

1) **الأهداف الاقتصادية:** للسياسة التجارية الخارجية للدولة أهداف اقتصادية تتلخص في:

أ) المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ب) حماية الصناعية الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة والحاضنة لنموها وتطورها.

---

[1] عبد الرحمن يسرى أحمد، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص153.
[2] هجير عدنان زكي أمين، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 144.
[3] عبد الباسط وفا، (2000)، مرجع سيق ذكره، ص 12.
[4] السيد متولي عبد القادر، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 69.
[5] محمد دياب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 300-301 .

ت) العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن.

ث) زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة.

ج) حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش، وحمايته من سياسة الإغراق التي يمكن أن تتبعها دول أخرى ( أي البيع بسعر أقل من سعر الكلفة) وغير ذالك.

2) **الأهداف السياسية والاستراتيجية**: وتتمثل في:

أ) توفير أكبر قدر من الاستقلال والأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

ب) العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية، خصوصا في فترة الأزمات والحروب.

ت) تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي.

3) **الأهداف الاجتماعية:** وتتمثل في:

أ) حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة وللمجتمع.

ب) إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ت) العمل على حماية الصحة العامة، من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول و السجائر.

وحينما تستخدم الدولة السياسة التجارية قصد تحقيق أكثر من هدف واحد، وهذا هو الغالب من الناحية الواقعية، ولكن علينا أن نلاحظ أن بعض الأهداف قد تتعارض مع بعضها بحيث أن استخدام وسيلة معينة

لتحقيق هدف معين قد يضيع في نفس الوقت تحقيق هدف آخر والأمر متروك في النهاية لتقدير السلطات ومدى كفاءتها.

**المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية**

يطلق اصطلاح التبادل الحر أو حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية ويتمثل ذالك في إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة لأخرى.

يعتمد أنصار هذا المذهب على عدة حجج في تأييد وجهة نظرهم ، والتي يمكن إيضاحها فيما يلي:

1) **التخصص وتقسيم العمل:** يؤكد أنصار حرية التبادل أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة

للإنتاج.[1] ووفقا لهذا المبدأ فان من شأن التخصص رفع إنتاجية عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة الناتج القومي وخفض التكاليف النسبية على المستوى الدولي، مما يحقق الرفاهية الاقتصادية للمستهلك لأن تكون لديه الفرصة لاختيار السلع التي تشبع رغباته مصدر من مصادر الإنتاج في العالم بأحسن النوعيات وبأرخص الأسعار.[2]

2) **منافع المنافسة:** مناخ المنافسة الذي تحققها حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين، فمن ناحية مستوى الإنتاجية تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية سعيا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة، ومن ناحية المستهلكين تحول المنافسة دون قيام الاحتكارات إذ يعتمد التوسع في حجم المشروعات على اتساع السوق الذي تتيحه حرية التجارة، فيتحقق خفض النفقة وبالتالي خفض الأثمان لصالح المستهلكين نتيجة للاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير.[3]

3) **انخفاض الأسعار الدولية:** فانسجاما مع مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي، فإن حرية التجارة بين الدول تؤدي إلى انخفاض الأسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بتكاليف عالية وتعود الحرية في هذه الحالة بالمنفعة على كل من المستهلك والمنتج على حد سواء، فالمستهلك يستفيد من انخفاض الأسعار نتيجة انخفاض التكاليف، أما المنتج فيصبح بإمكانه التوجه نحو فروع الإنتاج التي يستطيع توظيف رؤوس أمواله فيها بفعالية أكبر.[4]

4) **تشجيع التقدم التكنولوجي:**تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين حيث يسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكاليف وانخفاض الأسعارمما يساعد المنتجين المؤهلين على المحافظة على حصتهم في السوق وفي نفس الوقت يستفيد المستهلك من هذه المنافسة ويشتري ما يحتاجه من السلع بأسعار منخفضة.

5) **تضييق الخناق على قيام الاحتكارات :**إن حرية التجارة تمنع قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب من قيامها، حيث أن الطلب الداخلي في كثير من البلدان هو طلب محدد وعليه فإن المشروعات الاقتصادية لا تستطيع أن تصل إلى الحجم الأمثل وبالتالي لا تستطيع تخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن.[5]

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، (2007)، مرجع سبق ذكره ،ص 356.

[2] Paul Krugman,Maurice Obstfeled,(2009),économie international, 8éme édition , de boeck université , belgique ,p8 .

[3] زينب حسن عوض الله، (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 280.

[4] محمد دياب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 305.

[5] علي عبد الفتاح أبو شرار، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 339 .

**و** في ظل التطورات العالمية وفي ظل الجات وبرامج الإصلاح الاقتصادي تحولت معظم دول العالم إلى تطبيق وإتباع سياسة الحرية باستخدام الأدوات التالية:[1]

**1. التخفيض التدريجي للضرائب و الرسوم الجمركية:** يتضح في هذا القرن الواحد و العشرين أن نسب الضرائب و الرسوم الجمركية المخفضة ستكون أداة لتشجيع المبادلات التجارية الدولية فارتفاع هذه الضرائب بصفة استثنائية سيكون فقط لمحاربة الإغراق.

**2. تحرير التعامل في الصرف الأجنبي:** إن عملية تحرير التعامل في الصرف الأجنبي تتطلب تغيير قوانين الرقابة على الصرف، بمعنى ضرورة إلغاء سياسة الرقابة و كسر احتكار الدولة في شراء و بيع النقد الأجنبي، و يصبح من حق المصدرين الاحتفاظ بإيراداتهم من الصرف الأجنبي، إضافة إلى حرية حركة تحويل النقد الأجنبي من و إلى الخارج.

**3.إزالة القيود الكمية المباشرة:**إن تطبيق سياسة تحرير التجارة سيؤدي إلى إلغاء نظام الحصص تراخيص الاستيراد و حظر الاستيراد، وفق ما تمليه المنظمة العالمية للتجارة و الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، بحيث تصبح الضرائب و الرسوم الجمركية المخفضة (القيود الجمركية) فقط هي الوسيلة المتاحة للسياسة التجارية.

**4. حوافز التصدير:** بعدما كانت الدول في سياسة الحماية تقدم إعانات مباشرة أو غير مباشرة من أجل دعم القدرة التنافسية في الأسواق الدولية صار من الضروري التخلي عنها لتحل محلها حوافز أخرى في ظل سياسة الحرية مثل الإعفاءات الضريبية المؤقتة، تحرير أسعار الصرف وإزالة كافة الرسوم الجمركية على المستوردات وإلغاء حصص الصادرات.[2]

**5. إقامة المناطق الحرة :**قد تختار الدولة أن تستثني من نطاقها الجمركي منطقة معينة تتفاوت في أهميتها، تعاملاتها من حيث الرسوم المفروضة على الصادرات أو الواردات ومن حيث الإجراءات الجمركية كما لو كانت خارج حدودها، فالسلع تدخل وتخرج إلى هذه المنطقة بكل حرية دون أداء لأي رسم ولكنها تخضع للرسوم إذا ما أرادت دخول حدود الدولة كما لو كانت واردة من الخارج تماما . والمراد من المناطق الحرة تحقيق بعض المزايا كجذب التجارة العابرة إلى المنطقة لتصبح مركزا يعاد منه التصدير إلى شتى المناطق، وكذلك بغرض استيراد المواد الأولية إلى المنطقة للقيام بتحويلها تحويلا يتفاوت بحسب الظروف مما يجذب إلى الدولة مرحلة أو أكثر من مراحل تصنيع هذه المواد، وكذا تهيئة الفرصة لإنشاء أسواق دولية في المنطقة تتبادل فيها السلع دون تدخل السلطات .[3]

**المطلب الثالث: سياسة الحماية التجارية**

سياسة الحماية التجارية تتمثل في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من المنتجات الأجنبية.[4]

يستند أنصار الحماية إلى العديد من الحجج الاقتصادية التي تتمثل فيما يلي:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، (2003)، السياسات الاقتصادية (تحليل كلي) سلسلة الدراسات الاقتصادية -2- الطبعة الثانية، مجموعة النيل العربية مصر، ص 148-150 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، (1997)، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر،ص 152.

[3] محمد دياب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 336 .

[4] محمد أحمد السريتي ،(2009)، مرجع سبق ذكره، ص133

- **حجة الصناعة الناشئة:** تعتبر هذه الحجة أقوى الحجج التي تبرر التدخل في التجارة الخارجية ولقد اشتهرت نسبها إلى الكاتب الألماني " فريديرك ليست" من خلال كتابه المشهور النظام الوطني للاقتصاد السياسي عام 1841، وتتخلص هذه النظرية في أن يجب على الدولة أن تقوم بحماية الصناعات الناشئة فيها، وإلا ما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وجه المنافسة الصناعات الأجنبية البالغة والتي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة والتنظيم الأيادي العاملة المدربة والظروف الملائمة مما يمكنها من التمتع بمزايا الإنتاج الكبير وبنفقة أقل.
- **حجة الإيرادات الحكومية:** تواجه الحكومات التزامات مالية للإنفاق على البنى التحتية في بلدانهم مثل التعليم والصحة والطرق والبيئة. وفي ظل الصعوبات للتمويل تلجأ الدول النامية غالبا إلى الضرائب كمصدر رئيسي للدخل، وتعتبر التعريفة الجمركية من أسهل الوسائل للحصول على الإيراد العام للدولة.[1]
- **حجة جذب رؤوس الأموال :** تشجع سياسة الحماية من جذب رؤوس الأموال الأجنبية قصد استثمارها داخل الدولة تجنبا للرسوم الجمركية المرتفعة والمفروضة على السلع التي تعرقل انتقالها، وهكذا تستخدم سياسة الحماية في تشجيع الصناعات المحلية الممولة برأسمال أجنبي ومنه زيادة الدخل الوطني.[2]
- **معالجة البطالة و الاستفادة من العمالة الرخيصة** :يرى أنصار سياسة تقييد التجارة الخارجية أن هذه السياسة كفيلة بالقضاء على البطالة، وذلك عند وضع حواجز أمام دخول المنتجات الأجنبية

المنافسة ما يترتب عن ذلك زيادة الطلب على المنتجات المحلية التي تنتجها المصانع المحلية و التي توظف عمالة محلية و هذا يؤدي إلى الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة، و خلق مناصب أخرى.[3]

- **حماية الاقتصاد المحلي من خطر الإغراق** : الإغراق هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الأجنبية ، وبيع تلك السلع في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة تغطي تلك الخسارة المحققة في الأسواق الخارجية، لذلك فهو وسيلة غير مباشرة لكسب الأسواق الخارجية على حساب المنتجين سواء المحليين أو الأجنبيين، فإذا شعرت الدولة بأي مبادرة للإغراق، فإنها تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها المحلي ، عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة أو منع الإستيراد نهائيا.[4]
- **الحماية تؤدي إلى تنوع الإنتاج الوطني:** يتمسك أنصار الحماية بتنوع الإنتاج في الاقتصاد القومي وعدم اقتصاره على التخصص في بضعة أنواع من الإنتاج وذلك لأن التنوع يقي الدولة من أخطار

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار،(2010)، مرجع سبق ذكره، ص 363
[2] زينب حسن عوض الله، (1998)، مرجع سبق ذكره، ص 295.
[3] زينب حسن عوض الله، (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 282.
[4] مجدي محمود شهاب ، (2007)، مرجع سبق ذكره ، ص120 .

الهزات الاقتصادية، وأخطار التقلبات في الأسواق العالمية.التي تزعزع مركز الدولة المالي[1] ، كما توجد مبررات أخرى للحماية مثل محاربة الإغراق، الدفاع الوطني.

و تلجأ الدولة لحماية اقتصادها والتأثير على اتجاه تجارتها الخارجية بعدة وسائل سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ومن أهم أدوات السياسة الحمائية ما يلي:

أ) **الأساليب السعرية:** تؤثر هذه الوسائل في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات أو الواردات وتتمثل في :

- **الرسوم الجمركية:** تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع، عندما تجتاز حدودها، سواء كانت صادرات أو واردات[2] ، وتعتبر ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك لأن عبئها يمكن نقله من المستورد إلى المستهلك[3]، والغالب أنها تفرض على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق الحماية التجارية ، ونادرا ما تفرض على الصادرات للحصول على إيرادات ، وهو شائع التطبيق في الدول المتخلفة[4] . وتختلف أنواع الرسوم الجمركية، حسب كيفية تحديد الرسم الجمركي، حسب الهدف وحسب التطبيق ومدى حرية الدولة في فرضها.
- **الإعانات:** وهي عبارة عن دعم الدولة للمؤسسات المحلية والتي جزء من إنتاجها موجه للأسواق العالمية؛ وهذا تشجيعا لها على دخول الأسواق العالمية[5] ، قد تكون في شكل مباشر وذالك بتقديم مبالغ نقدية إلى المنتجين المصدرين أو في شكل غير مباشر والمتمثل في منح بعض الامتيازات كالإعفاءات الضريبية وتقديم التسهيلات الائتمانية..[6]

والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين.[7]

- **الإغراق:** الإغراق يقصد به بيع السلعة في الأسواق الأجنبية بسعر يقل عن السعر الذي تباع فيه نفس السلعة في نفس الوقت وبنفس الشروط في السوق الداخلية ويتحقق الإغراق على حساب الموارد الخاصة بكل شركة أو على حساب الإعانات الحكومية المقدمة للمصدرين.[8]

وممارسة الإغراق تأتي أساسا لتحقيق:[9]

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار،(2010)، مرجع سبق ذكره، ص 351.
[2] مجدي محمود شهاب، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 129.
[3] موسى سعيد مطر و آخرون ،(2001)، مرجع سبق ذكره، ص 67.
[4] زينب حسن عوض الله، (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 297.
[5] Paul Krugman, Maurice Obstfeld, (2009),op. cit, p195.
[6] محمد دياب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 318.
[7] Michel Rainelli, (2002), l'organisation mondiale du commerce », 6ème édition, édition la decouverte,paris, France, page 44.
[8] قاشي فايزة، (2007) ، مرجع سبق ذكره، ص 104.
[9] محمد زيدان،( 2003)، "قواعد تنظيم التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة وأثارها على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، البليدة، الجزائر، ص 62.

- المحافظة على أسواق قائمة لسلع أجنبية.
- تحقيق مركز احتكاري لهذه السلع إثر إخراج المنافسين من السوق محل الإغراق.
- التخلص من فائض مخزون سلع معينة أو لزيادة إنتاج سلع معينة بهدف تخفيض تكاليف إنتاجها.
- السعي من أجل فتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة مصدر الإغراق.

ويوجد العديد من الأشكال الإغراق، لكن أهم هذه الأشكال هو الدعم الحكومي للصادرات على الرغم من منع منظمة التجارة العالمية لهذا الإجراء ، إلا أنه يبقى أكثر الأشكال شيوعا [1].

- **الرقابة على الصرف الأجنبي**: تتمثل الرقابة على الصرف الأجنبي في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات ويمكنها من تحقيق عدة أهداف نذكر منها ما يلي:[2]

- تحقيق توازن ميزان المدفوعات: حيث يمكن للحكومة من خلال التحكم في عمليات البيع والشراء الخاصة بالعملات الأجنبية أن تضغط الواردات بحيث تتساوى مع الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق توازن الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.
- تحقيق الحماية للصناعات المحلية: وذالك من خلال الحد من الواردات.
- حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور: فلابد من أن تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها المحلية كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، وما يترتب على ذلك من ارتفاع في معدلات التضخم المحلي وزيادة في قيمة الديون الخارجية بدلالة العملة الوطنية، وانخفاض الثقة في العملة المحلية، فإنها تقوم بإتباع أسلوب الرقابة على الصرف لتحقيق نفس الغرض موفرة على نفسها كل المتاعب السابقة.

**ب) الوسائل الكمية:** تستخدم بعض الدول ما يسمى بالأساليب الكمية التي تؤثر في تيارات التبادل تأثيرا كميًا مباشرًا والتي تتمثل في:

- **نظام الحصص:** يقصد به أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو القيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة، فقد يكون الهدف من نظام الحصص، هو من أجل تقليل الطلب على الصرف الأجنبي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، أو حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.[3]
- **تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام تراخيص الاستيراد مقترنا و مكملا لنظام الحصص .

[1] مورد خاي كريانين، ترجمة محمد إبراهيم وعلي مسعود عطية،(2007)، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات)، ، دار المريخ ،الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 28.
[2] محمد أحمد السريتي، (2009)، مرجع سيق ذكره،ص153، 154.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، (2003)، مرجع سبق ذكره،ص 142.

و يتلخص هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من طرف جهات الإدارية المتخصصة بذلك عادة ما تكون غرفة التجارة، و قد يستعمل هذا النظام لفرض حصة دون الإعلان عنها فتحدد الدولة مقدار المستورد عن طريق التراخيص مسلمة للتجار. و تهدف الدولة من وراء فرض تراخيص للاستيراد، حماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول غير المرغوب فيها.[1]

- **نظام الحظر أو المنع:** قد تقرر الدولة حظر استيراد أو تصدير بعض السلع، كما قد تقرر أيضا حظر التعامل مع بعض الدول ويطلق على هذا النظام بنظام الحظر أو المنع، وترجع أسباب إتباع الدولة لهذا النظام لأسباب صحية، سياسية .....[2]
- **التقييد الاختياري للصادرات** : هي اتفاقية ثنائية بين حكومتين تقوم بمقتضاها الدولة المصدرة لمنَتج ما بوضع حد لصادراتها من هذا المنَتج إلى الدولة المستوردة، ويجبر المصدرون على قبول تلك القيود الكمية عند تعرضهم للتهديد باتخاذ إجراءات أكثر تقييدا من قبل الدول المستوردة في حال عدم التوصل إلى اتفاق، وحيث أن القيود الإرادية للصادرات تم الاتفاق عليها، فإنها لا تؤدي إلى ردود الأفعال غير مرغوب فيها، ومن تطبيقات هذا القيد اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان في عام ( 1981 )على تصدير كمية معينة من السيارات اليابانية إلى السوق الأمريكية على امتداد ثلاث سنوات.[3]

**ت) الوسائل التنظيمية:** وهي الوسائل و الإجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها وهي :

- **المعاهدات التجارية:** المعاهدة التجارية هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري.[4]
- **الاتفاقيات التجارية**: يتميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بأمور منها:

- أجله أُقصر فالاتفاق يعقد عادة لسنة واحدة.
- أنه يتناول أمور معينة بالذات في التفصيل يزيد عما نجده في المعاهدة التجارية التي تقتصر على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين.

[1] محمد دياب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 331.
[2] مجدي محمود شهاب، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 127.
[3] Paul Krugman, Maurice Obstfeld, (2009), op cit ,p198.
[4] هشام محمود الإقداحي، ( 2009)، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،ص417.

- تتضمن الاتفاقيات التجارية عناصر التفاوت بحسب الأحوال كالإشارة إلى الإجراءات التي تتبع في التبادل التجاري أو تحديد الكميات أو القيم أو بيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين.[1]

- **اتفاقيات الدفع**: يقصد بها كيفية تنظيم أداء الحقوق والديون، الناجمة عن العلاقات التجارية والمالية بين الدولتين.
- **الاتحادات الجمركية:** هي عبارة عن معاهدة دولية ،تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد وذالك بحيث:

– تلغى الرسوم المفروضة على تبادل المنتجات فيما بين الدول، وكذالك مختلف القيود الأخرى كالحصص أو الترتخيص.

– توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج.

– العمل على تنسيق سياساتها الخارجية وإنشاء أجهزة ذات الاختصاص الاستشاري لتنظيم العلاقات بين الأعضاء.

- **الحماية الادراية:** يقصد بها جميع الوسائل التي ترمي إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركيو وتضع عقبات جديدة في سبيل الإستيراد من الخارج بهدف حماية السوق الوطنية.

ومن خلال ما تم عرضه من أنواع السياسات التجارية، يمكن القول بأن أنصار كل من السياستين يدافعون عن وجهات نظرهم ويقدمون حججا حسب تطلعاتهم وأهدافهم، لتطبيق وقبول أفكارهم حسب الظروف والأوضاع التي تمر بها بلدانهم، والحقيقة أنه لو تتبعنا جيدا مراحل السياسة التجارية الدولية، لوجدنا كل من سياسة الحرية والحماية ما هما إلا وجهان لعملة واحدة، حيث تنطوي السياسات التي تطبقها مختلف الدول في مجال التجارة الخارجية على مزيج من الحرية والحماية، بحيث يصعب الحديث عن صورة مطلقة لهذه السياسة التجارية أو تلك؛ بل حتى أن أكثر الدول دعوة وحماية لتحرير التجارة الخارجية والتي تحاول إلزام الدول الأخرى على إتباعها، نراها أحيانا تستخدم أساليب وأدوات تندرج في سياق السياسة الحمائية، كلجوء الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية مثلا لتقديم الدعم لمنتجاتها الزراعية، وعليه يمكن الحديث عن درجات متفاوتة من الحرية والحماية في السياسات التجارية المختلفة ومن هنا فعلى الدول خاصة المتخلفة منها، أن تنتهج سياسة تجارية تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية فيها، وأن لا تنتهج بصفة مطلقة سياسة حرية أو حماية وإنما تنتهج مزيج بين السياستين ووفق ما يخدم مصالحها وأهدافها.

[1] محمد دياب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 333.

**المطلب الرابع: السياسات الحمائية الجديدة:**

ظهرت في السنوات الأخيرة نظريات متعددة تتمحور حول الاستفادة المحتملة للدول المستوردة من الضريبة أو من الأدوات الأخرى للسياسة التجارية التي برزت على الساحة حديثا والتي يطلق عليها الحماية الجديدة، أو نظريات السياسة التجارية الاستراتيجية. ومن الملامح المميزة لهذه النظريات الجديدة هو تسليمها بوجود المنافسة غير الكاملة في الصناعات، وتأخذ بعين الاعتبار الإقلاع عن التحليل التقليدي التي كانت فيه الصناعات تتنافس بعضها بعضا منافسة تامة . وترى هذه النظريات أن المنافسة غير الكاملة تمثل العالم الذي نعيش فيه تمثيلا أفضل وأكثر واقعية، وغالبا ما تدخل المنافسة عناصر ردود الفعل المتبادلة بين الشركات المختلفة وفي أي صناعة محددة. وبالتالي عندما تقوم إحدى الشركات بتحديد مسار عملها الأفضل فإنها تأخذ في الحسبان ردود فعل الشركات الأخرى، وهكذا فإن السياسة التي تبحث في توسيع السوق حجم الصادرات وتغيير حجم الواردات تؤدي إلى تحقيق ميزة نسبية ديناميكية ولفترة طويلة. ومن أهم هذه السياسات الاستراتيجية ما يلي:[1]

- **استراتيجية الضريبة لاقتلاع ربح الاحتكار الأجنبي:** لقد قام كل من جيمس براندر ( James Brander) و"باربارا سبنسر(Barbara Spencer) بتحليل عملية فرض الضريبة على الاحتكار في عام (1981) . وقد عالجا مشكلة مواجهة الدولة المستوردة لاحتكار الدولة الأجنبية التي تزودها بالسلعة مع افتراض أنها المورد الوحيد لهذه السلعة في الأسواق العالمية، وبالتالي تستطيع الدولة المستوردة من خلال هذه السياسة تحسين رفاهيتها الاقتصادية على حساب المورد الأجنبي.
- **استراتيجية وفورات الحجم في إطار الاحتكار الثنائي :** قدم كروغمان نموذجا هو الأخر في إطار ما كتب عن السياسة التجارية الاستراتيجية سنة (1984)، وهذا بافتراضه وجود شركتين في الصناعة (احتكار تنائي)، شركة محلية وشركة أجنبية، تتنافسان مع بعضهما البعض في الأسواق العالمية والأسواق المحلية لكل من الشركتين. كان الهدف من هذا النموذج إثبات نجاعة فرض الضريبة الحمائية على منتوج الدولة الأجنبية والذي يصب في صالح الدولة المحلية، مما يؤدي إلى نمو الصناعة المحلية وبالتالي استفادة هذه الصناعة من انخفاض في متوسط التكاليف وخلق قاعدة قوية للتصدير.
- **استراتيجية البحث والتطوير:** طورت هذه الطريقة التي تؤدي إلى الحماية التجارية على يد كروغمان عام (1984)، ويوجد تشابه بين هذه الطريقة وطريقة وفورات الحجم، ولكنها ترتكز على مسار مختلف بحيث يفترض أن حجم التكلفة الحدية لكل مستوى من الإنتاج يعتمد على البحث والتطوير.

والعلاقة بين حجم التكاليف الحدية والبحث والتطوير علاقة سلبية وهذا يعني أنه كلما كانت مصاريف البحث والتطوير أكبر على العملية الإنتاجية كلما أدت إلى انخفاض التكاليف الحدية وفي المقابل توجد علاقة إيجابية بين مقدار المصروفات على البحث والتطوير ومستوى الإنتاج.

[1] على عبد الفتاح أو شرار، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 368- 376.

## خاتمة الفصل الأول:

من خلال عرضنا لهذا الفصل المتعلق بدراسة نظرية حول التجارة الخارجية توصلنا إلى ما يلي:

- توجد في الواقع عدة عوامل من شأنها التمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني، وأن أساس قيام التجارة الخارجية هو التقسيم الدولي للعمل، كما أن التجارة لها عدة أثار على العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، الدخل القومي توزيع الدخل.
- ومن خلال مختلف النظريات التي قمنا بسردها في هذا الفصل، نستخلص أن النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي ، حيث أنها تفسر التبادل الواقع ما بين دول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه، بينما تهمل التبادل ما بين دول الشمال فيما بينها، غير أنها تسمح بإعطاء نظرة إيجابية للتجارة الدولية على الاقتصاديات التي تقوم بها وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، أما النظريات الحديثة في تفسير التجارة الدولية فإن البعض منها يفسر الجزء الثاني من التبادل والمتعلق بالعلاقة بين الدول المصنعة الجديدة ( الدول الناشئة) والدول الصناعية حيث أن التطور يستمر بسبب ظهور ابتكارات جديدة، وعليه فإن محددات التجارة الدولية تتمثل في الفارق التكنولوجي ما بين الدول، وهذا يسمح ما للدول ذات التقدم التكنولوجي من إنتاج السلع كثيفة التكنولوجيا، بينما الدول أخرى تنتج سلعا نمطية والبعض الأخر يفسر الجزء الثالث من التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث ترجع التبادل ما بين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم وإلى تشابه الأذواق وإلى تنوع المنتجات بينما أما النظريات الحديثة الحديثة فتقوم بشرح وتفسير التبادلات القائمة بين الشركات وذلك بإدخالها السلوك التنظيمي والاستراتيجي للشركات. حيت اعتمدت هذه

الأخيرة بصفة كبيرة على نظرية المنافسة، والمسافة والحجم والتنافسية لتقوم بتفسير التجارة بينهم.

- إن الاختلاف في تفسير قيام التجارة الخارجية أدى إلى الاختلاف في سبل وتنظيم هذا القطاع الاقتصادي فهناك من يدعو إلى التدخل المباشر والقوي للحكومة في هذا القطاع وتقييد عملية التبادل التجاري أو ما يسمى بسياسة الحماية التجارية مستندا بالعديد من الحجج. وفي المقابل هناك من يدعو إلى فك القيود على عملية التبادل التجاري أو ما يسمى بسياسة تحرير التجارة الخارجية لأنه يرى في ذالك نفع ومكاسب عدة تعود على الدول المتبادلة وله حججه كذلك، غير أن إتباع سياسة حرية كاملة أو حماية مطلقة أمر نادر الحدوث ، بل إن الدولة تتبع في سياساتها التجارية مزيجا من الحرية والتدخل بصيغ وأوجه مختلفة وحسب ما تقتضيه توجهاتها ومعطياتها الاقتصادية وحتى السياسية والاجتماعية والثقافية على المستويين المحلي والدولي.

- وفي الأخير فإن عملية تنظيم التجارة الخارجية تتم من خلال الاستعانة بمجموعة من الأساليب والوسائل تعرف بأدوات السياسة التجارية، والتي هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في إطار علاقتها التجارية الدولية ، قصد تحقيق أهداف معينة.
- وباعتبار التجارة الخارجية أداة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي ومن تم فإنه يتعين الاستفادة من هذا الدور التي تقوم به التجارة الخارجية، عن طريق إتباع سياسات تجارية متحررة أكثر تمكنها من الاستفادة من التجارة كقطاع قائد للتنمية، ومن هذا المنطلق فإننا سنخصص الفصل الثاني لدراسة النمو الاقتصادي ومحدداته ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره وكذا العلاقة الموجودة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

# الفصل الثاني

# التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

إن هذا الفصل يتعلق بدور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر المغرب وتونس).ونتناول في هذا الفصل دراسة نظرية حول علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، ونستهدف إبراز العلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي عموما وبشكل خاص علاقة الصادرات والواردات بالنمو الاقتصادي، ولذالك فإن هذه الدراسة تسعى لتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنمو الاقتصادي من خلال تفسيره في نظريات عبر مختلف المدارس الفكرية التي مرت عبر التاريخ انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية وصولا إلى المفكرين المعاصرين ومدى ارتباط النمو الاقتصادي بالصادرات والواردات وأثارها عليه، مع تحديد مختلف استراتيجيات التجارة الخارجية التي تتبعها الدول من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب فيه.

**المبحث الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية**

يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية للدلالة على الدول النامية ومصطلح النمو للدول المتقدمة، إلا أن الاختلاف كبير بين هذين المصطلحين، وهذا ما سوف نتطرق إليه مركزين في ذالك على النمو الاقتصادي.

**المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتنمية والعلاقة بينهما**

**1. تعريف النمو الاقتصادي:** يختلف النمو عن التنمية ولذالك سنوضح أهم المفاهيم المتعلقة بهما لنخلص في الأخير إلى الفرق بينها بحيث:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه " التغير الإيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات لدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة."[1]

"هو الزيادة في المدى الطويل في قدرة الأمة على عرض مختلف السلع الاقتصادية للسكان بشكل متزايد، هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الإيديولوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذالك النمو (**حسب Simon kuznet** )."[2]

يعتبر النمو " مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرف على أنه مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل، وبذلك، فإن النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التوسع الاقتصادي والذي يعني الزيادة الظرفية في الإنتاج ( أي الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة).[3] على حسب (**Jacques Lecaillon**)" ، ومنه يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة التوسع الاقتصادي المتتالي.

هو "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" ، ووفقا لذلك فإن النمو الاقتصادي يتضمن ما يلي:

---

[1] يوسف على، بلمقدم مصطفى،( 2011) ،التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد 2، جامعة تلمسان، الجزائر،ص 18.

[2] Todro Et Smith, (2003), economic development, 8ème édition, addison wesle, p 85.

[3] محمد مسعي،(2012)، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 110، جامعة ورقلة، الجزائر،ص 150.

1. لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو الدخل الكلي يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، إذ كثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ويزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا يكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد بالرغم من زيادة الناتج المحلي.[1]

2. يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تقاس بسنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي (الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار($w=w/p$ )، فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي بنسب معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولن يحدث تحسن في مستوى معيشة الأفراد وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشتهم.
و من ثم لن يحدث النمو الاقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم

3. إن النمو الاقتصادي هو ظاهرة مستمرة وليس ظاهرة مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيها لمدة معينة، ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا.[2] وعليه، يطلق على ازدياد كمية الناتج المحلي ( الناتج الداخلي الخام)، من عام إلى أخر (الزيادة السنوية) اسم نمو الناتج المحلي أو النمو الاقتصادي.

مما سبق يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في الناتج القومي- في حصة الفرد منه- خلال فترة زمنية معينة.

من خلال هذه التعاريف، يمكن أن نستخلص أن النمو الاقتصادي يعني:[3]

1. تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
2. يجب أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
3. يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب، أي أن النمو ظاهرة مستمرة وليست عارضة أو مؤقتة.

**أما التنمية الاقتصادية:** لقد اختلفت مفاهيمها باختلاف المدارس والفترات الزمنية وباختلاف وجهة النظر، فهناك عدة مفاهيم لها، فالتنمية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني في فترة زمنية معينة،

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، (2011)، التنمية الاقتصادية ( بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ص 77.
[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2003)، اتجاهات الحديثة للتنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،ص 12.
[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 81 .

مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة والتي ينتظر إنشاؤها.[1]

ومن خلال التعريف السابق يمكن إيجاز عناصر التنمية بالآتي:[2]

- التنمية عملية وليست حالة أي أنها مستمرة ومتصاعدة.
- التنمية عملية مجتمعة أي أنها تساهم فيها كل الفئات وكل القطاعات.
- التنمية عملية واعية أي أنها ليست عملية عشوائية وإنما عملية محددة للغاية.
- إيجاد تحولات هيكلية وهي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية.
- تحقيق تزايد منتظم وذالك تعبيرا عن تراكم الإمكانيات واستمرار تزايد القدرات.
- تزايد قدرات المجتمع الاقتصادية والتقنية.

**2. مقاييس النمو والتنمية :** يمكن التمييز عن مقاييس كل من النمو والتنمية من خلال الجدول الأتي:

[1] بشار يزيد الوليد، (2008)، التخطيط والتطوير الاقتصادي ( دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية)، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 211.

[2] فالي نبيلة، (2008)، مداخلة بعنوان " التنمية من النمو إلى الاستدامة"، مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة "، أيام 7 و8 أفريل، جامعة سطيف، الجزائر، ص5 .

**الجدول رقم (1): مقاييس كل من النمو والتنمية**

| مقاييس النمو | مقاييس التنمية |
|---|---|
| • **المعدلات النقدية للنمو:** هنا يتم قياس معدات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها من العملات النقدية المتداولة.<br>يتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية.<br>**1.معدلات النمو بالأسعار الجارية ( تقدير الناتج المحلي الخام بالقيمة الاسمية):**عادة ما يتم قياس الدخل القومي باستخدام العملات المحلية ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبالتالي يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو القصيرة الأجل.<br>**2.معدلات النمو بالأسعار الثابتة ( تقدير بالقيمة الحقيقية):** حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل، وعلى ذالك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويصلح هذا الأسلوب عند احتساب معدلات النمو لفترات زمنية طويلة.<br>**3.معدلات النمو بالأسعار الدولية ( يتم اللجوء لهذه الطريقة عند المقارنة):** يتم استخدام عملة موحدة قوية عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها وبالتالي تقوم بالعملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك بالعملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.<br>• **المعدلات العينية للنمو:** تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي وعلاقته بمعدلات النمو السكاني، ومن الأمثلة عن هذه المعدلات، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي.<br>• **مقارنة القدرة الشرائية**: يتم تحديد الدخل على أساس تعادل القوة الشرائية، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات الأخرى في بلدانها الأصلية. | • **دليل التنمية البشرية:** ظهر هذا المقياس سنة (1990) وهو يشمل ثلاث معايير أساسية مثمتلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد ، المستوى التعليمي، مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل.<br>• **دليل التنمية البشري المعدل للجنس:** هو دليل يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث.<br>• **مؤشر الفقر التنموي**: يهتم هذا المؤشر بالاختلالات والنقائص في عناصر التنمية والمتمثلة في رعاية صحية جديدة ومستوى تعليمي مرضي ومستوى معيشي عام مقبول لحد ما. |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :


- صواليلي صدر الدين ، (2006)، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،الجزائر، ص 60.
- نصيب رجم، (2005)، ظاهرة الفقر وأثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد4، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 192 .

كما تجدر الإشارة بأن النمو الاقتصادي يقاس أيضا وفق أسلوبين أساسيين:[1]

**1. معدل النمو البسيط:** يقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة المعنية مقارنة بسابقتها، أما عن استخدامات هذا المعدل، فهو يستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة، ويمكن الحصول عليه من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} * 100$$

**2. معدل النمو المركب**: يقيس هذا المعدل متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وذلك لفترة زمنية معينة. ويستخدم هذا المعدل في تقييم الخطط الحكومة المتوسطية وطويلة الأجل، فإذا أشرنا إلى معدل النمو المركب بالرمز (TCC)، فإن حسابه يكون وفق المعادلة التالية :

$$TCC = \sqrt[N]{\frac{GDP_n}{GDP_0}}^{-1}$$

بحيث أن:

**$GDP_n$**: تعني متوسط دخل الفرد الحقيقي في نهاية الفترة.

**$GDP_0$**: تعني متوسط دخل الفرد الحقيقي في بداية الفترة.

**N** : تعني طول الفترة الزمنية.

**3. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:** يمكن توضيح الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

[1] محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا،(2008)، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 340، 341 .

**الجدول رقم (02) : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية**

| النمو الاقتصادي | التنمية الاقتصادية |
|---|---|
| – النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق، أحادي الأبعاد. | – التنمية الاقتصادية هي مفهوم واسع متعدد الأبعاد. |
| – النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي. | – التنمية الاقتصادية هي مفهوم كمي و نوعي في آن واحد. |
| – النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير مستمر و منتظم على المدى الطويل، و الذي يتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار و السكان. | – التنمية الاقتصادية هي عبارة عن تغير متقطع و عفوي في حالة الثبات، والذي يغير و يزيح حالة التوازن الموجودة سابقا. |
| – يتعلق النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة التي قامت بالفعل بتطوير وتنمية جميع مواردها الطبيعية والبشرية، والتي تحتاج إلى الحفاظ على دالة التشغيل الكامل لهذه الموارد. | – التنمية الاقتصادية مسألة مهمة تتعلق بالدول المتخلفة التي تحتاج إلى تحقيق حالة التوظيف الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية العاطلة أو غير المستخدمة، إضافة إلى ضمان حياة أفضل لمجتمعاتها. |

المصدر : من إعداد الطالبة.

ومنه نستنتج أن التنمية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

**المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي، فوائده وتكاليفه**

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى:

- **النمو الاقتصادي الموسع**: يتمثل هذا النمو في كون أن نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.
- **النمو الاقتصادي المكثف**: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وعليه فإن المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين يتحول المجتمع تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.[1]

إن من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي نجد ما يلي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من سلع والخدمات،الأمر الذي يعتبر المحرك الرئيسي لتحسين مستويات المعيشة عبر الزمن.
- معدلات النمو المرتفعة تخفف من مشكلة البطالة.
- النمو الاقتصادي يؤثر في المدى البعيد على أنماط وعادات الاستهلاك في المجتمع، و يؤدي إلى ظهور حاجات استهلاكية متقدمة ومتنوعة.

[1] Jacque Brasseul,( 1993), introduction à l'économie du développement, armond colin édition, paris,France, p13.

- التوسع في الدخول نتيجة للنمو الاقتصادي يدفع الحكومات إلى مجاراة حاجات الأفراد الاستهلاكية المتطورة من خلال تطوير المرافق العامة وتوفير الخدمات الترفيهية.[1]

من الضروري الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتوصيات أهمها:[2]

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها. بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم. وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.
- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى الدول النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.
- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والجوانب الأخلاقية في المجتمع.

**المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي**

هناك العديد من مصادر النمو الاقتصادي، ويقصد بها العوامل التي تعمل على إحداث النمو، وفي هذا الصدد لا يمكن اعتبار أن النمو فعل تلقائي، بل هو يحدث نتيجة تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهمها:

**1. عنصر العمل**: يعتبر عنصر العمل عامل مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين:

**الأولى :** وتتمثل في الأثر النمو السكاني الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد.

**الثانية:** تتمثل في الحجم الساعي، إذ أنه كلما زاد الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج.[3]

**2. عنصر رأس المال**: يقصد به أساسا تراكم رأسمال، والذي يكون مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، وينتج هذا التراكم عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي. وكل ذالك يتطلب وجود حالة من التناوب بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي، فتقليل حجم الاستهلاك الحالي- أي زيادة حجم الادخار والاستثمار- يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الأجل.[4]

---

[1] طالب محمد عوض، (2004)،" مدخل إلى الاقتصاد الكلي "، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الأردن، ص 181- 182 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد،(2006)، النظرية الاقتصادية، " تحليل جزئي وكلي "، الدار الجامعية، مصر، ص 472.

[3] Stanley Fisher Et Autres, (2002), macroéconomie, 2éme édition, édition dunod, paris,France,p 293.

[4] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن ، محمود حامد، (2006)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الملكة العربية السعودية، ص 168.

**3. عنصر الرأسمال البشري**: يعتبر هذا الأخير من أهم العوامل الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحسين وزيادة مستوى الإنتاج، ومن تم تحسين معدل النمو الاقتصادي.[1]

ومن أشكال الاستثمار في العنصر البشري نجد: استثمار العنصر البشري في التعليم الرسمي، الغير الرسمي، التدريب في العمل، كذالك الاستثمار في الصحة.[2]

**4. عنصر التكنولوجيا:** هو نتاج مجهودات فئة خامة من الأعوان تقوم بأعمال المقاولة والبحث حيث يتمثل دورها في مجال البحث مثلا في إنتاج الابتكارات بالاعتماد على رأسمال و العمل وكذا مخزون المعارف ( حسب شومبيتر).[3]

يعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، هو التقدم التكنولوجي من خلال ابتكار أو استحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الانتاجية .وهناك ثلاثة تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي وهي التكنولوجيا المحايدة والتقدم التكنولوجي الموفر للعمل و التكنولوجيا الموفرة لرأسمال.[4]

**5. النظام المالي**: يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي،إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، بحيث كلما كان النظام المالي فعالا يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات، وبالتالي المساهمة في تطوير الاستثمار المحلي بشكل ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي.[5]

**6. الأرض والموارد الطبيعية**: إن لعامل الأرض من حيث المساحة والنوعية من جهة، وما تزخر به من موارد باطنية من جهة أخرى دور كبير في عملية النمو والتطور الاقتصادي، ويعتبر هذين العاملين من أقدم التفسيرات المقدمة لإظهار أسباب الاختلافات فيما بين الطاقات الإنتاجية في مختلف المجتمعات، ومن تم مستويات الإنتاج والمداخيل ومستويات المعيشة.[6]

**7. الاستقرار السياسي**: يلعب استقرار الوضع السياسي دورا مهما في تحفيز الاستثمار في الاقتصاد المحلي وبالتالي تحقيق معدلات مرتفعة من الاستثمار، فالدول التي تسودها أوضاع سياسية غير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية المرسومة لأنه يقلل من ثقة المتعاملين الاقتصاديين، ومن

---

[1] عيادي عبد القادر، لعريفي عودة، (2011)، " مؤشرات قياس رأسمال البشري في الجزائر"، الملتقى الدولي الخامس حول رأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، ص 11.

[2] كامل رشيد التلي، (1991) ، "أثر التعليم على النمو الاقتصادي" ( حالة الأردن)، مذكرة ماجيستر، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة يرموك، الأردن، ص 45 .

[3] عبد القادر قديد، عبد القادر علي بن يحي، (2012)، " دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي للجزائر على المدى البعيد، الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية، مسارات الاقتصاد، الدولة والمجتمع، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، جامعة الشلف، الجزائر،ص 4.

[4] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن ، محمود حامد، (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[5] Organization for economic co - operation and development,(2003), the source of economic growth in oecd countries, p 71 sur le site: (http://browse.oecdbookshop.org/oecd/pdfs/free/1103011e.pdf) vue le 4/06/2015

[6] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، (2003)، "التنمية الاقتصادية، مفهومها ، نظرياتها وسياساتها"، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، ص53 .

جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار هذا برجال الأعمال إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تساهم في عملية النمو أو إلى اكتنازها ووضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار.[1]

**8. التضخم**: يمكن تعريف التضخم على أنه الارتفاع الملموس والمستمر عبر الزمن في الأسعار كما يعتبر بمثابة ضريبة على الاستثمار، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة إلى رفع معدل الفائدة الاسمي، وهذا ما يؤثر سلبا على الاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن الدور السلبي الذي تلعبه ارتفاع معدلات التضخم على أحد عوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي وهو التراكم الرأسمالي يزيد من توجه السياسات الاقتصادية نحو محاربة هذه الظاهرة.[2]

**9. الاستثمار الأجنبي المباشر**: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في البلد المضيف، إذ يساهم هذا الأخير في نقل التكنولوجيا والمعارف (أو ما يعرف بانتشار المعرفة) من الاقتصاديات المتقدمة إلى الاقتصاديات النامية ما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة في الشركات المحلية.[3]

**المطلب الرابع: استراتيجيات النمو الاقتصادي**

إن النمو لا يتم بشكل عشوائي، بل يحدث ضمن خطة محكمة ومدروسة تشمل جميع الجوانب الاقتصادية الاجتماعية لمجتمع، هذه الاستراتيجية تختلف من بلد لأخر، وهذا بحسب الإمكانيات والموارد المتوفرة. وعلى العموم فقد اجتمعت الآراء الاقتصادية على وجود استراتيجيتين هما: استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن.

**1. استراتيجية النمو المتوازن:** هي تشمل توجيه برنامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة، أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته[4]، وأول من اقترح هذه النظرية هو الاقتصادي ( **روزنشتاين رودان***)، أما الذي صاغ هذه النظرية وجعلها أكثر كمالا وأكثر ملائمة مع خصائص البلدان النامية فهو الاقتصادي ( **نيركسه***)[5]، و يركز على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل، وبالتالي ضيق حجم السوق، مؤكدا أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق، الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات الاستهلاكية و تطوير جميع القطاعات في أن واحد، بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس

---

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، (2009-2010)، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، الجزائر،ص 142.

[2] فليح حسن خلف،(2008)، الاقتصاد الكلي، جدار الكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ص 314 .

[3] عباس ناجي جواد العبيدي، عبد الله زيدان خلف،(2009)، دور التحليل الاقتصادي الكمي في الكشف عن الآثار الغير الظاهرة للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ( العلاقة بين الفساد الإداري والنمو الاقتصادي نموذجيا)، مجلة تكريث للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 13، جامعة تكريت، ص 13.

[4] بشار يزيد الوليد، (2008)، مرجع سيق ذكره، ص123.

* **روزنشتاين رودان ( 1902-1985): اقتصادي بولوني اشتهر بمقال نشره سنة1943 حيث قام بتطوير نظرية النمو المتوازن إلى جانب نيركسه.**

* **راجنر نيركسه (1907-1959): اقتصادي أمريكي اشتهر بكتاباته في النمو الاقتصادي وقام أيضا بتطوير نظرية النمو المتوازن .**

[5] محمود حسين الوادي، أحمد عارف عساف، (2009)، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 304.

الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة.

إن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وبينها وبين الصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، وفي النهاية تحقيق التوازن من جهة العرض وجهة الطلب.

ولابد من الإشارة إلى أنه لم يقصد بالنمو المتوازن أن تنمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل بمعدلات مختلفة بحيث يتساوى جانب العرض مع جانب الطلب.

وهناك منهجان للنمو المتوازن:

الأول يشير إلى الطريق الذي تختطه التنمية ونمط الاستثمار الضروري للعمل السلس للاقتصاد.

الثاني يشير إلى حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج.

وإن التفسير الأصلي للنمو المتوازن لدى نيركسه يميل إلى احتواء المنهجين معا.[1]

**2. استراتيجية النمو الغير المتوازن:** وتعود لإسهامات **هيرشمان*** وتنطلق من أن نقطة الاختناق الرئيسية في البلدان النامية هي نقص إمكانيات اتخاذ القرار في هذه البلدان (في القطاع العام والخاص). ولعلاج هذا الاختناق لابد من إيجاد سلسلة الطاقات الفائضة من التسهيلات الاجتماعية الفوقية، والتي من شأنها أن توجد بيئة مادية مناسبة لتشجيع الاستثمار المنتج، أو أن يعالج الاختناق مباشرة من خلال أنشطة منتجة، ستولد بدورها الحاجة لمشروعات اجتماعية مكملة.[2]

وفي الأخير فإنه ليس من السهل تقييم النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، فالنظريتين لا يمكن اختيارهما بشكل تجريبي بسهولة، وقد حاول البعض التوفيق ما بين النظريتين من خلال جعل نظرية النمو الغير المتوازن كوسيلة لتحقيق الهدف النهائي للنمو المتوازن، وعلى المستوى الاقتصادي فإن النظريتين يمكن أن تكونا متكاملتين بدلا من أن تكون متنافستين.

---

[1] مدحث القريشي، (2007)، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ص91-92.

* **ألبرت هيرشمان (1915-2012)، ولد بألمانيا، درس في كل من لندن وباريس ثم هاجر إلى الولايات المتحدة أين شغل عدة مناصب في العديد من المنظمات، من أشهر مؤلفاته the stratégie of economic developement (1958) الذي ترجم إلى 10لغات.**

[2] أحمد الكواز،(2005)، استراتيجية النمو غير المتوازن، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 12 من الموقع الإلكتروني : (http://www.arab-api.org course34/pdf/p34-5.pdf) تم الاطلاع عليه في 2015/06/15 .

## المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميّز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى وفيما يلي نورد أهم هذه النظريات.

### المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي:

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك مثل (**أدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس، كارل ماركس**.....وغيرهم)، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة وسيادة الحالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، وبالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميّزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي . وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:[1]

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.
- إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان.
- ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا.
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة وهناك حاجة إلى تحرير الناس من التقاليد القديمة والمواقف والخرافات وتحديد حجم العائلة.

[1] ساطور رشيد،( 2013)، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة – علاقات وروابط-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية العدد 08، جامعة البليدة، الجزائر،ص 92 .

- إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة( ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال.
- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسبب طبقا لأدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.
- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.
- حالة الثبات: إذ أن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.

والخلاصة النهائية هي أن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذا المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.[1]

لقد وجه البعض العديد من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي ونلخص هذه الانتقادات فيما يلي:

- اعتبار الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار، لكن التجارب أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار، ومنها ادخار الطبقة الوسطى، وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.
- يعتبر الكلاسيك بأن الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات، لكن يمكن أن لا يكون ذلك حيث يرى شومبيتر أن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.
- نظرة الكلاسيك التشاؤمية والتي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت على قانون تناقص العوائد للأرض بالنسبة لريكاردو، وعلى تناقص إنتاجية رأسمال بالنسبة لسميث وعلى نظرية مالتوس للسكان، وقد قللوا من أهمية التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد.
- فشل النظرية الكلاسيكية في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي.
- فشل النظرية الكلاسيكية في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

[1] مدحت القريشي، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 62 -.64

وخلاصة القول فإن البعض يعتبر بأن النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وعلى مشكلات التنمية، لكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود وحول سياسة الحرية " دعه يعمل" فهناك القليل الذي يمكن أن يؤيد هذه السياسة وخصوصا في البلدان النامية.

**المطلب الثاني: التحليل الكينيزي:**

تعتبر أزمة الكساد خلال الفترة (1930-1939) النقطة التي حولت الاهتمام بالنمو الاقتصادي على المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي عن طريق الاقتصادي الإنجليزي **كينز*** .

تعتمد هذه النظرية في النمو الاقتصادي على تحفيز الطلب الفعال، حيث يرتفع الدخل بشكل مضاعف من خلال آلية المضاعف[1]،ويعرف الطلب الكلي بأنه عبارة عن مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات بالأسعار الجارية:[2]

$$Y= C + I + G + (X- M)$$

حيث:

Y: يمثل الناتج الوطني.

C: الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية).

I : الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمارية.)

G: الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.)

X-M : صافي المعاملات مع القطاع الخارجي.

وفي هذا الإطار يؤكد كينز على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو الاقتصادي من خلال ألية المضاعف الذي يفسر تغيرات الطلب على جانب العرض، عكس ما كان يفترضه الكلاسيك من خلال قانون ساي (العرض يخلق الطلب عليه).

بالرغم من الإسهام الكبير الذي جاء به المفكر الاقتصادي كينز في تحليل و معالجة النشاط الاقتصادي إلا أن أعماله لقيت بعض الانتقادات منها: [3]

- أن كينز ركز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي ، و لم يتعرض كثيرًا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض في زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.
- لقد كان الاهتمام الأساسي لكينز منصباً في التحليل على مشكلة الاستخدام الكامل للعمل و لرأس المال القائم ، و من ثم لم يعطي اهتماماً لمسألة خلق الطاقات الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار.

---

* **جون مينارد كينز ( 1883- 1946): اقتصادي إنجليزي وصاحب النظرية الكينزية، ساهم بشكل كبير في بحث وتفسير أسباب أزمة الكساد الكبير1929 من أهم مؤلفاته : النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود (1936).**

[1] أحمد الكواز، (2011)، حلقة نقاشية حول لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ص8. من الموقع الإلكتروني(http://www.arab-api.org course ) تم الإطلاع عليه يوم 2015/06/18.

[2] ضياء المجيد الموسوي، (1992)، النظرية الاقتصادية ( التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 20.

[3] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي، (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 102.

وفي هذا الإطار من نماذج النمو قدم **آرثر لويس** نموذجا أساسه التحول من القطاع الزراعي في الريف إلى قطاع الصناعة بشكل مقصود ومنطقي، حيث تتعامل نظريات التغيير الهيكلي مع السياسات التي تركز على تغير الهياكل الاقتصادية للدول النامية، من كونها اقتصادات تتألف من نشاط زراعي يعتمد على الكفاف إلى اقتصادات أكثر تطورا و نموا تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المتنوعة و الخدمات.[1]

يعتبر **آرثر لويس** من صاغ هذه النظرية، و ينطلق في تحليله لهذه النظرية على أن الرأسمالي هو أساس التنمية و يرى أن الاستثمار بواسطة الأرباح التي يحققها الرأسماليون هي أساس التنمية لأنها تشكل أكبر جزء من الاستثمارات.

يعتمد نموذج لويس في تفسيره لحدوث التنمية على العرض غير محدود للعمالة في الاقتصاد، و ينص على وجود فائض في العمالة في القطاع الزراعي التقليدي الذي تكون إنتاجية العمال فيه قريبة من الصفر أين يمكن سحب نسبة من العمالة من هذا القطاع دون أن تتأثر إنتاجيتهم، إذ يمكن الاستفادة من هذا الفائض بنقله إلى قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد و هو القطاع الصناعي الذي يمتاز بارتفاع الانتاجية، و بنفس الوقت تزيد أجور العمال فيه بما لا يقل عن (70%)عن القطاع الزراعي كل ذلك سيؤدي إلى زيادة إنتاجية القطاع الصناعي و زيادة حجم التشغيل فيه بسبب انتقال فائض العمالة إليه و النتيجة هي حدوث التنمية من خلال التغيير الهيكلي في الاقتصاد.

لكن رغم أهمية النموذج إلا أنه احتوى على بعض الفرضيات التي تتنافى مع الواقع الاقتصادي في الدول المتخلفة، ويمكن إيجاز أهم الانتقادات إلى ما يلي:[2]

- افتراضه تناسب عملية التحول العمالي مع معدل التراكم الرأسمالي، لكن ما يحدث لو تم إعادة استثمار الأرباح باستخدام معدات وآلات أكثر حداثة.
- ماذا لو يحدث لو أن أرباح الرأسماليين لم تستثمر داخل الوطن، وإنما تذهب للخارج وهو حال كثير من الدول النامية وهذا يعني أن الزيادة في الإنتاج ستذهب كلها إلى الرأسماليين، ولا يستفيد من عملية التحول هذه إلا القلة قليلة، وهذا ما يسمى بالنمو المضاد للتنمية.
- يفترض النموذج وجود فائض عمالة مستمر في القطاع الزراعي، وتوظيف كامل في القطاع الحضري وهذا الفرض مخالف تماما للواقع، حيث هناك بطالة سافرة في المناطق الحضرية وبطالة موسمية في المناطق الريفية.
- يفترض النموذج كذلك بقاء الأجور ثابتة في المناطق الحضرية، وذلك مادام هناك فائض عمالة قادم من القطاع التقليدي، والواقع يتبث أن الأجور لن تبقى تابثة حتى لو كان هناك فائض في العمالة بسبب تأثير النقابات العمالية على الأجر.

[1] علي جذوع الشرفات، (2009)، " التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، الواقع، العوائق وسبل النهوض، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 31-33 .

[2] صليحة مقاوسي، هند جمعوني، (2009-2010)، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، موضوع مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، الجزائر،ص 8-9 .

- استحالة إحلال العمالة الوافدة من القطاع الزراعي بالعمالة المدربة في القطاع الصناعي نتيجة ارتفاع تكاليف التدريب.

وهناك أيضا نموذج **هارود ودومار** والذي يرجع إلى أبحاث كل من الاقتصادي "روي هارود*" والاقتصادي "إفيسي دومار*" ويعتبر هذا النموذج من أشهر نماذج الكينزيين الجدد، بحيث اشتغل كل منهما بدراسة معدلات النمو الاقتصادي، ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني، وتنطلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثل في زيادة كل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع (جانب العرض) والدخل (جانب الطلب) مع استيعابه العمالة المتوفرة في المجتمع.

ومن فرضيات هذا النموذج ما يلي:[1]

- إن الاقتصاد مغلق وغياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
- افتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري مع تحقيق العمالة عند مستوى توازن الدخل.
- ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار.
- إن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، ولا يوجد اهتلاك للسلع الرأسمالية.

ويعتبر النموذج أن الإنتاج يعتمد أساسا على كمية رأسمال K المستثمر في الوحدة الإنتاجية[2]، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن معدل النمو في الناتجg بحيث أن:

$$g=(Dy/y)$$

ويعتمد على الميل الحدي للادخارS بحيث أن:

$$s=(Ds/Dy)$$

وكذلك المعامل الحدي لرأسمال على الناتج K بحيث أن:

$$k=(Dk/Dy)$$

وفقا للتحليل التالي:

بافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار$s=(Ds/Dy)=(s/y)$

في حالة التوازن، فإن الادخار يساوي الاستثمار:$S=I$

يعبر الاستثمار عن التغير الحاصل في مخزون رأسمال:$I=K_{t+1}-K_t=Dk$

ويمكن كتابة المعامل الحدي لرأسمال على الناتج بالشكل التالي:

---

*** روي هارود،(1900-1978)، اقتصادي وكاتب إنجليزي من مقالاته an essay on dynamique theory اشتغل كمستشار لصندوق النقد الدولي.**

*** دافيد دومار،( 1914-1997)، اقتصادي روسي أمريكي، اشتهر بالنموذج الذي صاغه مع هارود.**

[1] مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، ص129.

[2] عصام عمر مندور، (2011)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 57.

$$k=(Dk/Dy)\longrightarrow k=(I/Dy)\longrightarrow Dy=(I/k).....(3)$$

وبقسمة طرفي المعادلة الأخيرة على Y نحصل على:

$$(DY/Y)=(I/Y/K)$$

بما أنI=S: فإن

$$(S/Y)=(I/Y)=S$$

ويمكن كتابة معادلة نمو الناتج بالشكل التالي:

$$S=(DY/Y)=(S/Y).....(4)$$

ولقد ميز هارود ودومار بين ثلاث معدلات للنمو:[1]

- **معدل النمو الطبيعيgn**: وهو يعادل معدل نمو المشتغلين إضافة إلى معدل نمو إنتاجية العامل وهو معدل النمو الممكن تحقيقه.
- **معدل النمو الفعلي**: وهو معدل النمو المحقق فعليا.
- **معدل النمو المضمونgw**: وهو معدل نمو السنوات السابقة الذي تم ضمان تحقيقه في السنوات اللاحقة مع استمرار الميل الحدي للادخار بنفس النسبة.

ولكن رغم ما توصل إليه هذا النموذج من نتائج إلا أنه تعرض لعديد من الانتقادات والتي مفادها أن بعض الاستنتاجات تعتمد على فرضيات تجعله غير واقعي وذلك كما يلي:[2]

- إن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ونسبة رأسمال على الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.
- كما أن فرضية ثبات استخدام كل من رأسمال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
- أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.
- أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال (K/Y)والمعامل الحدي لرأسمال(DK/DY) غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأسمال مرحلة تناقض العوائد.

وأخيرا من الضروري الإشارة هنا إلى أن إحدى خصائص النموذج الأساسية، والذي تعرض بسببها إلى انتقادات في السنوات الأخيرة من قبل نظرية النمو الجديدة هي تأكيده بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأجل. لأن أي زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأسمال، تاركا معدل النمو طويل الأجل دون تغيير حيث أن هذه الفكرة تعتمد على انخفاض إنتاجية رأسمال.

ولكن رغم كل الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج، فإنه بفضل التغييرات التي طرأت على هذا النموذج، سمحت له أن يكون النموذج المرجعي في النظرية الحديثة للنمو.[1]

[1] ربيع نصر، (2009)، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، مجلة العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، ص 6.
[2] مدحت قريشي، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 76-77.

**المطلب الثالث: التحليل النيوكلاسيكي:**

جاء هذا النموذج بناءا على أبحاث كل من الاقتصادي الأمريكي "**روبرت سولو***" في كتابه "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" سنة (1956)، بحيث تناول فيه بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل وكان ذلك انطلاقا من نموذج هارود- دومار(أي هو امتداد لنموذج هارود- دومار)، فتمثل هدفه الأساسي من بناء هذا النموذج هو الإجابة على السؤال التالي: لماذا هناك بلدان غنية جدا وبلدان أخرى فقيرة ؟، وماهي أسباب هذه الفروقات .

يقوم النموذج النيوكلاسيكي على جملة من الفرضيات التالية :[2]

- الاقتصاد مغلق ( Y-C+I) وتسود المنافسة التامة والكاملة جميع أسواقه.
- الاقتصاد متكون من قطاعين: قطاع العائلات وقطاع المؤسسات، ويقوم بإنتاج منتج وحيد متجانس.
- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة أي عندما ينمو السكان بالمعدل n، فإن عرض العمل L هو الأخر ينمو بنفس المعدل n ونكتب حينئذ :

$$d \log L/dt = (dL/L)/(dt)=L^{*}/L=n$$

- سيران قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي: $C=cY$
- الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج " هارود- دومار " هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل ورأسمال وأخذ دالة لذلك دالة ذات غلة الجم الثابتة ( في ظل انعدام التقدم التكنولوجي) . وهي كالتالي:

$$Y=f(K,L)=K^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

**1. التحليل الرياضي و البياني للنموذج:**

يوضح نموذج سولو العلاقة بين التراكم الرأسمالي و النمو الاقتصادي، و يركز على قيم متغيرات الإنتاج و رصيد رأس المال لكل وحدة عمل( عامل واحد)، بحيث:[3]

إذا اعتبرنا أن: y يمثل حجم الإنتاج الفردي $y=(Y/L)$ ، وأن k يمثل رصيد رأس المال الفردي $k=(K/L)$ ، نكتب:

$$Y/L=f((K/L,1)=f(K/L)$$

يمكن كتابة دالة الإنتاج الفردي بالشكل التالي:

$$\mathbf{y=(Y/L)=f(K,L)/L= K^{\alpha}L^{1-\alpha}/L=(K/L)^{\alpha}=K^{\alpha} \Longrightarrow y=\vartheta(K)= K^{\alpha} \quad \ldots\ldots(5)}$$

[1] Jean Arrous,(1999),les théories de la croissance économique, , édition du seuil, paris,France, p9.

*** روبرت سولو (1956)، ولد سنة 1924 وهو اقتصادي أمريكي ولد بنيويورك، متخصص في ميدان الشغل وسياسات النمو، متحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.**

[2] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، (2007)، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي( حالة الاقتصاد الجزائري) ملتقى دولي حول التقدم التكنولوجي، الإنتاجية، القدرة التنافسية، النمو والعمل، فاس، المغرب، ص 4- 5 .

[3] Ulrich Kohli,(1999), analyse macroconomie, de boeck université,bruxelles,belgique,p418

وتتعلق معادلة تراكم رأس المال و K´=DK عبر الزمن في نموذج سولو بالفرق بين الاستثمار و اهتلاك رأسمال بمعدل ثابت δK:

$$K´=DK=(dK/dt)=1-\delta K$$

و يمكن حساب التغير النسبي في رأسمال عندما يكون سوق السلع و الخدمات في حالة توازن، أي S=I

$$I=S=sY \Longrightarrow K´=sY-\delta K$$

$$k=(K/L) \Longrightarrow \log(k)=\log(K)-\log(L)$$

ومن جهة أخرى لدينا :

$$\Longrightarrow dlogk/dt=(k´/k)=(K´/K)-(L´/L)=(sY-\delta K)/K-(L´/L)$$

$$\Longrightarrow k´/k=(sY/K)-\delta-n$$

$$\mathbf{k´/k=0 \Longrightarrow s=\vartheta(K)-\delta-n \ldots\ldots..(6)}$$

و يمكن التعبير البياني عن المعادلتين (5) و (6) بالشكلين البيانيين التاليين:

**الشكل رقم (03) : دالة الإنتاج الفردية و وضعية التوازن في نموذج سولو.**

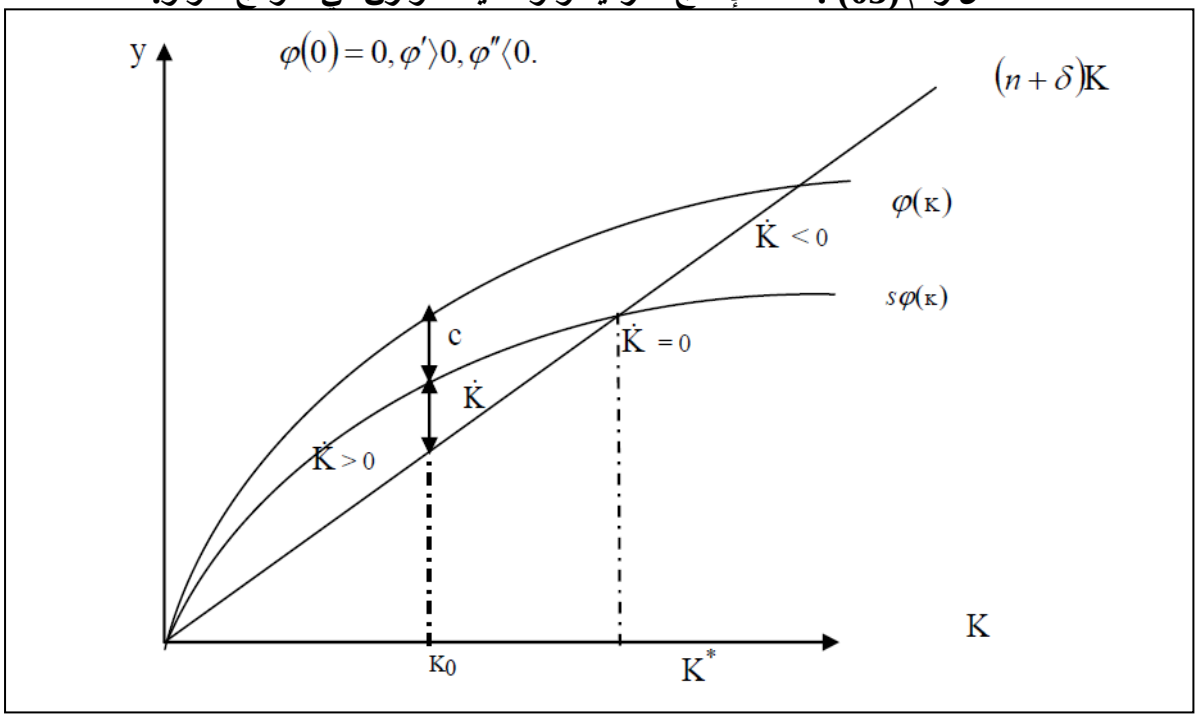


Source : Ulrich Kohli, (1999) ,op-cit,p 421.

**الشكل رقم(04): معدل نمو رأسمال الفردي ( التراكم الرأسمالي k)**

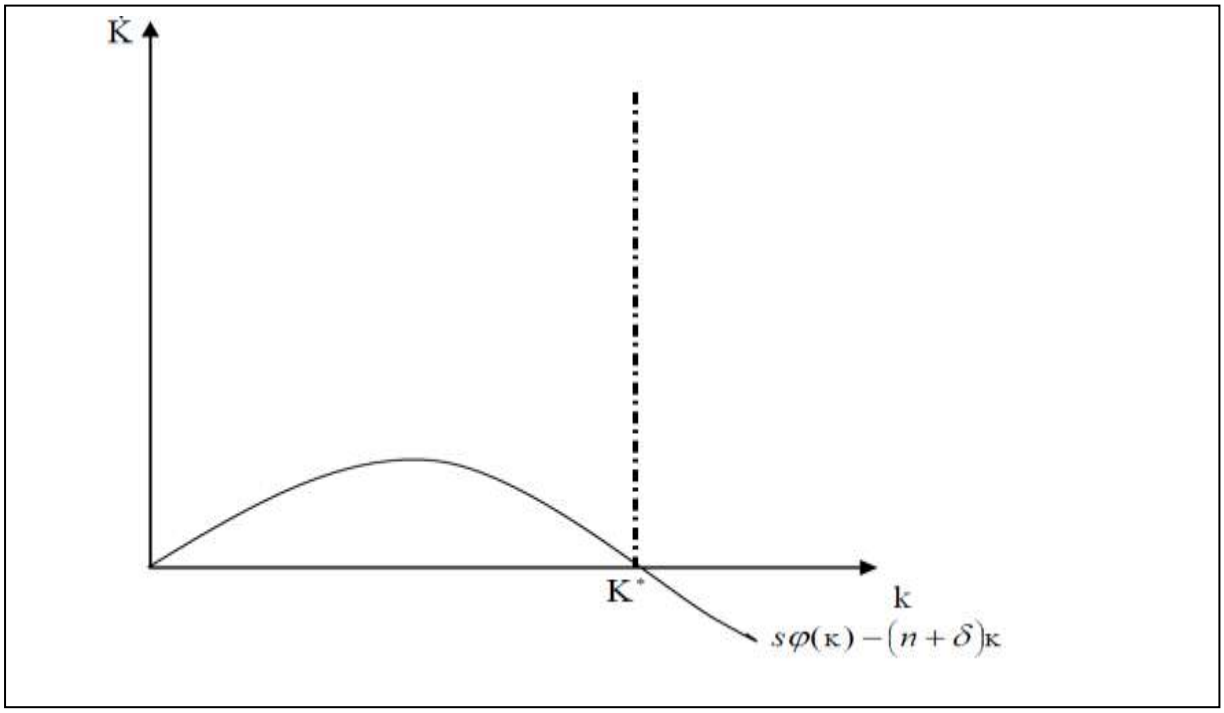


Source : Ulrich Kohli, (1999) ,op-cit,p 421.

**2. نتائج نموذج سولو:** يمكن استنتاج عدة ملاحظات من التحليل الرياضي و البياني للنموذج:

- يوضح المنحنى الأول تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال مع زيادة تراكمه لأن ($\alpha<1$)، وهو سبب عدم استمرارية النمو في نموذج سولو.[1]
- يقرر النموذج أنه في حالة ثبات الإنتاجية، فإن الاقتصاد يقترب من الحالة الثابتة في الأجل الطويل، ويكون الإنتاج الفردي و رأس المال الفردي ثابتين، أما حجم الإنتاج و رأس المال فيزيد كل منهما بنفس معدل نمو عرض العمل قدره n، و هذه الحالة توافق الحالة التوازنية في الأجل الطويل في نموذج سولو:[2]

$$k'/k=y'/y=0 \Longrightarrow Y'/Y= K'/K=L'/L=n$$

- يفسر هذا النموذج أن الاقتصادات يمكن أن تنمو في المدى القصير و ليس في المدى الطويل فالنمو يتباطأ أكثر كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية، وتعود هذه النتيجة إلى كون $\alpha$ أصغر من الواحد، و هذا ما تؤكده تغيرات رصيد رأس المال الفردي في الشكل رقم (4).
- يحقق الاقتصاد الذي لديه في البداية نسبة منخفضة لرأس المال إلى العمل إنتاجية حدية مرتفعة لرأس المال، و بما أن الادخار ينمو بمعدل ثابت من الدخل المتولد من الإضافة الجديدة لرأس المال،

[1] إيمان محمد محمد سليم، (2000)، نماذج النمو المعاصرة ومحددات النمو، مؤتمر قسم الاقتصاد بعنوان: تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، 4-6ماي1998، جامعة القاهرة، تحرير: باهر محمد عتلم، دار المستقبل العربي، القاهرة،مصر، ص95

[2] سهير أبو العينين وأخرون، (2003)، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 167، معهد التخطيط القومي، مصر، ص 82.

فإن الاستثمار الإجمالي في السلع الرأسمالية الجديدة يزيد بالمقدار اللازم لمقابلة الاهتلاك اللازم لتشغيل قوة العمل الجديدة، ومع مرور الوقت تتجه نسبة رأس المال إلى العمل.

- مع افتراض ثبات حجم الغلة و المستوى التكنولوجي إلى الارتفاع مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحدي لرأس المال، و مع استمرار هذا الانخفاض، فإن المدخرات المحققة من الدخل الناتج عن رأس المال الجديد تتجه إلى الانخفاض مما يوصل الاقتصاد إلى حالة من الركود.[1]

- يؤكد هذا النموذج أنه إذا تماثلت الاقتصادات بالنسبة لدوال الإنتاج و التكنولوجيا و اختلفت في كثافة رأسمال المنطلق منها، فإن الاقتصادات التي تمتلك رأس مال فردي أقل( بالمقارنة مع رأسمالها الفردي في المدى الطويل ) بإمكانها تحقيق معدلات إنتاجية و معدلات نمو أعلى فالدول الفقيرة ذات نسبة رأسمال إلى العمل المنخفضة تميل للنمو بمعدل أسرع من الدول الغنية، و هذا ما يؤدي إلى حدوث تقارب في مستويات الدخل المتوسط فيما بين الدول، و تشتق خاصية التقارب من تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال في الفكر النيوكلاسيكي.[2]

- تعني هذه النتائج أن زيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار و بالتالي زيادة معدلات الإنتاج الفردي و منه النمو الاقتصادي، و أن زيادة معدل النمو السكاني انطلاقا من حالة التوازن تؤدي إلى تناقص رأس المال الفردي مما يؤدي إلى تناقص الإنتاج الفردي و بالتالي النمو الاقتصادي، أي أن الاقتصادات التي لها معدل ادخار -استثمار أكثر ارتفاعا تتمتع بقابلية أن تكون غنية، أما الاقتصادات التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة لها قابلية أن تكون اقتصادات فقيرة.

**3. نموذج سولو مع التقدم التقني:** لقد توصل سولو في نموذجه إلى أن وصول الاقتصاد إلى الحالة التوازنية في المدى الطويل يجعل متوسط دخل الفرد ثابتا، و لزيادة هذا الدخل الفردي قام سولو بإدخال مفهوم التقدم التقنيA في النموذج والذي يعتبره متغيرا خارجيا يمكن له أن يزيد في معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال تأثيره في مختلف عناصر الإنتاج.

و عادة يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل لأن التقدم التقني يترك تـأثيرا بالغا في مهارة العامل، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل الماهر، و بالتالي زيادة الإنتاج و منه زيادة النمو الاقتصادي، و يطلق على هذا النوع من التقدم التقني بالتقدم التقني الداعم للعمل الماهر[3].

وتأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي: $Y=f(K,AL)=K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}$

وافترضنا أن التقدم التقني ينمو بمعدل ثابت قدره g، نكتب: $g= A'/A$

وبما أن تراكم رأسمال لا يتغير عن نموذج سولو المدعوم بالتقدم التقني، نكتب:

[1] إيمان محمد محمد سليم، (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 94

[2] روبارت بارو، (1998)، محددات النمو الاقتصادي، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الأردن، ص2.

[3] Gregory Mankiw, (2003), macroéconomie, 3éme edition, édition de boeck,belgique, p247.

$$K'=sY-\delta K \Longrightarrow K'/K=sY/K-\delta$$

أما دالة الإنتاج الفردية فتكتب بالشكل التالي:

$$y=Y/L=(K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}/L \Longrightarrow y=K^{\alpha}A^{1-\alpha}$$

وإذا أردنا التعبير عن الناتج ورأسمال الفرديين بدلالة التقدم التقنيA، فنكتب $K_A=(K/A)$,

$yA=(y/A)$

وتصبح دالة الإنتاج الفردية للتقدم التقني $y_A$ بالشكل التالي:

$$y_A=y/A=K^{\alpha}A^{1-\alpha}/A=K^{\alpha}/A^{\alpha}=K^{\alpha}_A \Longrightarrow y_A=K^{\alpha}_A$$

ويكون النموذج في حالة التوازن في المدى الطويل :

$$\mathbf{k'_A/k_A=(K'/K)-(L'/L)-(A'/A)}$$

$$\Longrightarrow \mathbf{k'_A/k_A=sY/K-\delta-n-g} \quad \text{.....} \quad \mathbf{(7)}$$

$$\Longrightarrow \mathbf{k'_A/k_A=s(y_A/k_A)-(\delta+n+g)}$$

وبما أن: $Y/K=y/k \; Y/K=y_A/k_A$

وتصبح المعادلة رقم (6) على النحو التالي:

$$k'_A/k_A=0 \Longrightarrow s\vartheta(k_A)-\delta=n+g$$

وتوصل سولو إلى نتيجة مفادها أن الدول الغنية هي تلك الدول التي تتمتع بمعدل ادخار مرتفع و معدل نمو سكاني منخفض و تقدم تقني مرتفع، و يؤكد أن التقدم التقني ينقل دالة الإنتاج إلى الأعلى بمرور الزمن، و بالتالي يزداد الإنتاج بمعدل أعلى من معدل زيادة المدخلات التقليدية للإنتاج (العمل و رأس المال).

و تشير هذه النظرية إلى أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يمكن أن تتحقق إلا إذا حدثت بفعل عوامل خارجية مثل تغير معدل النمو السكاني أو معدل الادخار أو معدل التقدم التقني و في المقابل يؤدي التقدم التقني وحده إلى عدم انخفاض الإنتاجية الحدية الصافية لرأس المال (pmK) أو إلى زيادتها ($pmK-\delta=n+g$)، أي أن معدل نمو الإنتاج الفردي يتحدد فقط بمعدل نمو التقدم التقني عكس معدل الادخار المرتفع الذي لا يؤدي إلى زيادة مستمرة في نمو الإنتاج الفردي، بل يؤدي إلى زيادته مرة واحدة بمجرد ارتفاعه، فيسمح التقدم التقني بمفرده بزيادة الإنتاج، و من ثم يستمر معدل النمو الاقتصادي في الارتفاع في الأجل الطويل.

لكن هذا النموذج رغم فائدته التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادي لعقديين زمنيين أو أكثر إلا أنه أفرز عن بعض السلبيات التي جعلت معظم الاقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، ومن بين تلك المسائل التي تأخذ عليه مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية

تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها " سولو " في بناء نموذجه والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين، بالإضافة إلى اعتباره التقدم التقني في نموذجه كمتغير خارجي.[1]

وهناك نموذج أخر حاول البحث عن أسباب تباطؤ معدلات النمو في المملكة المتحدة البريطانية وهو **نموذج كالدور** والذي استنتج فيه أن الناتج الصناعي هو محرك النمو وأن انتقال العمالة من القطاعات غير الصناعية الأقل إنتاجية إلى القطاع الصناعي الأكثر الإنتاجية هو الذي يحدد معدل النمو، فنمو القطاع الصناعي كليا أو جزئيا هو الذي يحدد نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالتحديد كالقطاع الزراعي وقطاع الخدمات ومن تم النمو الكلي.[2]

وقد انطلق **كالدور** من فرضية أن معدل النمو يتوقف على معدل تراكم رأسمال والذي بدوره يتوقف على الادخار الذي يتحدد بناء على ميل طبقات المجتمع للادخار، فالفرضية الأساسية لكالدور هي الارتباط الوثيق بين معدل النمو والتراكم من جهة وتوزيع الدخل الوطني من جهة أخرى، فالطبقة الرأسمالية ذات الدخل المرتفع لها ميل مرتفع للادخار والطبقة العاملة لها ميل مخفض للادخار وبالتالي فإن شكل توزيع الدخل هو الذي يحدد في النهاية معدل النمو حسب كالدور، فمعدل النمو يتحدد في النهاية بمعدل التراكم الذي يتوقف على نصيب الأرباح من الدخل الوطني.

فعندما يكون الاستثمار أكبر من الادخار عند مستوى التوظيف الكامل في الأجل القصير فإن ذلك سيحدث تضخم في الاقتصاد وترتفع الأسعار بشكل أعلى من ارتفاع الأجور، فنصيب الأجور من الدخل ينخفض تبعا لذلك ويعاد توزيع الدخل لمصلحة الرأسماليين، وينتج عن ذلك زيادة الادخار بسبب ارتفاع الميل الحدي للادخار عند أصحاب رأسمال، وبالتالي يتساوى الاستثمار مع الادخار ويستعيد النظام توازنه واستقراره وبشكل تلقائي، أما إذا حدث العكس، أي أن الادخار يكون أكبر من الاستثمار فيؤدي ذلك إلى نتيجة عكسية وذلك بأن ينخفض المستوى العام للأسعار بسرعة أكبر من سرعة انخفاض الأجور وينخفض بذلك الادخار الوطني بسبب انخفاض أرباح الرأسماليين إلى أن يتساوى الاستثمار مع الادخار الوطني ويستعيد النظام توازنه واستقراره مرة أخرى بشكل تلقائي ويسمى ذلك بأثر كالدور.

أما في الأجل الطويل فإن الزيادة في معدل النمو تتطلب زيادة معدل التراكم وذلك بإعادة توزيع الدخل لصالح كاسبي رأس الأرباح، وذلك بفرض ثبات معدل الادخار الإجمالي ومعامل رأسمال.

وقد تعرض نموذج كالدور للعديد من الانتقادات، بحيث أن الوقائع أثبتت أن معدل الادخار الوطني غير ثابت عبر الزمن، بحيث اعتبره كالدور ثابت في الأجل الطويل، وكما أن تحليل كالدور لم يوضح الحركات الدورية التي تطرأ على النظام، وكذا اعتماده على عنصر رئيسي وحيد يحقق النمو الاقتصادي وهو تراكم رأسمال، في حين أثبتت الوقائع أن هناك عناصر أخرى أساسية تعمل على

[1] Gregory Mankiw, (2003), op cit , p249-262.

[2] بن الدين أحمد، خطيب خالد (2011)، المناولة الصناعية كاستراتيجية لرفع النمو الاقتصادي في الجزائر- مع الإشارة إلى التجربة اليابانية، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد رقم 02، جامعة تلمسان، الجزائر،ص 70 .

تحقيق النمو، وكذا إهماله لدور المدخلات من العمل ورأسمال في رفع مستوى الإنتاجية والتي تؤدي إلى تحسين معدلات النمو، كما أن بيان كالدور لحركة الأسعار والأجور وهي تتغير حينما يحدث عدم استقرار اقتصادي هي مسألة لا تحدث إلا بصورة عرضية.[1]

أما **شومبيتر*** و الذي يعتبر من بين أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي، وخاصة من خلال دراسته لعملية النمو الاقتصادي الرأسمالي، وبحثه في الكيفية التي تتم بها هذه العملية والأطر والمؤسسات التي تحكمها بحيث لم يكن مقتنعا بأن عملية التنمية ذات طبيعة تدريجية متسقة كما صورها النيوكلاسيك[2] بل أنه يرى على العكس من ذلك، حيث أن التنمية تحصل بشكل قفزات ودون انسجام وتدرج كلما تم استغلال الفرص والإنفاقات الاستثمارية الجديدة، وبحيث أن التنمية عند شومبيتر يمكن أن تتم على شكل ارتفاعات حادة تمثل فترة الازدهار تعقبها انخفاضات حادة مثل فترة الكساد.

وقد أعطى **شومبيتر** دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، و ركز على المنظم واعتبره من أهم عناصر النمو ، ويقوم المنظم بإدخال الابتكارات إلى ربوع الاقتصاد القومي وتأخذ هذه الابتكارات عدة صور مثل تقديم طرق مزج جديدة للعوامل الإنتاجية، وإدخال سلع جديدة إلى السوق، واستخدام طرق إنتاج جديدة، وتنمية موارد جديدة للإمداد بالمواد الخام، ويجدر بالذكر هنا أن المنظم ليس بالضرورة أن يكون مخترعا أو رأسماليا يقوم بتقديم الأرصدة الرأسمالية، وجوهر دوره هو خلق شيء جديد في السوق، وقد رأى شومبيتر أن الشخص الأكثر أهمية هو الذي يوجه استخدام الأرصدة الاستثمارية وليس الشخص الذي يمدها. [3]

وبخصوص تمويل الاستثمار فقد أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي،حيث أن الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصرفي وليس من الادخارات وهنا يختلف شومبيتر عن الكلاسيك حيث أن هؤلاء يفترضون أن عرض النقد معطى، أي أنهم يعتقدون بأن النقد لا يؤثر في المتغيرات العينية في الاقتصاد عكس شومبيتر. أما بخصوص أراء شومبيتر حول نهاية الرأسمالية فإنه يؤكد بأنه يمكن للرأسمالية أن تحافظ على نفسها طالما أن المنظمين يتصرفون كرواد، لكن هذه المواصفات يقوم بتدميرها النظام الرأسمالي نفسه والذي يستند على الموقف العقلاني، ففي المراحل اللاحقة يتقلص دور الابتكار، وأن التقدم التكنولوجي يصبح من شغل المتخصصين المدربين، وأن سادة الأعمال الجدد هم المدراء الموظفون والبيروقراطيون، وأخيرا فإن شومبيتر يؤكد بأن المنظم هو الذي يميل إلى تحطيم الإطار المؤسسي الرأسمالي. [4]

---

[1] رمزي زكي (1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص316- 318 .

*** جوزيف شومبيتر (1883-1950): ولد بالنمسا وتوفي في أمريكا، يعتبر رائد مدرسة فيينا، وبعد تدريسه في جامعة هارفرد تمكن من الحصول على شهرة دولية، اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية.**

[2] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي، (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[3] مدحث القريشي، (2007)، مرجع سبق ذكره،، ص69-70.

[4] فليح حسن خلف، (2006)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالم للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، ص 137.

رغم ما توصل إليه شومبيتر إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات، ومن أهم الانتقادات الموجهة في نظريته هي:[1]

- أن كل عملية نمو في نظرية شومبيتر تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها، ولهذا فإن نموذج شومبيتر يعتبر غير ملائم للواقع الحالي.
- طبقا لشومبيتر فإن التنمية هي نتيجة لعملية دورية، في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية كما يقول أن التنمية تعود إلى التغيرات المستمرة.
- في الوقت الذي يؤكد فيه شومبيتر على أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية إلا أن التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- يعطي شومبيتر أهمية كبيرة في نظريته إلى الائتمان المصرفي، ولكنه في الأمد الطويل وعندما تزداد الحاجة إلى رأسمال بشكل كبير فإن الائتمان المصرفي لا يكفي، بل هناك حاجة إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم والقروض من أسواق رأسمال.

كما أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كلّ الدول، وهذا ما اعتقده الاقتصادي الأمريكي **روستو*** في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي" سنة 1960 الذي يرى وجود خمس مراحل أساسية والتي تتلخص فيما يلي:[2]

1. **مرحلة المجتمع التقليدي :** يتسم اقتصاد البلد في هذه المرحلة بالتخلف والتميز بالطابع الزراعي التقليدي، ومن أهم مظاهر هذه المرحلة تفشي الاقطاع، انخفاض مستوى الانتاجية، وانخفاض مستوى حصة الفرد من الناتج القومي.
2. **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** خلال هذه المرحلة ترتفع معدلات الاستثمار نتيجة الثورة الصناعية وذالك عن طريق استبدال وسائل الإنتاج القديمة بوسائل أكثر إنتاجية والتوجه للإنتاج الصناعي وتحول العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.
3. **مرحلة الانطلاق :**تسعى الدولة في هذه المرحلة للقضاء على أسباب التخلف ومحاولة الانطلاق نحو التقدم من خلال تنمية مواردها الاقتصادية، بإنشاء الصناعات الأساسية، والنهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة والمباشرة، مدتها قصيرة نسبيا (20-30سنة)،معدلات الاستثمار تفوق معدلات النمو السكاني، كما تشيد تحولات كبيرة في مجالي الإنتاج والتوزيع، وتعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل حسب "روستو" لأنها تتطلب جهدا كبيرا وتنمية شاقة.

---

[1] مدحث القريشي، (2007)،مرجع سبق ذ كره،، ص 71-72 .

***روستو هو اقتصادي أمريكي ولد في 1914، ولقد لقيت نظريته" مراحل النمو" التي قدمها صدى كبير، توفي في 2003.**

[2] Rostow. w.w ; (1997), les étapes de la croissance économique«, 3ème édition, economica, paris,France, p61.

4. **مرحلة النضج :** تصبح الدولة في هذه المرحلة متقدمة اقتصاديا، إذ يستكمل الاقتصاد نمو جميع القطاعات الاقتصادية من صناعة، زراعة وتجارة وخدمات، وما يميز هذه المرحلة زيادة معدلات الاستثمار عن معدلات الاستهلاك، قيام الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكيميائية، ازدهار التجارة الخارجية وتجمع المجتمع بالنضج الفكري.
5. **مرحلة الاستهلاك الوفير :** وهنا تبلغ الدولة درجة كبيرة من التقدم الاقتصادي، حيث يزيد الإنتاج فيها عن حاجتها ويصبح متوسط الفرد فيها مرتفعا مما يمكنه من رفع متوسط استهلاكه من السلع الاستهلاكية وخاصة السلع المعمرة كالسيارات وبعض المواد الكهربائية.

والشكل الأتي يلخص مراحل النمو الاقتصادي "حسب روستو"

**الشكل رقم (5): مراحل النمو الاقتصادي حسب روستو**

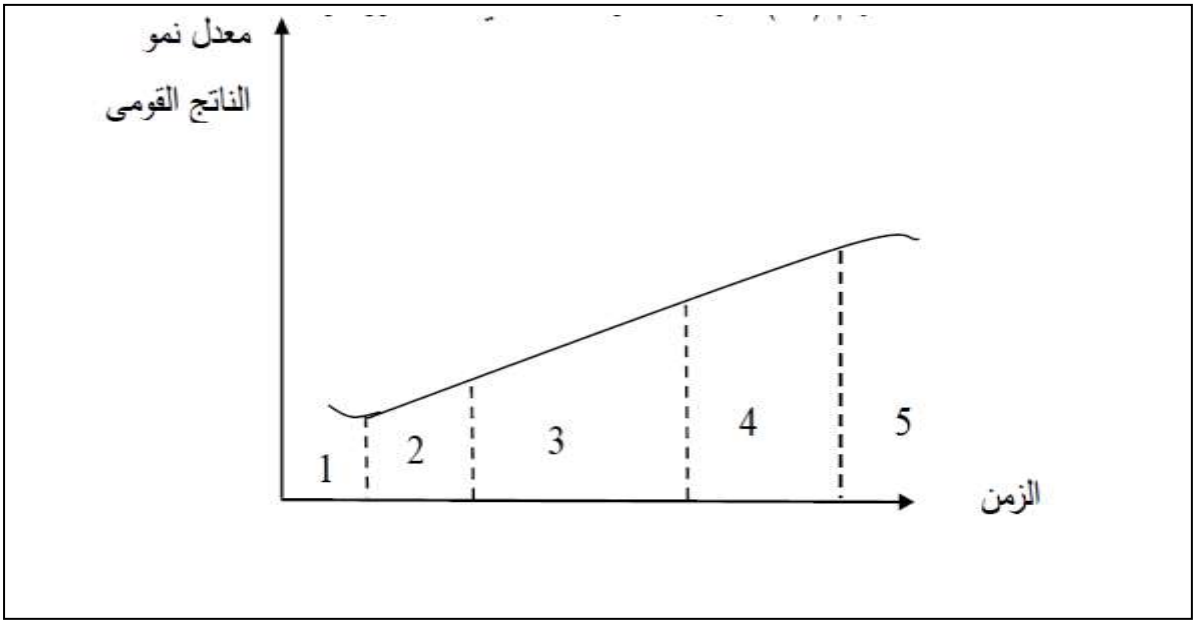


Source :Maré Nouchi,(1996),croissance :histoire economique, dalloz edition,France,p66.

وقد أورد روستو من خلال أبحاثه مراحل النمو الاقتصادي لتقدم الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، والشكل السابق يفسر إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يخص النمو الاقتصادي والتي ترجع أساسا لوضعية كل دولة بالنسبة لهذه المراحل.

وقد تعرضت هذه النظرية هي الأخرى إلى النقد من طرف العديد من الاقتصاديين والتي تمثلت فيما يلي:

- إن تقسيم روستو لمراحل النمو هو تقسيم ينطوي على تعميمات واسعة وعلى مشاهدات تاريخية حيث يوجد تداخل فيما بين المراحل.
- قد يفهم من تحليل روستو أنه ينبغي أن تمر المجتمعات خلال تطورها بهذا التتابع، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه في الواقع العملي.

- ليس من الضروري أن تسبق مرحلة التهيؤ للانطلاق مرحلة الانطلاق، حيث لا يوجد سبب لضرورة حدوث الثورة الزراعية وتراكم رأسمال الاجتماعي في المواصلات قبل أن يحدث الانطلاق.

وخلاصة لذلك أن نظرية مراحل النمو لروستو هذه لا يمكن تعميمها على ظروف الدول النامية في الوقت الحاضر، إلا أنه يمكن الاستفادة من تحقيق النمو الذاتي.[1]

**المطلب الرابع: نماذج النمو الحديثة:**

إن الأداء الضعيف لنظريات النمو النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويلة الأجل أدى إلى عدم قبولها، وفي الحقيقة وبالإشارة إلى هذه النظرية فإنه ليس للاقتصاديات أي خصائص ذاتية بسببها يحدث النمو ويستمر لفترة طويلة، ففي غياب الصدمات الخارجية أو التفسيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه إلى النمو الصفري، وعلى ذلك يعتبر رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ظاهرة مؤقتة تحدث نتيجة للتغييرات التكنولوجية، لذا لم يكن من المفاجئ أن يفشل هيكل هذه النظرية في إمدادنا بتفسير مقبول للنمو الذي حدث عبر التاريخ لاقتصاديات العالم، ومن المقبول بديهيا أن هذا المدخل به على الأقل نقصان أو عيبان لا يمكن إغفالهما وهما:[2]

- ✓ باستخدام الإطار النيوكلاسيكي يكون من المستحيل تحليل محددات التقدم التكنولوجي لأنه مستقل كليا عن القرارات الاقتصادية.
- ✓ النظرية النيوكلاسيكية فشلت في إعطاء تفسير للاختلافات الكبيرة بين الدول التي تستخدم تكنولوجيا مشابهة.

ونظرا لذلك فمنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون يشككون ويبتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي لعملية النمو الاقتصادي وبالتالي نشأ ما يسمى " بنظرية النمو الداخلي" حيث ترى هذه النظرية أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي، كما أن نماذج النمو الداخلي تحمل في طياتها نوعا من تشابه الهيكل الموجود في النماذج النيوكلاسيكية، ولكنها تختلف بدرجة كبيرة عنها بالنسبة للافتراضات والاستنتاجات[3]، وأغلب هذه الاختلافات تنتج عن ثلاثة عوامل هي:[4]

- ✓ أن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرض النيوكلاسيكي القائم على تناقص العوائد الحدية لرأسمال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر الأحيان كان التركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأسمال المستثمر بافتراض أن

[1] محمد عبد العزيز عجمية وأخرون، (2007)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 157-158.
[2] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن ، محمود حامد، (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 154.
[3] محمد صالح تركي القريشي، (2010)، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 101.
[4] سهير أبو العينين وأخرون، (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

استثمارات القطاع العام والخاص في رأسمال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفورات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.

- ✓ نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل.
- ✓ وحيث أن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج فإنه لم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل.

ومن أهم نماذج النمو الداخلي ما يلي:

**1. نموذج ROBELO 1991 (نموذج AK ):** إن الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو في المدى البعيد هو الذي أرّق الاقتصاديين النيوكلاسيك وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة لرأس المال، ولهذا افترض " Rebelo, 1991 " في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحادية أي ($\alpha=1$)، والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:[1]

$$Y=AK\text{……..(8)}$$

حيث: A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثل K رصيد رأس المال الموسع ( المادي والبشري).

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم ( A )، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوفرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف .

أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج " Solow " كما يلي:

$$\acute{K}=sY-\delta K\text{…….(9)}$$

وحيث عدد السكان ثابت أي$L'=nL=0$

من (8) و (9) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\bar{Y}/Y=sA-\delta\text{…….(10)}$$

$$\acute{K}/K=sA-\delta\text{……(11)}$$ أو

$$\acute{K}/K=s(Y/K)-\delta\text{……..(12)}$$ أو

حيث أن Y هي حجم الإنتاج، بينما s هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج " AK " وذلك كما يلي:

[1] Gregory Mankiw, (2003), op cit , p 264.

**الشكل رقم(06): نموذج AK**

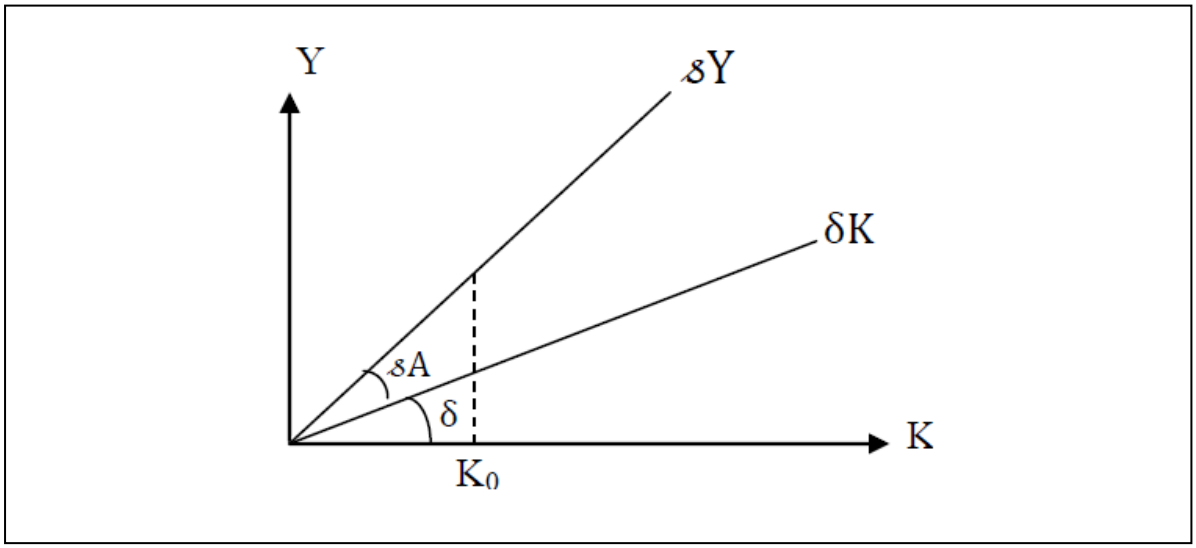


المصدر: البشير عبد الكريم ودحمان بواعلي سمير،(2007) قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي –حالة الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 14.

يمثل الخط δK الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، وأما sY فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقطة ($K_0$ ) وانطلاقا من نموذج " Solow " ذات غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى (δ).أما نموذج " AK " ذات غلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية ل(A ).

انطلاقا من العلاقتين (10) و (11) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد ( gY )هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار) ، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي، لأن:

$$\bar{Y}/Y=sA-\delta=gY$$

**2. نموذج رومر (1986 Romer):** هو نموذج بسيط، استبدلت فيه فرضية عامل التطور التكنولوجي الخارجي لنموذج سولو بعامل تراكم المعرفة كمتغير داخلي .فالمعرفة حسب رومر* سلعة عامة تمثل جزء من رأس المال[1] ، مستندا في ذلك على أعمال كل من(**SHeshinski1967** ) و (**Arrow 1962** )،وذلك بإعادة إحياء فكرة التعليم أو التدريب بالممارسة .

* **بول رومر هو من أبرز الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين ، وهو مطور نظرية النمو الجديدة يعمل أستاذ للاقتصاد بكلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال بجامعة ستنانفورد .**

[1] محمد عبد العال صالح، (2005 ) ، "توجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد" ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، عمان، الأردن، ص 15، الموقع الإلكتروني( http://www.oea-oman-org/oea4.ptt) تم الاطلاع عليه يوم 2015/09/15.

يرى رومر أن النمو الاقتصادي طويل الأجل يتحقق بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية التي تسعى لتعظيم أرباحها، و يفترض أن المعرفة الجديدة هي نتاج الأبحاث التي تتم في مجال الفن الإنتاجي، و يرى أن الاستثمار في مجال إنتاج المعرفة يولد وفرات خارجية لأن قيام المنشأة بإنتاج معرفة جديدة يفترض أن يكون له أثر خارجي موجب على إمكانيات الإنتاج للمنشآت الأخرى و السبب في ذلك طبيعة المعرفة في حد ذاتها بحيث لا يمكن الاحتفاظ بها سرا أو الاحتفاظ بحق ملكيتها بشكل كامل .

و يرى أيضا أن إنتاج المعرفة الجديد يخضع لمبدأ تناقص الغلة لأنه في ظل رصيد معين من المعرفة في أي لحظة زمنية، فإن مضاعفة المدخلات المستخدمة في إنتاج الأبحاث لن يترتب عليه مضاعفة مقدار المعرفة الجديدة المنتجة، أما دالة الإنتاج باعتبارها دالة في رصيد المعرفة و غيرها من المدخلات الأخرى تخضع لغلة حجم متزايدة، كما أن الإنتاجية الحدية لكل المدخلات بما فيها المعرفة تكون متزايدة.[1]

وتأخذ دالة الإنتاج لكل منشأة من السلع في اقتصاد بهN منشأة متماثلة الشكل التالي:

$$Y=f(R_i,X,A)\ldots\ldots(13)$$

حيث : Ri رصيد المعرفة أو رأس مال المنشأة من الأبحاث،X رصيد عوامل الإنتاج الأخرى،A المستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد بحيث: $A = \sum_{i=1}^{N} Ri$

ويفترض رومر أن للمستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد A أثرا خارجيا موجبا على إنتاج كل منشأة (أي أنها متغير خارجي بالنسبة لدالة الإنتاج لكل منشأة)، و يفترض أن دالة الإنتاج للاقتصاد هي دالة متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة لـ Ri و Xi ، و أنها دالة متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفةA مما يعني أن دالة الإنتاج للاقتصاد ككل هي دالة ذات غلة حجم متزايدة.

$$Y=f(Ri,Xi,A)=A(R)f(Ri,Xi)\ldots\ldots(14)$$

كما يفترض رومر أن دالة الإنتاج تتمتع بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة، و أن الوفورات الخارجية الناتجة عن قيام المنشأة بالبحث و التطوير تؤدي إلى تحسن الرصيد الكلي للمعرفة A.

**3. نموذج لوكاس (Lucas 1988):** لقد اعتمد **لوكاس*** كثيرا في تحليله لمحددات النمو الاقتصادي على نموذج **"إيزاوا1965"**، فهذا الأخير لم يخرج عن إطار تحليل "سولو"، فرغم إدخاله لعنصر رأسمال البشري في دالة الإنتاج، إلا أنه اعتبر أن الإنتاجية الحدية لهذا العامل متناقصة. وهذا ما أدى به إلى الوصول إلى نموذج للنمو الخارجي، غير أن لوكاس رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأسمال البشري واعتبر أنه على العكس من رأسمال المادي يمكن زيادة رأسمال البشري

[1] إيمان محمد محمد سليم، (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 105-108.

*** روبرت إمري لوكاس، اقتصادي أمريكي ولد سنة 1937، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1955.**

والمحافظة على عوائد ثابتة على الأقل عوضا عن تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف.[1] ولقد اعتمد لوكاس في نموذجه على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:[2]

1. الاقتصاد مشكل من قطاعين، أحدهما موجه لإنتاج السلع، والأخر لتكوين رأسمال البشري.
2. كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين في الاختيارات التربوية، ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة وعددهم يساوي n.
3. حسب "لوكاس"، تراكم رأسمال البشري Kh بالمعادلة التالية :

$$\dot{h}=\beta(1-u)h \ldots\ldots\ldots (15)$$

حيث u هو الزمن المسخر للعمل و (1-u) هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، و$\beta$ هو مقدار الفعالية، ومنه يصبح لدينا:

$$\dot{h}/h=\beta.(1-u) \ldots\ldots (16)$$

4. أما دالة الإنتاج فهي من نوع كوب دوغلاص وتأخذ الشكل التالي:

$$Y=K^{\beta}(hL)^{1-\beta} \quad \ldots\ldots (17)$$

حيث تمثل h رأسمال البشري الفردي.

و على اعتبار أن رأسمال البشري قد أدخل في دالة الإنتاج على أساس أنه رصيد لرأسمال، مثله في ذلك مثل رأسمال العيني، ولأغراض نماذج النمو، كان لابد من تحديد صيغة تتم بها عملية تراكم رأسمال البشري وجاءت الصيغة على النحو التالي:[3]

$$\dot{H}=\delta H(1-u) \ldots\ldots\ldots (18)$$

حيث النقطة فوق المتغير تعني تفاضل هذا المتغير مع الزمن. وهكذا يمكن قراءة المعادلة رقم (18) على أنها دالة لإنتاج رأسمال البشري تتكون مدخلاتها من الزمن الذي يخصص للدراسة، (1-u) كنسبة من إجمالي وحدة الزمن، ومن رأسمال البشري الذي تم تراكمه.

في إطار المعادلة (18) وبمعاملة رأسمال البشري كمتغير له نفس خصائص رأسمال العيني، يمكننا اعتبار H كرصيد متراكم كما هو الحال بالنسبة لرأسمال العيني، وعلى هذا الأساس يمكن التعامل مع الإنتاجية الحدية لرأسمال البشري على أنها مؤشر للعائد على رأسمال البشري كما هو الحال بالنسبة لرأسمال العيني.

وفي هذا النموذج نلمس أن سبب وجود اختلاف في درجة الفقر والغنى بين مختلف الدول، يرجع إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم (1-u) من طرف الأفراد، فكلما كان هناك تسخير

[1] فريديريك م . شرر، تعريب على أبو عميشة، (2000)، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 55.

[2] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 16 .

[3] علي عبد القادر علي، (2001)، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ص9، من الموقع الإلكتروني(http://www.arab-api..org) تم الاطلاع عليه يوم 17/ 2015/09.

وقت أكبر كلما ساعد ذلك على زيادة رأسمال البشري(Kh) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث حالة إهمال التكوين والتعليم.

**4. نموذج رومر (1990Romer):** ينطلق رومر في هذا النموذج من محاولة تقديم صياغة صريحة تفسر عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي الذي اعتبره بمثابة ثمرة الأفكار الجديدة والاختراعات التي تحضر بدافع الربح المنتظر من خلال بيع براءات الاختراع[1] ، وفرضيات النموذج كالتالي:[2]

- في هذا النموذج يعد الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن طريق إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مساندا – مضاعفا– .
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير وهو أساس التفسير.
- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي:

$$Y=K^{\alpha}.AL_y^{1-\alpha} \quad \ldots\ldots(19)$$

$(0<\alpha<1)$

حيث:

A: رصيد الأفكار.

K: رصيد رأسمال.

- إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في Ly و K، ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل نموذج "سولو" بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار بمعدل ثابتs ، ويهتلك بمعدل خارجي المنشأδ وعليه نكتب:

$$K'=sy-\delta K \quad \ldots\ldots(20)$$

- إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث:

$$L'/L=n \quad \ldots\ldots\ldots(21)$$

- في نموذج "سولو" كان A خارجي المنشأ، حيث أنه يتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج "رومر" فإن A يكون داخلي المنشأ، حيث $A_t$ هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة (t)، و $A'$هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين

[1] البشير عبد الكريم ، (2009)، " دعم البحث والتطوير في المؤسسات كأداة لتحقيق الميزة التنافسية- تحليل نظري وميداني"، ملتقى دولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار، جامعة قالمة، الجزائر، ص 06 .

[2] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير (، 2007)، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

عن الأفكار الجديدة $L_A$ مضروبا في معدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكارy، وعليه نكتب المعادلة التالية:

$$A'=y.L_A \ldots\ldots..(22)$$

إذن :

$$L=L_A+Ly \ldots\ldots..(23)$$

حيث: $L_y$ الإنتاج المباشر و $L_A$إنتاج الأفكار أو التكوين

يمكننا افتراض أن:

$$y=b.A^{\rho} .....(24)$$

حيث: b و p ثوابت، فعندما يكون (p>0) فإن إنتاجية البحث ترتفع مع إنتاجية المعارف والأفكار المكتشفة، أما عندما يكون(p<0) فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

فإذا افترضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا:

$$L=L^{\lambda}_A \ (0<\lambda<1) \ldots\ldots\ldots(25)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الإهتلاك المعرفيλ يساوي1 ومنه فإن التغيير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$A'=b.A^{\rho} L^{\lambda}_A \ldots\ldots\ldots\ (26)$$

حيث نلاحظ أنه بأخذ كل باحث على حدى فإن(y) يعتبر ثابت- مردودات ثابتة- أما على المستوى الكلي فإن(y) يتغير متأثرا بنشاط المجموعة – ظهور الآثار الجانبية Externalités- وفي نفس السياق يتم معاملة $A^{\rho}$ بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة.

**1.4 النمو المتوازن:** مع الجزء الثابت من الباحثين يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي:[1]

$$g_y=g_k=g_A \ldots\ldots\ldots\ldots..(27)$$

هذا يدل على أن الإنتاج الفردي ورأسمال الفردي و مخزون المعارف تتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، وفي غياب الرقي التقني فإنه ليس هناك نمو في هذا النموذج

لنأخذ ثانية $A'=b.A^{\rho}L^{\lambda}_A$ فيكون لدينا:

$$A'/A=b.(L^{\lambda}_A/A^{1-\rho}) \ldots\ldots\ldots..(28)$$

على طول خط النمو المتوازن يكون $A'/A=g_A$ تابث، بأخذ المشتقة اللوغاريتمية نستطيع الكتابة:

$$0=\lambda.(L'_A/L_A)-(1-\rho)(A'/A) \ldots\ldots\ldots\ldots..(29)$$

[1] البشير عبد الكريم، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص08-11.

وبوضع n= A'/A أي معدل نمو السكان يساوي معدل نمو الباحثين ( إذا كان أكبر منه $L_A$ يفوقL ) نستطيع إذن كتابة ما يلي:

$$gA=\lambda n/(1-\rho) \text{ .....(30)}$$

على المدى الطويل *g يحدد بعوامل دالة إنتاج المعارف ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، فإذا كان λ=1وρ=0- غياب الخارجيات- إذن:

$$A'=b.L_A \text{.....(31)}$$

فإذا كان b ثابت فإن $b.L_A$ كذلك يكون تابث، ويؤول ´A إلى الصفر عندما يؤول t إلى مالا نهاية ولا يكون النمو ممكنا إلا إذا كان عدد الأفكار الجديدة يرتفع مع الوقت، وهذا لا يتم الحصول عليه إلا إذا n كبيرا بالكفاية – خلافا لنموذج "سولو" حيث تزايد n يؤول إلى سلبية g –غير أن هذه الفرضية البسيطة لا يمكن اختبارها في حالة الدول المتقدمة وذلك لأن n يكون متناقص أو ثابت، ولتفادي هذا العائق نستطيع أخذ فرضية أخرى حيث يكون فيها1=λ=ρ ومنه يصبح لدينا:

$$A'=b.L_A.A \text{.....(32)}$$

إذن:

$$A'/A=b.L_A \text{.....(33)}$$

حيث تتزايد إنتاجية الباحثين مع الزمن حتى لو بقي عدد الباحثين ثابتا.

لاحظنا في النموذج النيوكلاسيكي أنه لا يمكن لتغيرات السياسات الاقتصادية ولا لتغيرات معدل الاستثمار أن تؤثر في المدى الطويل على g ، لأنه في هذا النموذج فقط المعدل الخارجي المنشأ للرقي التقني هو الذي يحدد النمو، وفي نموذج الداخلي المنشأ المبين هنا حصلنا على نفس النتيجة، غير أن الأعمال المندرجة في هذا الإطار والتي تمت في فترة التسعينات من القرن الماضي من طرف "رومار" وآخرون حاولت تبيين دور السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

النموذج أعلاه مكون من ثلاثة قطاعات أساسية: قطاع إنتاج السلع النهائية، قطاع السلع الوسيطية وقطاع البحث والتطوير، حيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع وحقوق هذه الأسواق مباعة لقطاع السلع الوسيطية الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة ويبيع السلع المنتجة إلى مؤسسات القطاع النهائي، وهنا ينتج الرقي التقني من اختيار العوامل المعظمة.[1]

- قطاع الإنتاج النهائي يعرض سلع متجانسة Yوتنافسية :

$$Y= L_y^{1-\alpha}\sum_{j=1}^{A} xj\alpha$$

[1] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير (2007)، مرجع سبق ذكره، ص21-20 .

حيث نتحصل على الإنتاجY بمساعدة العمل L ، وكذلك بعدد من السلع الوسيطية Xj التي تمثل كل منها نوعا من رأسمال، و $\alpha$ هو عدد السلع الوسيطية. حيث تستعمل المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي.

- أما قطاع السلع الوسيطية فهو احتكاري وذلك عن طريق الشهادة من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطية، ويعطى برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع كما يلي:

$$Max : \pi j(Xj)-r(Xj)$$

- الشرط الأول في حالة الاحتكار هو:

$$P'(X).X+P(X)-r=0 \ (avec \ P'(X)<0)\ldots\ldots\ldots\ldots(34)$$

إذن:

$$P'(X).(X/P)+1=r/P \quad \ldots\ldots\ldots(35)$$

- أما بالنسبة لقطاع البحث فإن المخترعين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقا من نشاطهم البحثي هذا الربح هو مثل سعر الشهادة- أو براءة الاختراع- التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطية.

نستطيع إذن اعتبار هذه المشكلة كمشكلة تحكيم بين استثمار رأسمال بمعدل فائدة معين في السوق المالي أو الاستثمار في الشهادة- شراء شهادة بسعر بيع الباحثين- للإنتاج في ظروف الاحتكار، وفي حالة التوازن يجب أن يتساوى الربحان كي لا تبقى إمكانية التحكيم بين مختلف إمكانيات تسخير الموارد أي:

$$r.P_A=\pi+\dot{p}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(36)$$

حيث يعبر الجزء الأيسر عن الفوائد المتحصل عليها عند $P_A$ في السوق المالي أو في البنك، أما الجزء الأيمن الأول فهو الربح المتحصل عليه الباحثون من استغلال الشهادة المشترات والجزء الثاني هو الربح أو الخسارة في رأسمال عند إعادة بيع الشهادة المستعملة خلال الفترة. ونستطيع أيضا كتابة:

$$r=(\pi/P_A)+(\dot{p}_A/A)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(37)$$

في حالة التوازن يكونr ثابت، إذن ( $\pi/P_A$ ) يجب أن يكون ثابتا أي يجب أن يكونا$\pi$ و$P_A$ يتزايدا بنفس المعدل، وهذا المعدل يساوي n.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: بما أن الفعالية تستلزم في النظرية الاقتصادية تساوي السعر مع التكلفة الحدية فهل يكون عمل السوق فعالا في مثل هذه الظروف ( الشروط التي جاء بها " رومر")؟ وتكون الإجابة بالنفي وذلك أساسا لثلاثة أسباب هي:

- لا توجد أي آلة تكافئ الباحثين على مساهمتهم في تحسين إنتاجية باحثي المستقبل، فتحفيز الباحث من طرف السوق غير كاف.

- يوجد أيضا أثار جانبية سلبية ناتجة مثلا عن تصرفات التقليد من المنافسين الذين لا يتحملون تكاليف البحث ولكن يستفيدون من تحسين ظروفهم الإنتاجية، وهنا يظهر دور حماية حقوق الملكية الفكرية.
- إن حساب الفائدة الشخصية تعطي نتيجة أقل من الفائدة الاجتماعية التي ينتظرها المجتمع من نشاطات البحث الخاصة، وبالتالي فإن الدافع لإنتاج أفكار جديدة مرتبط بالأرباح التي ينتظر المخترع تحقيقها وليس بالفوائد الاجتماعية لهذا الإنتاج، لهذا فإن البعض الأفكار المفيدة اجتماعيا لا تستطيع أن ترى النور وذلك لأن فوائدها الخاصة غير كافية لدفع بمخترعيها الخواص إلى إنتاجها.

تدل هذه الأسباب على أنه في نموذج النمو الداخلي المنشأ هناك مكانة اقتصادية إيجابية للسلطات العمومية في دفع معدلات النمو الاقتصادي، والتي يكون بإمكانها القيام بالإنتاج و/أو تنظيم البحث العلمي و/أو حماية الحقوق الملكية وتوزيعها وذلك حسب آليات قابلة للمراقبة في السوق.

**5. نموذج بارو (1990Barro):** مصدر أخر للنمو الداخلي يمكن أن نجده في الظاهرة المنتجة على الاقتصاد من قبل تواجد المنشآت القاعدية الممولة من طرف الدولة، كانت الفكرة المطورة من طرف **بارو Barro*** "لسنة (1990) واكتملت بعدها من طرف **Barro,Sal-I-Martin** عام (1992) و هذين النموذجين طورا بفعل الفكرة التي توحي بأن تهيئة المنشآت القاعدية يرفع من الإنتاجية الحدية لرأسمال الخاص.[1]

ومن فرضيات النموذج ما يلي:

- بارو يفترض أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية وليس خزين المنشآت القاعدية العمومية ويرمز لهاب$G$.
- هذه النفقات افترضت أنها استثمار عمومي بحث بمعنى مستخدمة بدون خصم وبدون تخصيص.
- البنية البديهية لهذا النموذج تستند على دالة الإنتاج Cobb-douglas، ذات مردودية سلمية ثابتة إزاء العوامل من أجل المؤسسة الممثلة (i)

$$y_i=A_iK_i^{\alpha}L_i^{1-\alpha}G^{1-\alpha}\ldots\ldots\ldots\ldots(38)$$

مع$0<\alpha<1$

بحيث $L_i,K_i,y_i$ على التوالي: الإنتاج،رأسمال الخاص، اليد العاملة للمؤسسة(i) و(G) النفقات العمومية الكلية للدولة للمنشآت القاعدية، على المستوى الاقتصاد الكلي هذه الدالة تأخذ الشكل التالي:

$$Y=AK^{\alpha}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha}\ldots\ldots\ldots\ldots(39)$$

*** روبرت جوزيف بارو: اقتصادي أمريكي ولد سنة 1944، يعمل كأستاذ للاقتصاد بجامعة هارفارد الأمريكية.**

[1] بن قوية مختار، (2013)، علاقة الاستثمار العام بإنتاجية القطاع الخاص وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 20، ص34 .

- المردودية الحدية لرأسمال الخاص منخفضة (متناقصة)، ($K'_k=\alpha Y/K$)، وعلى العكس المردودية الحدية المتصلة برأسمال الخاص والنفقات العمومية ثابتة ($AL^{1-\alpha}$ ) إذا كان L ثابت هذا ما افترضه Barro.
- ومن أجل المؤسسات فالنفقات العمومية للمنشآت القاعدية تفسر كعامل إنتاج خارجي (ظاهري) معطى ومتاح بدون تكلفة وتمويله بفعل الاقتطاعات الجبائية.

من أهم عيوب نظرية النمو الداخلي أنها مازالت تعتمد على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالبا ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث، علاوة على ذلك نجد أن ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية وجود عديد من صور عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الأساسية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع ورأسمال، ولأن نظرية النمو الداخلي أغفلت هذه العوامل المؤثرة فإن صلاحية دراستها للتنمية الاقتصادية تكون محدودة وبخاصة عند المقارنة بين دولة ودولة أخرى.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ أنها أهملت الأثر على النمو في الأجلين القصيروالمتوسط بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي.[1]

- لم تقدم هذه النظرية إضافات جديدة إلى نظريات النمو التقليدية، فكل ما قامت به هو التفريق بين المدخلات التقليدية و غير التقليدية التي لها بعض خصائص السلع العامة.
- ركزت هذه النظرية على أهمية رأس المال البشري و تراكمه في تحقيق النمو طويل الأجل، إلا أنها لم تتعامل مع كيفية تأثير هذا التراكم في تكوين رأس المال البشري مثل تباين سلوك الأفراد و المنشآت بسبب تباين الثقافات، و اختلاف عادات التعلم و التكوين و التدريب للأفراد.
- لم تبين هذه النظرية كيفية تقديم الإعانات لعملية إنتاج المعرفة من حيث أسلوب تمويل إنتاج المعرفة، المجالات التي يجب أن تقدم لها الإعانات، المستويات المعنية بإنتاج المعرفة و التي تقدم لها الإعانات.[2]
- وجهت هذه النظرية اهتمامها من المدخلات التقليدية إلى المدخلات غير التقليدية في تحقيق النمو الاقتصادي، فهذا التوجه يؤثر عل النمو و يفسح المجال لمدخلات أخرى غير تقليدية مثل التنظيم المؤسسي[3]، الأخلاق و المعتقدات.[4]

[1] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن ، محمود حامد، (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 157-158.
[2] إيمان محمد محمد سليم، (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 127-129 .
[3] جيرمي كليفت، (2003)، تركيز العقل، مجلة التمويل والتنمية، العدد02، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 8 .
[4] براكاش لوجاني، (2007)، التربع على قمة الخرائط البيانية، مجلة التمويل والتنمية، العدد03، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 6.

## المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي

بعد التطرق لكل من نظريات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي يتضح بما لا يدع مجالا للشك وجود علاقة وطيدة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، غير أنه تجدر الإشارة إلى الخلاف الذي يثار حول طبيعة هذه العلاقة، ففي الوقت الذم يرى البعض بأن التجارة الخارجية وتحريرها تعزز من معدل النمو، يرى البعض الآخر العكس.

### المطلب الأول :أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، من خلال ما توفره من مكاسب و مساهمات تخص النمو الاقتصادي(الآثار الايجابية) ، كما قد تتسبب في تبعات تعيق معدلات هذا النمو(الآثار السلبية).

1. **المكاسب التجارية:**تبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية وتتلخص هذه المكاسب التجارية كالاتي:[1]

أ) **المكاسب الساكنة أو الصافية** :وهي المكاسب التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية لدافيد ريكاردو نتيجة التخصص الدولي، حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجيتها بميزة نسبية، وتجني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الإنتاج بالسلع التي لا تتمتع في إنتاجيتها بميزة نسبية، ونتيجة لتقسيم العمل يزداد الإنتاج.

ب) **المكاسب الحركية**:وهي النوع الثاني من المكاسب التي تحصل عليها الدول من التجارة الخارجية وفق المدرسة الكلاسيكية، وتتمثل هذه المكاسب في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسعة سوق صادراتها، ومن المكاسب الحركية الأخرى التي تجنيها الدولة من التجارة الخارجية تكمن في أن التجارة تمثل حافزا للمنافسة.

ت) **مكاسب تجارية من خلال تصريف فائض الإنتاج** : ويعود هذا المبدأ لأدم سميث حيث أكد على أهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الإنتاج مما يؤدي إلى تعزيز تقسيم العمل ورفع مستوى الإنتاجية، ومضمون هذا النوع من المكاسب ينطوي على أن التجارة الخارجية تعتبر منفذا أو مصرفا لفائض المنتجات إلى الأسواق العالمية، والتي لو بقيت في السوق المحلي فإنه لن يتم بيعها وبالتالي تصبح هدرا للموارد الاقتصادية.

2. **مساهمات التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي:** من خلال المكاسب السابقة يمكن للتجارة الخارجية تحقيق الإسهامات الآتية في النمو الاقتصادي:[2]

[1] عابد بن عابد العابدلي ، (2005)، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية : دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد اله كامل للاقتصاد الإسلامي ،جامعة الأزهر، السنة التاسعة العدد 27، ص09-12.
[2] محمد صالح تركي القريشي ، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 245-246.

1. إن التجارة الخارجية يمكن أن تقود إلى الاستغلال الكامل للموارد المحلية التي تكون عاطلة في حالة عدم وجودها.
2. من خلال توسع حجم السوق تستفيد الدول من اقتصاديات الحجم، وهذا أمر مهم على نحو خاص وقد حصل هذا فعلا في إنتاج الصناعات الخفيفة في اقتصاديات صغيرة مثل تايوان.
3. تعد التجارة الخارجية وسيلة أو أداة لتحول الأفكار الجديدة والتكنولوجيا الجديدة والمهارات الإدارية وغير الإدارية .
4. تقوم التجارة بتحفيز وتسهيل التدفق الدولي لرأسمال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.
5. تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا من خلال توفير رؤوس الأموال الإنتاجية عن طريق الاستيراد، لإقامة مشاريع استثمارية تولد معدلات نمو مرتفعة.
6. تساهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها نتيجة النمو الحاصل في حجم الإنتاج والدخول.
7. توفير المنتجات التي انخفض إنتاجها محليا بسبب هجرة العمالة إلى القطاعات الأخرى.
8. يمكن للتجارة الخارجية أن تكون سلاحا ممتازا ضد الاحتكار لأنها تحفز على أن يكون المنتجون المحليون أكثر كفاءة لمواجهة المنافسة الأجنبية.
9. تقديم منتجات و خدمات جديدة.[1]

**3. الآثار السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي:** رغم الآثار الايجابية سالفة الذكر للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، إلا أنها قد تتسبب في إعاقة النمو الاقتصادي عن طريق بعض الآثار السلبية والتي يمكن استعراض أهمها فيما يلي:[2]

أ) قد تعمل التجارة الخارجية على استيراد التضخم عن طريق الواردات، سواء كانت استهلاكية بحيث يؤثر ارتفاع أسعارها على القدرة الشرائية للمحليين، وهو ما يدفعهم لسحب أرصدتهم المدخرة بغرض تحسين القدرة الشرائية من جديد وعليه تنقص المدخرات، وبالتالي الاستثمارات ومن تم يتراجع الناتج الوطني، وتقل معدلات النمو الاقتصادي. أو قد تكون هذه الواردات استثمارية، مما يرفع من تكاليف التوسع في المشروعات الاستثمارية وتقل ربحيتها، وبالتالي تتأثر عملية تراكم رأسمال ومن تم تتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

ب) قد تتسبب التجارة الخارجية من خلال ما يتم استيراده من العالم الخارجي من منتجات في خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي، هذه المنافسة والتي تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية، وهنا تكون التجارة الخارجية قد تسببت في إعاقة النمو الاقتصادي. فالتجارة الخارجية في كثير من الأحيان ما تنطوي على أثار إيجابية لصالح الدول المتقدمة في تعاملاتها مع الدول النامية.

[1] خالد محمد السواعي، (2006)، التجارة والتنمية، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص45 .
[2] فليح حسن خلف، (2004)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن ، ص 363-374.

ت) تؤدي التجارة الخارجية في ظل التخلف التي تعرفه الأجهزة الإنتاجية للدول النامية إلى دفع هذه الدول إلى تصدير المواد في حالتها الأولية بأسعار منخفضة، كنتيجة لعدم القدرة على تصنيعها محليا ، وتحت ضغط الحاجة الماسة للنقد الأجنبي لمجابهة فواتير الاستيراد. وهذا ما يجعل الاستفادة من هذه الموارد أقل، لأنه لا يتحقق لدى هذه الدول قيمة مضافة من خلال تحويل هذه الموارد من شكلها الخام إلى شكلها إلى شكل مصنع، وتجبر هذه الدول على استيراد المواد المصنعة من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة وبالتالي تتأثر الفوائض المالية المحققة والتي كان من الممكن توظيفها في زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج وبالتالي تتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

كما أن زيادة الواردات نتيجة النمو الاقتصادي تجعل أسعار الواردات ترتفع مما يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل ومن تم حدوث ظاهرة النمو المفقر وبالتالي تنخفض المكاسب من التجارة الخارجية وتقف وراء هذه الظاهرة مجموعة من الأسباب من أهمها:[1]

- انخفاض مرونة الطلب السعرية على المنتجات من السلع الأولية بسبب طبيعة هذه السلع؛ إذ أن انخفاض أسعار هذه المنتجات لا يؤدي إلى تحريض الطلب بقدر كبير من طرف الدول المستوردة بالإضافة إلى مرونة عرض هذه المواد منخفضة بالنسبة للدول النامية مما يجعلها في وضع تساومي أضعف لأنها إذا قامت بالإنتاج وجب عليها تصريف منتجاتها بأي سعر.
- انخفاض مرونة الطلب الداخلية على السلع التي تصدرها الدول النامية، أي أن ارتفاع الدخل في الدول المتقدمة لا يقابله زيادة في الطلب، بالمقابل ارتفاع مرونة الطلب الداخلية على المنتجات التي تصدرها الدول المتقدمة، هذا ما يجعل قانون الطلب المتبادل يعمل لصالح الدول المتقدمة في تحديد معدل التبادل بينهما.
- التقدم التكنولوجي في البلدان المتقدمة يسمح له بادخار المواد الأولية أي الاتجاه نحو استخدام المركبات الصناعية بدلا من استخدام المواد الأولية مما يدفع إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية للدول النامية.
- إن بنية السوق للسلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة هو أقرب للاحتكار من المنافسة مما يؤثر على أسعار هذه السلع بالارتفاع.

4. **الإجراءات المطلوبة لتفعيل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي:** إن أهمية التجارة الخارجية تتأكد في كونها تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي، ولتفعيل التأثيرات الإيجابية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وعلى الدول، خاصة النامية منها القيام بإجراءات بعضها يتم على المدى القصير والأخر ينفذ على الأجل لطويل، ومن بين هذه الإجراءات ما يلي:[2]

[1] هجير عدنان زكي أمين،(2010)، مرجع سبق ذكره، ص122 .
[2] فليح حسن خلف، (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 375-379 .

- الحد من الواردات بالشكل الذي لا يؤثر على تعطل الأنشطة الاقتصادية، من خلال تقليص استيراد السلع غير الضرورية والتي ينحصر استهلاكها من طرف فئات ذوي الدخل المرتفع وضرورة إتباع سياسة إحلال الواردات، أي إنتاج مواد استهلاكية بوسائل محلية لتحل محل السلع المستوردة.
- تسطير خطط واستراتيجيات تهدف لتشجيع الصادرات المحلية من خلال الدعم وتقديم الإعانات وعقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأخرى بغرض تنويع التصدير.
- الاعتماد على القدرات الذاتية في العمليات الإنتاجية خاصة في مجال إنتاج المواد الأولية و وسائل الإنتاج لتفادي استيرادها من الخارج.
- إقامة قاعدة صناعية لتطوير القدرة الإنتاجية للاقتصاد إلى جانب تطوير إنتاج القطاعات الأخرى لتجنب الاعتماد على تصدير منتوج واحد.
- السعي إلى بناء واكتساب قدرات تكنولوجية ذاتية لتقليص التبعية للدول المتقدمة.

**المطلب الثاني: استراتيجيات التجارة الخارجية**

من أجل ضمان التأثيرات الايجابية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وتجنب التأثيرات السلبية لها عليه وجب على الدول و خاصة النامية منها إتباع استراتيجيات معينة تخص الواردات و الصادرات .وهذا سيكون محور دراستنا في هذا المطلب.

**1.استراتيجية تنمية الصادرات:** تتمثل استراتيجية تنمية الصادرات في تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، ويعرفها "بلاسا" أيضا بأنها تلك الاستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات[1] . وتقوم هذه الاستراتيجية بداية على اختيار و انتقاء عدد محدود من الصناعات، أخذة في الاعتبار جوانب هامة منها الكفاءة الاقتصادية موجودة لدى الصناعات، وقدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، والتقدم التكنولوجي وتطوير فنون الإنتاج.

**1.1 أسباب ضرورة إتباع هذه الاستراتيجية:**

- الاستفادة من المزايا النسبية المحلية وذلك بأن تتحول الدولة المصدرة للمواد الأولية إلى مصدرة للمنتجات الصناعية التي تستخلصها من المنتجات الأولية.
- الدعم الذي تقدمه حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي وذلك في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يوفر على الدولة عدم التوجه إلى رؤوس الأموال الأجنبية.

[1] محمود حامد عبد الرزاق، (2006)، "تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية"، مكتبة الحرية للنشر،مصر ص 34.

- التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية مما يسبب صغر حجم الوحدات الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع التكاليف حيث أن التصدير إلى الأسواق الأجنبية، يترتب عليه كبر حجم الوحدات وزيادة الإنتاج وقلة التكاليف ودخول السلع المحلية في جو المنافسة الأجنبية يدفع المنتجين إلى الاهتمام بالنوعية والجودة العالية للمنتجات، وكذا تخفيض التكاليف لينخفض السعر.[1]

**2.1 شروط نجاح استراتيجية تشجيع الصادرات:** إن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب توفير بعض الشروط والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- الاستقرار السياسي و الاقتصادي .
- توافر الحوافز للمصدريين بما تشمله من إعفاءات ضريبية لمختلف العمليات المدعمة والمكملة للنشاط التصديري.
- سياسة الخوصصة وتدعيم القطاع الخاص مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وفرص التصدير والقدرة على المنافسة.
- وجود نظام قوي وفعال للخدمات من شأنه تحفيز وتنشيط الصادرات.
- الاستفادة من نظام المناطق الحرة.
- وجود درجة عالية من التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الوطني مثل القطاع الزراعي.
- قيام الصناعة على تكنولوجيا ملائمة ويرتبط ذلك باختيار التكنولوجيا المناسبة للدول.[2]

**3.1 مزايا استراتيجية تشجيع الصادرات:**

- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
- زيادة وفرة عناصر الإنتاج من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية.
- خفض تكلفة الإنتاج من خلال تحقيق وفورات الحجم.
- تحسين الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال ما يعرف بالآثار الترابطية.
- زيادة وفرة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد احتياجات الدولة المختلفة وبشكل خاص ما تحتاج إليه من عناصر الإنتاج والوسائل التقنية المختلفة.
- اقتران هذه الاستراتيجية بارتفاع معدلات الادخار، لأن قطاع التصدير يمثل نسبة أكبر في الدخل القومي لذلك فزيادة ونمو الصادرات يؤدي إلى تراكم مدخرات أكبر بما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام والتخلص من الفقر.[1]

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد على الليثي ، (2003)، مرجع سبق ذكره، مصر، ص 371.
[2] وصاف سعيدي، (2004-2005)، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر الجزائر، ص 48.

**4.1 معوقات استراتيجية تشجيع الصادرات:** تواجه استراتيجية تشجيع الصادرات بعض الصعوبات وأهمها يتمثل فيما يلي:

- ✓ عدم القدرة على المنافسة مع مثيلاتها من الصناعات الأجنبية مما يتطلب توافر معدلات مرتفعة للكفاءة الإنتاجية والتسويقية وهو غير متوفر في الدول النامية.
- ✓ ارتفاع حاجز الحماية التي تضعه الدول المتقدمة أمام استيراد السلع الصناعية من الدول النامية.
- ✓ ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي، ويرجع ذلك لضيق السوق المحلي وبالتالي الإنتاج بأقل من الطاقة الفعلية للوحدات القائمة وتخلف أساليب الإنتاج وعدم كفاية وسائل النقل.
- ✓ الاعتماد على رأسمال الأجنبي وهو غير متوفر إلا تحت ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية معينة.
- ✓ انخفاض جودة الإنتاج الصناعي وكذا عدم مرونة عرض المنتجات بالجودة والسعر المطلوب.
- ✓ صعوبة تسويق الصادرات الصناعية وخاصة في مجال التسويق والمتمثلة أهمها في نقص المعلومات عن الأسواق المتاحة، والأذواق والمواصفات القياسية المطلوبة للدول الأجنبية.[2]

**2. استراتيجية إحلال الواردات:** هي تلك الاستراتيجية التي تسعى لمحاولة إحلال محل السلع المستوردة عادة، سلعا استهلاكية تامة الصنع بوسائل محلية للإنتاج والعرض.[3]

وهناك عدة مقاييس لقياس درجة تطبيق الدولة لهذه الاستراتيجية، إلا أن الأكثر استعمالا هو الذي يقيس الإحلال على أنه نسبة بين الواردات والعرض الكلي، حيث إذا ارتفع الإنتاج على الواردات فهذا يعني إحلال الواردات، أما إذا زادت الواردات على الإنتاج المحلي فإنه سيكون إحلال الواردات سالبا.[4]

ويمكن القول بأن هذه السياسة تعتمد على مزيج من القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون منافسة الواردات الأجنبية المماثلة لصناعات الإحلال محل الواردات، ونجد أن هذه السياسة تبدأ بتصنيع السلع الاستهلاكية، والتي عادة ما تكون سلعا كثيفة العمل، وذات مهارات فنية متواضعة، ثم يتدرج بعد ذلك إلى الصناعات الوسيطية والرأسمالية والتي تحتاج إلى تقدم صناعي وحجم استثمارات أكبر.

كما يمكن تعريفها بأنها تلك الاستراتيجية التي تقوم على فكرة اختيار الصناعات التي يمكن إحلال منتجاتها محل المنتجات المستوردة من خلال إقامة الصناعات التي تخفض من فاتورة الواردات خلال فترة زمنية معينة تتطلبها تنفيذ هذه الاستراتيجية مما ينعكس في النهاية على تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي، وتنفيذ مثل هذه الاستراتيجية يتطلب وضع سياسات حمائية للصناعة الوطنية سواء في

---

[1] مفرج بن سعد القحباني، (2002)، العلاقة السببية بين اتجاهات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك ، دورية الإدارة العامة، المجلد 42، العدد04، الأردن، ص 282.

[2] أحمد ولد المحجوب، (2002)، تحليل وتقييم دور الصادرات في التنمية الاقتصادية مع التطبيق على موريتانيا، رسالة ماجيستر، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، ص 40-53.

[3] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن ، محمود حامد، (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 566.

[4] وصاف سعيدي، (2004-2005)، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

شكل قيود تعريفية أو غير تعريفية، ويعتبر الرغبة في حماية السوق المحلية لتحويل الطلب من المنتجات المستوردة إلى المنتجات المحلية هو الهدف الرئيسي من هذه الاستراتيجية.[1]

**1.2 مراحل تطبيق استراتيجية إحلال الواردات:** تمر استراتيجية إحلال الواردات بثلاث مراحل:

يتم في المرحلة الأولى فرض قيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، لكثرة الطلب على هذه السلع كما أنها لا تحتاج إلى بنية وهياكل أساسية، وفي المرحلة الثانية يتم إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بسبب ارتفاع مستوى معيشة السكان نتيجة المرحلة الأولى. وتبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة بعد أن تكون الصناعة قد استنفدت فرص الإحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات، ومن ثم يتم إنتاج مستلزمات الإنتاج كالصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج.

ويشير لينغ في دراسة حول الاستخدام الرشيد لاستراتيجية إحلال الواردات إلى أن الدول حديثة الاستقلال تواجه مشاكل اقتصادية كثيرة من بينها انخفاض معدلات الدخل وتشوهات في هيكل اقتصادها، وارتفاع معدلات البطالة وعلى أن هذه الدول تبني استراتيجية إحلال الواردات، حيث حققت هذه الاستراتيجية معدلات نمو حقيقية تراوحي بين (6إلى 8%) في عديد من الدول التي طبقتها.[2]

**2.2 أسباب تطبيق استراتيجية إحلال الواردات:** تتمثل أهم الأسباب الدافعة لهذه الاستراتيجية إلى ما يلي:[3]

– **النمو الاقتصادي**: والذي من الممكن أن يكون مصاحبا لعملية التنمية الاقتصادية والذي تؤدي إلى للتوسع في إنشاء الصناعات المحلية الجديدة لإشباع السوق المحلي.

– **الضرورة الاقتصادية**: وذلك يحدث في حالة وجود اضطرابات وأزمات في العلاقات الاقتصادية الدولية كما حدث خلال أزمة الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية.

– **العجز في ميزان المدفوعات**: فزيادة الواردات بمعدل أعلى من زيادة الصادرات في الدول النامية أدى بها إلى إتباع هذه الاستراتيجية للتخفيف من عجز ميزان مدفوعاتها.

– **الطلب على الواردات**: وجود طلب متزايد على السلع المستوردة في الدول النامية يعزز من إمكانية إتباع هذه الاستراتيجية دون الخوف من عدم وجود سوق للسلع المحلية الجديدة.

– **السياسة الاقتصادية**: الاتجاه إلى هذه الاستراتيجية قد يكون نتيجة السياسة الاقتصادية التي يتبعها مخطط التنمية بهدف إقامة المزيد من الصناعات الوطنية وإلى خلق فرص للعمالة.

– **تحقيق الاكتفاء الذاتي**: حيث أدى انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية إلى انخفاض إيراداتها من العملة الصعبة، ووقوعها تحت رحمة شروط التبادل التجاري التي تفرضها الدول المتقدمة، مما أدى إلى تبني استراتيجية إحلال الواردات بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي.

---

[1] محمود حامد عبد الرزاق، (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

[2] سلوى صبري، (2012)، سياسة إحلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ص 11.

[3] شريف رفعت رزق محمد الشافعي، (2005)، إطار مقترح لسياسات حوافز التصدير في مصر في ضوء المتغيرات العالمية، (دراسة ميدانية لقطاع الصناعة)، ملخص رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة عين الشمس ، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ص 22-23.

- **السهولة في التطبيق**: والتأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات حيث تنخفض فاتورة الواردات مما يخلق فرصا استثمارية واضحة بهدف خلق المزيد من الصناعات الاستهلاكية.

وأخير يمكن القول أن هذه السياسة لم تحقق المأمول منها وأنها لم تتعدى مرحلتها الأولى والمتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية ولم تنجح إلى الانتقال إلى المرحلة الثانية في إنتاج السلع الصناعية الوسيطية الإنتاجية، كما أنها لم تتمكن من الانتقال بصناعاتها إلى مرحلة ارتياد الأسواق الخارجية[1] ، مما دفع بالدول النامية إلى تبني والمضي في استراتيجية التوجه إلى الخارج من خلال تشجيع الصادرات.

**3.2 متطلبات تطبيق استراتيجية إحلال الواردات:** لتطبيق استراتيجية إحلال الواردات لابد من:

- بناء قاعدة من الصناعات لتلبية احتياجات السوق المحلي من مختلف السلع خاصة الاستهلاكية عوضا من استيرادها من الدول الأجنبية، وأن تكون هذه السلع ذات سعر و جودة مناسبين ما يساعد على خلق صناعات ناشئة ناجحة وهذا هو الهدف الرئيسي لاستراتيجية إحلال الواردات خاصة في الدول النامية.[2]
- وضع قيود تعريفية جمركية وتجارية على بعض المستوردات كحجة لحماية الصناعات الناشئة وكي تأخذ مكانا في السوق المحلي حتى تستطيع منافسة مثيلاتها من الصناعات الأخرى المستوردة.[3]

**4.2 عيوب استراتيجية إحلال الواردات:** قد يتسبب نهج استراتيجية إحلال الواردات في نتائج عكسية. فقد لا تستطيع الصناعات الناشئة التخلي عن الحماية لقدرتها المحدودة في المنافسة العالمية كنتيجة ارتفاع تكاليف إنتاجها وعدم قدرتها على التحكم فيها، وبالتالي تقل قدرتها على اختراق أسواق الصادرات في غياب الدعم الحكومي لهذه الصناعات.

كما قد تؤدي هذه الاستراتيجية إلى سوء توزيع العوائد وإلى خلق مشاكل هيكلية في الاقتصاد، كسياسة سعر العملة المرتفع اصطناعيا، وتشجيعها لاستعمال المدخلات المستوردة المعفية من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع فجوة العملات الأجنبية. أما في حالة ما إذا كانت هذه السلع المستوردة من السلع الرأسمالية معفية كليا أو جزئيا من الرسوم والضرائب الجمركية، فهذا قد يجعل من الاستثمار ذات كثافة في رأسمال بشكل مبالغ فيه، فترتفع نسبة رأسمال إلى الناتج فينخفض معدل النمو المتولد عن كمية معينة من المدخرات ، وبالتالي تتسبب هذه الاستراتيجية في إهمال استخدام العمل بكثافة في صناعات إحلال الواردات.

وحتى سن قوانين تحديد أجور العمال الدنيا، والضمان الاجتماعي، وفرض صرامة على طرد العمال من شأنها أن ترفع من تكاليف العمل، وعندما يواجه المستثمرون المنافسة الخارجية كثيفة رأسمال منخفضة التكلفة وعمالة مرتفعة التكلفة، بطبيعة الحال فهم سيفضلون التكنولوجيا كثيفة رأسمال على

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، (2003)، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية ، مصر ص 406-407.
[2] خالد محمد السواعي ، (2006)، مرجع سيق ذكره، ص 194-195.
[3] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن ، محمود حامد، (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 566-567.

الرغم من وفرة العمل، وبالتالي يتطلب الأمر من المستثمرين في الدول النامية مزيدا من الجهود لجلب التكنولوجيا تستخدم عنصر العمل بكثافة.[1]

**5.2 الصعوبات التي تواجه استراتيجية إحلال الواردات:** تواجه الدول التي تتبنى هذه الاستراتيجية مجموعة من المشاكل نوجزها فيما يلي:[2]

أ- اصطدمت هذه الاستراتيجية بالقدرة المحدودة للسوق المحلية، واعتمادها على نمط استهلاكي معين، ولم تحاول تغييره.

**ب**-أدت هذه الاستراتيجية إلى التوسع كالتنوع الأفقي في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطية و الإنتاجية.

ج- ترتب على ضيق السوق زيادة المشاكل والطاقات المعطلة في الوحدات الإنتاجية، الأمر الذي ترتب على هذه الظاهرة انعدام الكفاءة الاقتصادية والفنية في الوحدات الإنتاجية.

د- إن إتباع هذه الاستراتيجية أدى إلى تعميق عدم عدالة التقسيم الدولي للعمل، حيث تظل الصادرات مقتصرة على المواد الأولية الزراعية والمعدنية في حين تكون الواردات مرتفعة الثمن وعائدات الصادرات متدني، مما يؤدي إلى اشتداد العجز وزيادة مشاكل موازين المدفوعات في تلك الدول.

ه- نتيجة الاستمرار في إنتاج الحاجات المدعمة تزداد الواردات التقنية الأجنبية وبالتالي تزداد الفجوة التقنية وتتعمق التبعية.

إن الفرق الأساسي بين استراتيجيتي التنمية المرتبطتين بالتجارة الخارجية يتجسد في أنصار إحلال الواردات، الذين يرون وجوب قيام الدول النامية بإحلال السلع المستوردة سابقا كمرحلة أولى، ثم كمرحلة ثانية، على هذه الدول أن تعمل على إحلال الإنتاج المحلي محل السلع المصنعة الأكثر تعقيدا وبالتالي التوسع من نطاق الإحلال، مع ضرورة حماية تلك الصناعات من المنافسة الخارجية.

فمؤيدوا إحلال الواردات يؤكدون على فوائد تنويع الصناعات المحلية وفقا لمفهوم نظرية النمو المتوازن، هذا فضلا عن تمكن هذه الصناعات الناشئة المحمية من الوصول إلى السوق الدولي وحجز مكانة بها. كما ينوهون ويؤكدون أيضا على ضرورة الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وتكاليف العمالة المنخفضة، والمخرجات التعليمية التي تجعل من السعر المحلي أكثر تنافسية بالنسبة للسعر العالمي.

وعلى النقيض من ذلك، نجد مؤيدوا فكرة تنمية الصادرات بالنسبة للسلع الأولية والسلع المصنعة يشيدون بالكفاءة وفوائد النمو التي تعود من تحرير التجارة والمنافسة الكاملة، كما ينوهون أيضا بالأهمية البالغة للإنتاج لسوق عالمي عوض الاكتفاء بالإنتاج لسوق محلي ضيق ، وكذا يشيد أنصار استراتيجية تنمية الصادرات على قدرة الاستراتيجية على عكس الأسعار الحقيقية ومعالجة تشويه

[1] خالد محمد السواعي ، (2006)، مرجع سبق ذكره، ص198-199.
[2] سلوى صبري، (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الأسعار والآثار السلبية لتكلفة الحماية. كما يستدل منظروا هذه الاستراتيجية بالنجاحات التي حققتها دول شرق أسيا في هذا المجال مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان وهونكونغ.

أما عمليا فليس هناك فارق كبير بين الاستراتيجيتين، فمعظم الدول النامية قد لجأت إلى تطبيق كلتا الاستراتيجيتين وبدرجات متفاوتة، مع التركيز على إحداها تارة والتركيز على الثانية تارة أخرى.

فمثلا كان التركيز على نظرة التصنيع الداخلية واستراتيجية إحلال الواردات بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية وأسيا، مثل شيلي وبيرو والأرجنتين والهند وباكستان والفلبين وبنغلادش، وكان ذلك في سنوات الخمسينات، ثم وبحلول الستينات بدأت بعض الدول الإفريقية مثل إثيوبيا ونيجيريا وزامبيا وأوغندا تتبع سياسة إحلال الواردات، ومنذ منتصف السبعينات أخذت الدول في إتباع استراتيجية تنمية الصادرات بشكل متواتر، وتعتبر دول شرق أسيا من الدول السباقة في هذا المجال، وقد شهدت صادراتها نجاحا كبيرا في الأسواق العالمية، وهي صادرات اعتمدت في بادئ الأمر على استراتيجية إحلال الواردات، وفي وقت متزامن في بعض الصناعات.[1]

**المطلب الثالث: الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:**

إن أغلب الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة الموجودة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تؤكد على وجود فرضيتين أساسيتين هما:

1. **فرضية النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات:** هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى الاعتقاد أن النمو الاقتصادي في حد ذاته يمكن أن يكون أداة مهمة لزيادة الصادرات منها:[2]

- إن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى دعم المهارات والتكنولوجيا، ويترتب على هذا زيادة في الكفاءة، مما يؤدي إلى خلق ميزة نسبية في سلع معينة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات من هذه السلع.
- إن آليات النمو الاقتصادي التي تنتج بشكل داخلي سوف تشرح أفضل نمو الصادرات.
- طبقا لنظريات التجارة الخارجية الجديدة، فإن اقتصاديات الحجم تكون متسقة أكثر مع النمو المسبب لزيادة الصادرات.

2. **فرضية زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي:** لقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالنقد والتحليل مستخدمين في ذلك أساليب إحصائية ومناهج بحثية مختلفة. ولقد انطلقت تلك الدراسات من المعطيات النظرية التي ترى أن الصادرات لها أثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي. وذلك من خلال تأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية المختلفة. ولعل أبرز القنوات التي تربط بين الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي منها كالتالي:[3]

[1] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن ، محمود حامد، (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 555-557.
[2] مجدي الشوربجي، (2007)، العلاقة بين رأسمال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ،جامعة الشلف، الجزائر، ص 8 .
[3] مفرج بن سعد القحباني، (2002)، مرجع سبق ذكره، ص284.

- إن التوسع في الصادرات يساهم في تمكين الدول من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة. وإلى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج.
- إن سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري. وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي.
- إن التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدول، من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة. ومن خلال تمكين الدول من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية فالتوسع في الصادرات يمكن الدول من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية الضرورية مما يساهم في زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.
- إن سياسة التوسع في الصادرات تساهم في زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب مما يؤدي إلى زيادة المخترعات وإلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- إن سياسة التوسع في الصادرات تؤدي إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة. وإلى استكشاف فرص استثمارية جديدة، وهذا سيؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة، وإلى زيادة وفرة الموارد الاقتصادية.

و في هذا الإطار يمكن تلخيص أبرز الدراسات التي بحثت عن العلاقة الموجودة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجدول الأتي:

**الجدول رقم (3): نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي**

| الدراسة | البيانات المستخدمة | هدف الدراسة | النتيجة |
|---|---|---|---|
| ميكائيلي**Michaely** (1977) | بيانات (41) دولة نامية | إيجاد العلاقة بين نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات. | وجود علاقة إيجابية بين معدل نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات |
| بالاسا**Balassa** (1979) | بيانات (11) دولة | استقصاء العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي | التأثير الواضح لنمو الصادرات على نمو المدخرات الوطنية وبالتالي النمو الاقتصادي |
| إيمري **Emery**(1980) | بيانات (50) دولة | العلاقة الموجودة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي | وجود علاقة طردية بين معدل الصادرات ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي |
| تايلر**Tayler** (1981) | بيانات (55) دولة نامية | قياس معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي، نمو الاستثمار، و الصادرات | وجود علاقة إيجابية بين نمو الصادرات الصناعية ومعدل النمو الاقتصادي، وقد بلغ معمل الارتباط بينهما( 0,86) ، بما يؤكد أن العلاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي تزداد وضوحا مع زيادة الصادرات إلى إجمالي الصادرات |
| فيدر **Feder** (1983) | بيانات (31) دولة | قياس أثر نمو التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي | الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية ، ويمكن تحفيز النمو بتحويل الموارد إلى القطاع التصديري |
| كافوسي **Kavoussi**(1984) | بيانات (70) دولة | تأثير نمو الصادرات ونمو العمل ونمو رأسمال على نمو ناتج المحلي الإجمالي | هناك علاقة طردية قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي |
| رام **Ram** (1985) | بيانات (80) دولة | دور نمو الصادرات في النمو الاقتصادي | وجود علاقة موجبة وقوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي في تلك الدول |
| رتبرغ**Rittenberg** (1986) | بيانات (40) دولة نامية | بناء نموذج دالة الطلب على الصادرات | وجود علاقة قوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي |
| تشو **Tchou**(1987) | بيانات دولة تايوان | دور الصادرات في النمو الاقتصادي | الصادرات التايوانية لعبت دورا مهما وقياديا في هذه الدولة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| دراسة البنك الدولي(1987) | بيانات (19) دولة نامية | العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي | تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية |
| ياغيمان وريز **Yaghmanian and Reza** (1995) | بيانات مجموعة من الدول النامية | البحث عن العلاقة بين التنمية والتغير الهيكلي. وبين الصادرات والنمو الاقتصادي | التنمية والتغير الهيكلي شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي والصادرات. |
| DanBen-David (2000) | - | البحث عن العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي | أن التجارة الدولية لها تأثير أساسي على النمو الاقتصادي و بالخصوص في الدول التي لها فارق في الدخل مقارنة مع شركائها |
| Baldwin (2003)، Winter (2004)، Chang، Kaltani وLoayza (2005) | - | البحث عن العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي | التحرير التجاري وحده لا يكفي لتحريك النمو الاقتصادي بقوة، بل عليه أن يكون مصحوبا بسياسات أخرى مثل ترقية الاستثمارات، تحسين نوعية المؤسسات |

المصدر: من إعداد الطالبة:[1]

من خلال ما تم طرحه يمكن القول أن كل تلك الدراسات أكدت على دور الصادرات ومن تم التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي. وهذا ما يجعل التجارة الخارجية شرطا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي.

[1] بالاعتماد على المصادر التالية:
- رنان مختار، (2009)، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر ص 63-65.
- عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، (2007)، "قضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر،ص261-294.
- خالد محمد السواعي، (2006)، مرجع سبق ذكره، ص42.
- وصاف سعيدي (2002)، مداخلة بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر ،ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة الأغواط، أيام 8-9 فريل 2002، الجزائر، ص16.
- قاسم محمد الحموري، عهود عبد الحفيظ علي خصاونه (2001)، الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي (1972-1996)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، سوريا، ص4 .
- عبدوس عبد العزيز، (2010)، " سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الأخر"، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة بشار،الجزائر، ص 153.
- Jean Pierre Cling,( 2006),commerce, croissance, pauvreté et inégalités dans les ped : une revue de littérature, p4 sur le site (http://www.dial.prd.fr/dial_publications/pdf/doc_travail/2006-07.pdf), vu le : 02-09-2015.
- Amadou Akilou(2006),"libéralisation commerciale et croissance économique dans les pays de l'union economique et monétaire ouest africaine", journée scientifique de paris (6 et 7 septembre 2006), p4.

**المطلب الرابع: علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي:**

تؤكد النظرية الاقتصادية لعلاقة الواردات بالنمو الاقتصادي، على أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي. إلا أن دراسة وتحليل طبيعة هذه العلاقة لم تحظى باهتمام كبير لدى الباحثين كما هو الحال بالنسبة لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي باستثناء دراسة (**Esfqhni1991**) و دراسة (**Rom 1990**) اللتان توصلا إلى وجود علاقة موجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي.[1]

فالواردات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطية الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية والتي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية ورفع مستوى الإنتاج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد .وترتبط الواردات برأسمال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والمواد المطلوبة في عملية الإنتاج للبلد المضيف، حيث ترتكز فرضية " الواردات تقود إلى نمو اقتصادي" على عملية التحديث ونقل التكنولوجيا والمواد الضرورية للإنتاج.[2]

وأشار ميزلز (Maizels, 1970) إلى أهمية استيراد السلع الرأسمالية خاصة في المراحل الأولى من التنمية، حيث ربط معدل النمو بزيادة الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية والمواد الكيميائية في المجموع العام للواردات، كما دعا لتخفيض التعريفة الجمركية على هذه السلع.[3]

وعلى الجانب الآخر تعتبر الواردات تسرب وعبء على الاقتصاد الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذا لا بد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين منافع وتكاليف الواردات، لجعل الواردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبئا على الاقتصاد، خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تمتاز بضعف قطاع الإنتاج الذي يقود إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات.

[1] رنان مختار،(2009)، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] بن البار امحمد، (2011-2012)، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين 1970-2009، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 102 .

[3] زياد محمد عرفات أبو ليلى ، (2003)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن الفترة( 1976-2003)، رسالة ماجيستر في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة يرموك، الأردن، ص 26-27.

**خلاصة الفصل الثاني:**

من خلال هذا الفصل المتعلق بدراسة نظرية حول العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي تبين لنا ما يلي:

- أن النمو الاقتصادي لا يزال في قلب الدراسات الاقتصادية حتى وقتنا هذا، نظرا للأهمية الكبيرة التي يليها الاقتصاديين و المفكرين لهذه الظاهرة، لكونه الهدف و الغاية الكبرى التي تسعى كل دولة لبلوغها من خلال تسطيرها لجملة من السياسات والبرامج الخاصة برفع وتحسين الأداء الإنتاجي بغرض الوصول إلى معدلات تفوق معدلات تزايد سكانها.
- ولقد اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم موحد للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على حد سواء. إلا أنهم اتفقوا على أن هناك فرق بينها، حيث لا تتحقق تنمية اقتصادية إلا إذا تحقق نموا اقتصاديا وكان مصحوبا بتغير في الهياكل الإنتاجية للدولة، وتوزيع للدخل يمس جميع الفئات في المجتمع، لهذا فالنمو الاقتصادي إحدى العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية .
- فيما يخص تحليلنا لمختلف نظريات النمو الاقتصادي فإن هذه النظريات هدفت إلى البحث عن العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي حيث مرت هذه النظريات بمرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى هي مرحلة النظريات الكلاسيكية والذي كان الاعتماد فيها يتم على التحليل النظري لعوامل النمو ولم تحاول هذه النظريات تفسير العلاقة بين هذه العوامل وعوامل النمو بشكل كمي، أما المرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد كينز حيث بدأت المحاولات في بناء النماذج الاقتصادية، ومن أبرز هذه النماذج نموذج هارود ودومار والذي انتقد من طرف سولو الذي بدوره قدم نموذجا جديدا بإدخال عامل التكنولوجيا في النموذج معتبرا أن التطور التكنولوجي عاملا خارجيا لا يمكن تفسيره، وكان سولو يهدف إلى البحث عن أسباب التفاوت الحاصل بين الدول الفقيرة والدول الغنية وتوصل إلى أنه كلما كان في دولة ما تطور تقني وتراكم رأسمالي كبير ونمو سكاني ضعيف ساعد ذلك على التطور، والنتيجة الأخرى التي توصل إليها أيضا هي فكرة التقارب بين العوامل كالتراكم الرأسمالي مثلا وهذه الفكرة أيضا تعرضت لانتقادات شديدة على يد مجموعة من الاقتصاديين، حيث أثبت الواقع عكس فكرة التقارب ولاحظ أن الدول المتطورة ازدادت تطورا وأصبحت الفجوة كبيرة بين الدول المتخلفة والمتطورة، كما أن فكرة سولو على أن التطور التكنولوجي يعتبر عامل خارجي لا يمكن تفسيره قوبلت بالرفض، كما أن الأداء الضعيف لنظريات النمو النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل أدى إلى عدم قبولها، مما دفع بظهور فكر جديد لتحليل معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل والتي تخلصت من فرض النيوكلاسيكي القائم على تناقص العوائد الحدية لرأسمال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي، حيث كان التركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأسمال المستثمر، والتي تتمثل في رأسمال البشري، والمعرفة العلمية والإنفاق الحكومي، وغيرها. واعتبرت هذه النماذج أن أي سياسة لها القدرة

على التأثير إيجابيا على البحث والتطوير تعد إيجابية ويجب على الدولة أن تكون مستعدة للتدخل لمساعدة وحماية الابتكارات الجديدة بالإضافة إلى زيادة التعليم والتكوين لأفراد المجتمع.

- وفي الأخير فإنه لازالت الأبحاث في هذا المجال قيد الإنجاز على المستوى الكلي للاقتصاد وهذا لمعالجة المشاكل المعقدة والخاصة بنظريات النمو الداخلي واختيار النموذج الموافق لتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي بأكثر فعالية.
- وعلى الرغم من الخلاف النظري حول العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي، نجد أن الكثير من النتائج أكدت الترابط بين التجارة والنمو، حيث أكد العديد من الاقتصاديين أن التجارة أحد المتغيرات التي تدخل في عملية النمو الاقتصادي، وهذا من خلال الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي والتي أكدت على العلاقة القوية الموجودة بين هذين المتغيرين، أما فيما يتعلق بالواردات والنمو الاقتصادي فإنه على الرغم من أهميتها بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي، من حيث أنها توفر المواد الضرورية لعملية الإنتاج إلا أن الدراسات في هذا الموضوع قليلة
- أما فيما يخص استراتيجيات التجارة الخارجية فهناك من الدول التي اتبعت استراتيجية إحلال الواردات أي استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية أو الاعتماد على الذات ونعني بذلك أن على الدولة أن تنتج محليا ما كانت تستورده من قبل ويتم ذلك من خلال خلق سوق محلي للصناعة محل الواردات وهذا يترتب عليه خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة وذلك عن طريق منع استيراد السلع التي تريد إحلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك إما التعاريف الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى، وهناك من اتبعت سياسة تنمية الصادرات وهي التصنيع من أجل التصدير بالتركيز على تلك الصناعات التي تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها، وفي هذه الاستراتيجية يكون التركيز بشكل أساسي على التصدير إلى السوق الخارجي، والتي تقوم على تحرير التجارة وحركة عوامل الإنتاج عبر الحدود الدولة.
- وباعتبار أن قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه الواردات في توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطية الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار، وكذا دور الصادرات في توسيع الأسواق وتنويعها وتوفير العملة الأجنبية والاستفادة من اقتصاديات الحجم غير أنه توجد بعض الآثار السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال استيراد التضخم وكذا خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي، هذه المنافسة تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية، وهنا تكون التجارة الخارجية قد تسببت في إعاقة النمو الاقتصادي ولكن على رغم من بعض الآثار السلبية لها تبقى التجارة الخارجية أداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إذا توفرت الوسائل لذلك والرغبة وإذا تحققت بعض الشروط

# الفصل الثالث

# دراسة تطبيقية لدور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس-

من خلال هذا الفصل محاولة لتقييم مساهمة التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي في كل من الجزائر المغرب وتونس من خلال القيام بعملية المقارنة بين الدول الثلاث ولقد تم الوقوف على الاعتبارات الجغرافية بالإضافة إلى الأداء والواقع الاقتصادي لكل بلد على حدا مع الإشارة إلى خصائص ومميزات كل بلد،النظام التجاري للدول المغاربية محل الدراسة من خلال تبيان واقع التجارة الخارجية بين هذه الدول (طبيعة المبادلات التجارية- من حيث الحجم والكم والنوع)، تم تحليل ومقارنة لكل من التجارة الخارجية البينية والنمو الاقتصادي بين الدول الثلاث وفي الأخير نتناول تحليلا مفصلا بين الدول محل الدراسة في إطار نواحي تأثير التجارة الخارجية على مسار النمو الاقتصادي فيها مع التطرق إلى معوقات التجارة البينية بين هذه الدول وسبل تنميتها.

**المبحث الأول :الخصائص الاقتصادية العامة للدول المغاربية**

إن أي دراسة اقتصادية لأي بلد ما يستوجب معرفة أهم المعطيات التي يتوفر عليها، لذا رأينا من الضروري إعطاء فكرة عن منطقة المغرب العربي ككل والدول المكونة لها، وكذلك بعض المعطيات الأساسية المتعلقة بموقعها ووضعها الجغرافي وما يزخر به إقليمها من موارد وطاقات مادية وبشرية قبل التطرق إلى الخصائص الاقتصادية والمؤشرات التنموية للدول المغاربية الثلاث موضوع الدراسة وهي الجزائر والمغرب وتونس.

**المطلب الأول: تقديم اقتصاديات الدول محل الدراسة**

تقع منطقة المغرب العربي شمال قارة إفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالا بساحل طوله (4837) كلم، وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله (3146) كلم، ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي، وتتكون المنطقة المغاربية من خمس دول هي المغرب وموريتانيا غربا والجزائر في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا وتونس وليبيا شرقا[1]، ويختلف الوضع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي باختلاف المناطق، فمنطقة التل المحاذية لبحر المتوسط تتخللها سلاسل جبلية تشمل على السهوب والأراضي الخصبة، في حين المنطقة الصحراوية تحتوي الصخور الرملية والحجرية. وهي دول تتقاسم فيما بينها عوامل مشتركة منها الترابط الجغرافي، وحدة الدين واللغة، والجنس والتاريخ المشترك.

كما تبلغ سواحل المغرب العربي حوالي (8.316) كلم، جزء منها يطل على سواحل البحر الأبيض المتوسط، والجزء الأخر على سواحل المحيط الأطلسي.[2]

كما تمتلك دول المغرب العربي مكانة اقتصادية واستراتيجية بين دول العالم وذلك لما تتوفر عليه من إمكانات وموارد بشرية وطبيعية تمكنها من لعب دور رئيسي على صعيد التجارة العامة فقد كانت على مر العصور البوابة الرئيسية إلى قارة السمراء.

[1] مانع جمال عبد الناصر،(2004)،اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ص 22
[2] أمحمد السنوسي، (1999)، الاتحاد المغاربي، إدارة المطبوعات والنشر، جامعة الفتح، طرابلس، ليبيا، ص 35.

**الشكل رقم(7): نسب مساحة الدول المغاربية موضع الدراسة من إجمالي مساحة المغرب العربي.**

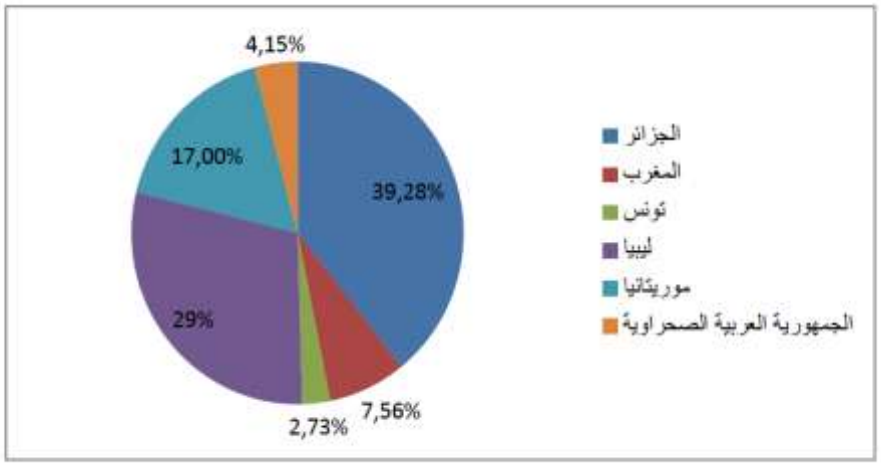


المصدر: مانع جمال عبد الناصر، (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 22.

يتربع المغرب العربي على مساحة إجمالية مقدرة ب(6.062.941)كلم(2)، تغطي منه الجزائر ما مساحته (2.381.741)كلم(2)، والمغرب (458.730) كلم(2)، تونس (164.150) كلم(2) ليبيا (1.775.500) كلم(2)، وموريتانيا ب (1.030.700)كلم(2) والجمهورية العربية الصحراوية بمساحة (252.10) كلم(2).[1]

وتمثل كل من الجزائر، المغرب وتونس ما نسبته (49.55 % ) من المساحة الإجمالية، وهذا ما يبينه الشكل رقم (7) .

**المطلب الثاني: خصائص اقتصاديات الدول المغاربية:**

تشكل دول المغرب العربي جزءا لا يتجزأ من هذا العالم الذي يتميز بجملة من التطورات مست مختلف الجوانب وانعكس أثرها بشكل مباشر على اقتصادياتها بدرجات متفاوتة، غلب عليها الأثر السلبي نظرا لطبيعتها وبنيتها الاقتصادية مما جعل الأداء الاقتصادي لها جد محدود على المستوى العالمي سواء تعلق الأمر بالمساهمة في التجارة العالمية أو في حركة رؤوس الأموال الأجنبية أو الإبداع التكنولوجي ونقل التكنولوجيا. لأجل ذلك لابد من دراسة بنية هذه الاقتصاديات وتطور أدائها.

**1. في حالة تونس :** يتميز الاقتصاد التونسي بالعديد من الخصائص التي تعكس طبيعته وأدائه وتحدد مدى قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي وقدرته على إرساء قاعدة تنافسية مستديمة. فهو يعد من الاقتصاديات الناشئة ويتميز بالتنوع حيث يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة والمناجم والطاقة والسياحة وكذلك الصناعات التحويلية.

بالنسبة للزراعة تتمثل أهم المنتجات الزراعية التونسية في الحبوب ( القمح والشعير) والزيتون والتمور حيث يعتبر الاقتصاد التونسي المصدر الأول للتمور على المستوى العالمي وثاني مصدر عالمي لزيت

[1] مانع جمال عبد الناصر، (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 26 .

الزيتون بعد الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الحمضيات والمنتجات البحرية. مع العلم أن جزءا كبيرا من هذه المنتجات يوجه نحو التصدير، كما تجدر الإشارة أن هذا القطاع يوفر الأمن الغذائي بدرجة معتبرة خصوصا في المنتجات الحساسة حيث وصلت نسبة تغطية الإنتاج الداخلي للحاجات الوطنية إلى( 48 %) بالنسبة للحبوب و(88 % ) للزيوت.

كما تزخر الأرض التونسية بثروات طبيعية جعلت منها ثاني أكبر مصدر في العالم للحامض الفوسفوري وثلاثي الفوسفات الرفيع، لكنها متواضعة إذا ما قورزت بجارتها الجزائر إذا تعلق الأمر بالبترول فتبرز حاجة الدولة للاستيراد لتلبية الحاجات الوطنية من الطاقة.[1]

أما عن القطاع السياحي تعتبر تونس الوجهة السياحية الأولى في جنوب البحر المتوسط. وبذلك استطاع هذا القطاع أن يحتل مكانة متميزة في الاقتصاد التونسي من خلال مساهمته في خلق مناصب العمل وتوفير العملة الصعبة الناتجة عن التدفق الكبير للسياح الأجانب نظرا لما تتوفر عليه الدولة من مقومات طبيعية وتاريخية بالإضافة إلى الهياكل السياحية المهمة.[2]

وفيما يتعلق بالصناعات التحويلية يعتبر الاقتصاد التونسي المصدر الصناعي الأول في إفريقيا، ويعتمد على صناعة النسيج والجلد والأحذية والصناعة الغذائية والميكانيكية والإلكترونية والكيميائية.

إن تنوع الاقتصاد التونسي يمنحه فرصا كبيرة لمواجهة مخاطر الانفتاح ويوفر له إمكانيات أكبر للاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي بأقل تكاليف مقارنة بالمغرب والجزائر.

**2. في حالة الجزائر:** يتميز الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بجملة من الخصائص الاقتصادية تحدد مدى قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي بالشكل المطلوب أو تكون حجرة عثرة أمامه، لذللك ولمعرفة هذه الخصائص سيتم التعرض لها من خلال دراسة بنية الاقتصاد الجزائري أو طبيعته تم أداء هذا الاقتصاد.

إن إلقاء نظرة على الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري تفضي إلى حقيقة لا جدال فيها بكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي نظرا لاعتماده الأساسي على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات الذي يمثل ثلث الناتج الداخلي الخام وتقريبا ثلثي المداخيل الضريبية للدولة و (97 %) من إيرادات الصادرات. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الخامسة عشر عالميا في مجال الاحتياطات النفطية، والثامنة عشر في مجال الإنتاج والثانية عشر في مجال التصدير كما تقدر طاقة التكرير التي تتوفر عليها الجزائر ب(22) مليون طن سنويا.

أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي فالجزائر تحتل المرتبة السابعة عالميا في مجال موارد الغاز الطبيعي والمرتبة الخامسة من حيث الإنتاج والثالثة في مجال التصدير بعد روسا وكندا. وهكذا يتبين أن الطاقة

[1] سعدون بوكبوس،(2005)،الاقتصاديات المغاربية في سياق التحول الاقتصادي العالمي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير، العدد 12جامعة الجزائر، الجزائر، ص 74.

[2] مقال عن خصائص الاقتصاد التونسي، وزارة التنمية والتعاون الدولي، (تونس)، من الموقع الإلكتروني (http://www.investintunisia.tn/site/ar/article.php?id_article=528 تم الاطلاع عليه يوم 2016/01/20.

منحت للجزائر مكانة مسيطرة كونها أول منتج ومصدر للنفط والغاز الطبيعي في حوض المتوسط فتعد بذالك عملاقا في الفضاء المتوسطي خاصة وأنها تعتبر الممول الثالث للإتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي.[1]

ويعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاداً يملك كافة الموارد التي تؤهله للتطور الاقتصادي ، حيث يمتلك قاعدة صناعية متينة وصلبة ، ويحتوي على إمكانيات زراعية هائلة ، فضلاً عن وجود بنية تحتية في قطاع السياحة والخدمات .

كما تشكل الأراضي الصالحة للزراعة حوالي (3.2 %) من إجمالي مساحة الأراضي، أما أهم المنتجات الزراعية فهي القمح، والشعير، والعنب، والزيتون، والحمضيات، والفاكهة، بالإضافة لتربية المواشي. ونستخلص بذلك أن المصدر الرئيسي للدخل الوطني مقتصر بشكل كبير على قطاع المحروقات.

**3. في حالة المغرب:** تبرز الخصائص الأساسية للاقتصاد المغربي من خلال طبيعة القطاعات ونسبة الاعتماد عليها بالإضافة إلى مختلف المؤشرات التي تعكس أداءه.

يتميز المغرب باقتصاد نام، ويزخر بالعديد من موارد الثروة الطبيعية حيث يشكل التعدين أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد، وهو يساهم ب (40 %) من إجمالي الصادرات المغربية، ويعد الفوسفات أهم ثروة معدنية فيه حيث يزخر باطن الأرض المغربية بثلاثة أرباع الاحتياطات العالمية أي ما يعادل (70 %) من الاحتياطي العالمي للفوسفات، ويزال هذا النشاط يشكل عاملا أساسيا في الاقتصاد المغربي جاعلا بذلك منه البلد الأول المصدر عالميا للفوسفات والثاني في إنتاجه بعد الولايات المتحدة الأمريكية والثاني عالميا من حيث إنتاج الرصاص.

كما يتوفر المغرب على معادن أخرى، يأتي الحديد في مقدمتها من حيث الاحتياطي إضافة إلى النحاس والزنك والمنغنيز والفحم الحجري والألمنيوم والقصدير والنيكل والملح والفضة والفلورين، لكن جل هذه المعادن تصدر إلى الخارج في شكل خام ما يجعل أسعار المبيعات تحت رحمة تقلبات السوق الدولية. وبالمقابل فإن مصادر الطاقة محدودة جدا، حيث أن إنتاج المغرب من البترول والغاز الطبيعي لا يغطي سوى ( 20 %) من الاحتياطات المحلية ما يضطرها إلى الاستيراد.[2]

بالإضافة إلى قطاع التعدين يمثل القطاع الزراعي المشفوع بحساسية مفرطة اتجاه التقلبات المناخية إحدى الخصوصيات التي تميز الاقتصاد المغربي كونه بلد يتوفر على أراضي صالحة للزراعة، فهو يعتبر من القطاعات الاقتصادية المهمة نظرا لما يوفره من فرص عمل لشريحة كبيرة من السكان.[3]

---

[1] دليل الاستثمار في الجزائر، ترجمة مكتبة صباح لخدمة المستثمرين،(2007)، ص 24-25 من الموقع الإلكتروني http://www.algeria.kpmg.com)تم الإطلاع عليه يوم 2016/01/21.

[2] مقال عن خصائص الاقتصاد المغربي، حكومة المملكة المغربية، ( المغرب )، من الموقع الإلكتروني http://www.maroc.ma/nr/excer( )تم الاطلاع عليه يوم 2016/01/21.

[3] حسن المصدق، (2007)، اقتصاديات المغرب العربي الكبير، من ضعف التكامل إلى فقر التنمية المشتركة، منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية، من الموقع الإلكتروني (http://www.libyaforum ) تم الاطلاع عليه يوم 2016/01/21.

ومن المنتجات التي تساهم في تلبية حاجات الاستهلاك الغذائية ومن سلع أولية تدخل في الصناعة التحويلية.

ومنه نستخلص أنه من خلال وضعية الاقتصاديات المغاربية، فإنّها تسجل نفس المميزات الخاصة والتي تتمثل فيما يلي:[1]

- اندماج محدود في الاقتصاد العالمي.
- تخصص دولي قائم على الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة (المحروقات، المناجم و الفلاحة...).
- وضعية اقتصادية كلية مستقرة نسبيا، لكن لا تسمح بنمو كاف ومنتظم لامتصاص مشاكل الفقر والبطالة إضافة إلى ضعف الإنتاجية وتدهور مستويات البطالة.
- تبعية اقتصادية شديدة نحو الخارج : تبقى تطورات الوضعية الاقتصادية والمالية للبلدان المغاربية مرتبطة بالظرف الدولي الذي يطبع السوق البترولية في حالة الجزائر والصادرات الزراعية والمنسوجات بما في ذلك الظرف السياحي الدولي فيما يخص المغرب وتونس.
- كما تتميز معظم الاقتصاديات المغاربية بأنها شبه ريعية بحيث ازدادت فيها أهمية الأنشطة الاقتصادية الاستخراجية للثروات البترولية والغازية والمعدنية وأصبحت تشكل نسبة معتبرة من ناتجها القومي، كما تعاني معظم اقتصاديات الدول المغاربية من تطور آليات الفساد الاقتصادي التي أصبحت تعيق تطبيق إجراءات السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية اللازمة للتأهيل الاقتصادي.

**المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي للدول المغاربية:**

تبنت الدول المغاربية مناهج مختلفة من المخططات التنموية لتحسين المناخ الاقتصادي، وتعديل التوازن الاقتصادي بما يكفل تطوير قدراتها على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإمكانيات الذاتية المتاحة.

**1. في حالة تونس:** تبنت تونس خلال السبعينات نموذجا اقتصاديا مبنيا على تشجيع التصدير ففي سنة 1995 أطلقت الحكومة التونسية البرنامج الوطني لتأهيل الصناعي، بهدف الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، وتسهيل اندماجها في الأسواق الدولية. وفي سنة 2008، تم إحصاء اشتراك أكثر من (4000) مؤسسة في البرنامج، ويتوقع أن يصل العدد إلى (4800) مؤسسة مع نهاية سنة 2011. حيث سمحت التمويلات الممنوحة في إطار هذا البرنامج برفع عدد المؤسسات الصناعية المصدرة بنسبة (45%) خلال سنة 2007. وبفضل الإطار القانوني الذي يعفي من الضرائب على الأرباح كل المؤسسات التي تنتج على الأقل (85%) من السلع والخدمات الموجهة للتصدير

[1] صالح صالحي، (2004)، الاتحاد المغاربي " الإمكانيات المتاحة والاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، ندوة دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص35 .

تضاعفات (04) مرات الصادرات الصناعية خارج المنتجات الزراعية مقارنة بالنتائج المحققة سنة 1996 مسجلة مداخل إجمالية وصلت إلى (7000) مليون أورو، أي ما يمثل (84%) من الصادرات الوطنية.

وبفضل التقارب الجغرافي و الثقافي، عمدت تونس إلى تقوية روابطها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، والذي أصبح شريكها الصناعي الأول وزبونها الأول (80% من الصادرات الصناعية). ومنذ 1996 عرفت الصادرات التونسية نحو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي زيادة متوسطة تقدرب (10%) سنويا. هذه الفترة التنموية السريعة تحققت بفضل الجهود المعتبرة المبذولة من طرف تونس في سبيل تطوير التعليم و التكوين المهني، تحسين البنية التحتية و تطوير قاعدة إنتاجية تتوافق و المعايير الدولية و تشجع على المبادلات الخارجية.

وبدخولها سنة 2008 إلى منطقة التبادل الحر للاتحاد الأوروبي، تمكنت تونس من إيجاد فرص تصديرية وتجارية جديدة لكن مع مواجهة تحديات جديدة . ونظرا لاعتماده القوي على الصادرات وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمكن الاقتصاد التونسي من المتوقع الجيد في خريطة الاقتصاد العالمي .

وبعد الانتهاء من تثبيت معدلات النمو الاقتصادية على المدى المتوسط، تبنت الحكومة التونسية استراتيجية صناعية جديدة يبلغ مداها الزمني أفق 2016، تهدف إلى خلق ميزة تنافسية يختص بها الاقتصاد التونسي مقارنة بمنافسيه خصوصا الأسيويين. من خلال إدماج الاقتصاد التونسي في سلسلة جهوية للقيمة بتحسين الكفاءة الإنتاجية . ومن جهة أخرى تطوير الابتكار و التعليم و التكوين بما يسمح بزيادة القيمة المضافة للإنتاج، مما سيسمح بتحقيق صادرات تصل قيمتها إلى (17.5) مليار أورو بحلول سنة2016.ومن هذا المنظور تم تبني 3 محاور تنموية وهي:[1]

- **النهوض بالقطاع الصناعي بالاعتماد على تشكيلة متنوعة من الصناعات التاريخية :** النسيج الملابس الجاهزة، الجلود والأحذية، المنتجات الزراعية، كيمياء، الفوسفات وآلات البناء.
- **تنويع النسيج الصناعي التونسي وخلق قطاعات جديدة :** كالصناعات الإلكترونية، الصناعات الميكانيكية والكهربائية، تقنيات البلاستيك، الصناعات الصيدلانية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- **تصحيح موجة القطاعات والمؤسسات القادمة :** والتي ستجدد النسيج الاقتصادي التونسي من خلال تشجيع ظهور التشابك الابتكاري بين القطاعات الصناعية :الميكاترونيك على سبيل المثال. وحتى يتحقق نجاح الاستراتيجية، لابد من أقطاب صناعية بالاعتماد على مؤهلات الاقتصاد التونسي المتاحة، وكذا المزايا التنافسية التي تتوفر عليها القطاعات الصناعية، والتي من بينها خلق

[1] Anima investment network (2010), la carte des investissements en méditerranée guide sectoriel des politiques publiques pour l'investissement, étude numero07, l'union européenne, p166-167.

أقطاب تنافسية تشمل أربع قطاعات مفتاحية وهي :النسيج والملابس، الصناعات الميكانيكية والكهربائية، المنتجات الزراعية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

**2. في حالة الجزائر:** بعدما شرعت الجزائر في تطبيق المخططات التي تستهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، أصبح من الأولويات الراهنة التي تواجه الاقتصاد تحدي تنويع الهيكل الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، من خلال التركيز على القطاعات التقليدية. وعلى غرار الفلاحة اتجهت الجزائر إلى تطوير قطاعات أخرى كالسياحة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال فهي تطمح إلى خلق مناصب الشغل اللازمة لامتصاص العمالة التي يتوفر عليها سوق العمل المحلي . إضافة إلى تطوير الاستهلاك بالموازاة مع تقليل الاعتماد على الصادرات لتلبية الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية، وتشجيع الأنشطة التصديرية بمعية القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تنشط حاليا على مستوى العديد من القطاعات الإنتاجية). وفي هذا الإطار عمدت الحكومة الجزائرية إلى وضع العديد من البرامج لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي وحتى الاقتصاد الوطني ككل . وفي سبيل تأهيل المؤسسات الوطنية والرفع من قدرتها التنافسية أطلقت الحكومة الجزائرية مشاريع كبرى شملت المجالات الأساسية الأربعة للاقتصاد :تهيئة الإقليم، الصناعة، الفلاحة والصيد البحري والسياحة.

وبعد الإعلان عنها سنة 2006 ، والتشاور حولها خلال سنة 2007 في إطار الجلسات الوطنية للصناعة، لم يتم تبني الاستراتيجية الصناعية الجديدة .لكن تم رسم خطط لتشجيع الاستثمار الخاص والتي تطمح إلى طرق أبواب القطاعات ذات الإمكانيات التنموية العالية :الصناعات التحويلية (البتروكيمياء، الأسمدة، الحديد والصلب، التعدين خارج الحديد وآلات البناء)، صناعات المنبع للأنشطة الحالية (المنتجات الزراعية، الصيدلانية، الكهربائية) إضافة إلى الصناعات التي تتأخر فيها الجزائر مقارنة بدول الجوار على غرار صناعة وتركيب السيارات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وفي سنة 2002 ، بدأت خطة إنعاش القطاع الفلاحي، من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية؛(PNDAR)، بهدف دعم التجديد الفلاحي وإعادة بعث الاهتمام بالقطاع الفلاحي كمكون رئيسي في الخطط التنموية المرسومة .أما في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، فقد استهدفت السياسة التنموية المتبناة في سنة2001 والمرتكزة على تشجيع الاستثمار الخاص، والشراكة إلى عصرنة قطاع الصيد البحري، حماية الثروة السمكية، تطوير تربية المائيات إضافة إلى ترقية التكوين والبحث العلمي.

وفي إطار استغلال المؤهلات والإمكانيات السياحية غير المستغلة التي تتوفر عليها الجزائر، تبنت الجزائر مخطط سياحي يرسم الأفاق قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل (2009-2015-2025) التي تكفل تنمية القطاع السياحي، بما في ذلك السياحة الصحراوية والجبلية، ويتخلل المخطط مشاريع بناء مدن سياحية.

وبعد الشروع في تطبيق السياسات القطاعية لإنعاش الاقتصاد الوطني، أعطت الحكومة الأولوية لتأهيل البنية التحتية الوطنية، ففي سنة 2005 تم إطلاق مخطط تكميلي لدعم النمو(PCSC)، بغية تحسين الخدمات العمومية ؛ الموفرة للمتعاملين الاقتصاديين وعامة الشعب .كما تم اعتماد مخططين يستهدفان الهضاب العليا والجنوب، وخصصت الحكومة لإنجاز هذه المخططات غلاف مالي يقدر ب(180) مليار دولار للفترة الممتدة حتى سنة 2009 ، منها (70%) للبنى التحتية القاعدية، السكن والتجهيزات العمومية .وذهب الجزء الأكبر من هذه المخصصات إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2005-2025[1]، كما تم خلال سنة 2010 إطلاق مخطط خماسي للتنمية يمتد حتى سنة 2014 لتمويل الهياكل القاعدية للاقتصاد والخدمات الجماعية، وخصص له غلاف مالي يقدر ب (286) مليار دولار ومن أهم القطاعات والمخصصات الواردة في المخطط ما يلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ (9700 )مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ (53411) مليار دينار جزائري، أي ما يعادل حوالي (156) مليار دولار.

ويخصص البرنامج 2010-2014 أكثر من (40 %) من موارده لتحسين التنمية البشرية، وذلك على الخصوص من خلال:

- إنشاء ما يقارب (5000) منشأة للتربية الوطنية منها: (1000) إكمالية، (850) ثانوية (600000) مقعد بيداغوجي جامعي، (400000) مكان إيواء للطلبة وأكثر من (300) مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- إنشاء أكثر من (1500) منشأة قاعدية صحية منها: (172) مستشفى، (45) مركبا صحيا متخصصا، (377) عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- إنشاء مليوني وحدة سكنية منها: (1.2) مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة2014 .
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد (220000) سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالماء الشروب، من خلال إنجاز (35) سدا ، (25 ) منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- إنشاء أكثر من (5000) منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها: (80) ملعبا، (160) قاعة متعددة الرياضات، (400) مسبح وأكثر من (200) نزل ودار شباب.

[1] Anima investment network (2010), op cit, p20-21 .

هذا ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من (40 %) من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، من خلال تخصيص:

- أكثر من (3100) مليار دينار جزائري، موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
- أكثر من (2800) مليار دينار جزائري، مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري على الخصوص، من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
- ما يقارب (500) مليار دينار جزائري لتهيئة الإقليم والبيئة.
- ما يقارب (1800) مليار دينار جزائري لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب، التجارة والعمل.

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من (1500) مليار دينار جزائري لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

- أكثر من (1000) مليار دينار جزائري يتم رصدها لبرنامج دعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2009.
- ما يقارب (150) مليار دينار جزائري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى ( 300) مليار دينار جزائري لنفس الغرض.

وستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من (2000) مليار دينار جزائري من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة؛ من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، تطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من (350) مليار دينار جزائري من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني. لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل.

وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي .كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

وكنقطة أخيرة يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ( 250) مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

**3. في حالة المغرب:** سعت المغرب من خلال التوجه النظامي نحو السياحة، الفلاحة والتصنيع إلى تنويع هيكلها الاقتصادي بغية الحد من الأخطار المناخية، ولجأت بذلك إلى التموقع في إطار يجعلها وجهة ممتازة وجذابة لرؤوس الأموال الأجنبية والمهارات والأنشطة الجديدة، فهي تطمح إلى رفع القيمة المضافة الناشئة عن الأنشطة الممارسة على مستوى اقتصادها بالإضافة إلى خلق مناصب الشغل والثروة اللازمة للتعداد السكاني المتزايد.

من هذا المنظور، تم بناء استراتيجية للتنمية الاقتصادية ترتكز على ثلاثة توجهات رئيسية :إجراء إعادة هيكلة كلية بغية تحسين مناخ الأعمال، متابعة وتحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد (التضخم عجز الميزانية، معدل النمو الاقتصادي)، وضع استراتيجية قطاعية تتبنى تحقيق الأهداف، متوسطة وطويلة الأجل والإجراءات والتدابير اللازمة لذلك.

ومع مطلع سنة 2000 ومن أجل تحقيق التوجهين الأولين وإضفاء المزيد من الشفافية للمستثمرين، تم الشروع في تحقيق هذه الاستراتيجيات باهتمام ورعاية كبيرين .وترسم الرؤوس الخمس لنجمة المملكة محركات نمو الاقتصاد المغربي المرتكز على :الصناعة، السياحة، التجارة، الفلاحة والبنى التحتية.

وتم في سنة 2006 تبني مخطط" انبثاق "والذي حدد الأهداف الاستراتيجية للسياسة الصناعية للدولة وركز على القطاعات المفتاحية أين تمتلك المغرب مزايا تنافسية والتي سوف تقود(70%) من النمو الصناعي إلى غاية2015 ، وهو ما من شأنه أن يولد (8200) مليون أورو كناتج داخلي خام إضافي خلق (440) ألف منصب شغل وتخفيض عجز الميزان التجاري بنسبة (50%) في أفق2013 .

وفي سنة 2009 عززت الدولة والقطاع الخاص الالتزامات التي اقرها مخطط " انبثاق" ، من خلال ترسيخ ميثاق الانبثاق الصناعي (2009-2015) أو" انبثاق2" ، والذي خصص له ميزانية قدرت ب (1100)مليون أورو. خصصت حصة (34 %) منها للتركيز على تكوين وتأهيل الموارد البشرية فيما خصصت (24 %)منها لتحفيز الاستثمار .ويعول على هذا البرنامج في إنتاج (4500) مليون أورو من الاستثمارات الخاصة، توليد (4500) مليون أورو كناتج داخلي خام، خلق (220) ألف منصب شغل جديد و (8.5) مليار أورو من الصادرات الإضافية في أفق 2015.

إجمالا تركز الاستراتيجية الصناعية على الصناعات المغربية العالمية (MMM): الصناعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة (السيارات، الإلكترونيك، الطائرات) إضافة إلى الصناعات التقليدية كصناعة الألبسة الجلدية والمنتجات الزراعية.[1]

وللرفع من جاذبية الكلية للدولة، عرفت "La vision2010" أكثر من نافذة: " المخطط أزير" لتطوير سياحة المنتجعات المعدنية،" المخطط مدائن " لإعادة بعث المواقع السياحية الكبرى، السياحة الريفية

[1] Banque mondiale, (2006), groupe développement économique et social région moyen-orient et afrique du nord, royaume du maroc : mémorandum économique pays, promouvoir la croissance et l'emploi par la diversification productive et la compétitivité, volume2 : étude de base, document de la banque mondiale, p120-121.

والسياحة الداخلية. والهدف كان استقطاب (10) مليون سائح خلال سنة 2010 و (15) مليون بحلول2020.

وإدراكا منه للإمكانيات التنموية التي يختص بها القطاع الفلاحي، قام وزير الفلاحة" عزيز أخانوش " بإطلاق مخطط "المغرب الأخضر" والذي يرتكز على بعدين أساسين :تأهيل الفلاحة الاجتماعية والتضامنية وتنمية الفلاحة الحديثة.

ونظرا للارتباط المغربي الكبير بمنتجاته الفلاحية، أين يعيش (60 %)من السكان سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالاعتماد على الإنتاج الزراعي، فإنه يتوقع أن يحقق مخطط المغرب الأخضر أثار تنموية مضاعفة عن تلك المرتقبة من وراء" مخطط انبثاق".

وأخيرا، شرع المغرب في برنامج واسع من الاستثمارات التي تستهدف البنى التحتية القاعدية، المرافق الاجتماعية، مناطق النشاط والسكان .حيث عرفت النفقات العمومية المخصصة لهذه المشاريع زيادة ثابتة تجاوزت (1900) مليون أورو لتصل إلى (3400) مليون أورو، ومن (3.9% إلى 5.2 %) من الناتج الداخلي الخام.[1]

[1] Anima investment network (2010), op cit, p128-129.

**المبحث الثاني: النظام التجاري للدول المغاربية.**

لقد عرفت الاقتصاديات المغاربية موجة جارفة باتجاه الليبرالية المتصاعدة بهدف الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد و الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، وفي هذا السياق التزمت الدول المغاربية في إطار تطبيقها لبرامج التقويم الهيكلي بتحرير مبادلاتها التجارية على المستوى الإقليمي والدولي سعيا منها إلى تحقيق المزيد من التقدم والرفاهية، وهو ما يعتبر تراجعا عن السياسات الاقتصادية والتجارية بشكل خاص التي كانت سائدة في العقود الماضية والتي ركزت على احتكار الدولة وإتباع سياسات حمائية.

وسنحاول من خلال هذا المبحث التركيز على أهم التطورات التي عرفتها المنظومة التجارية والجمركية للدول المغاربية.

**المطلب الأول: الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية للدول المغاربية:**

شهدت الأنظمة التجارية للدول المغاربية الكثير من المتغيرات في ظل تبنيها لاقتصاد السوق، وتحولها من سياسة الحماية إلى سياسة التحرير التجاري والانفتاح على المنظومة الاقتصادية العالمية.

**1. في حالة تونس:** لقد حدث تحرير تدريجي لسياسة التجارة الخارجية التونسية منذ عام 1987 عندما بدأت تونس تطبيق برامج التقويم الهيكلي لتؤكد اندماجها في السوق العالمية، ويمثل ذلك قطيعة مع الممارسات التجارية ذات الطابع الحمائي التي كانت سائدة من قبل والتي كانت تعتمد على أدوات الحصص والإذن والحق الجمركي من أجل حماية صناعات الإحلال والزيادة في موارد موازنة العامة. وقد بادرت الدولة التونسية بإقرار أولى الإجراءات في مجال تحرير التجارة الخارجية بين عامي 1987-1990 بإزالة التقنيات الكمية وكل أشكال الإذن المسبق على الاستيراد للمواد الأولية ونصف المنتوجات،[1] وما زاد في درجات الانفتاح هو انضمامها إلى اتفاقية الجات سنة 1992 ثم المنظمة العالمية للتجارة عام 1995، وما نتج عنه من اتخاذ إجراءات تحريرية أخرى أعمق من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية على مختلف أنواع السلع والخدمات.

وترتكز الاستراتيجية التونسية في مجال التجارة الخارجية على أربعة محاور هي:[2]

❖ دفع متنامي للتصدير من خلال:

- الرفع من القيمة المضافة لصادرات السلع والخدمات.
- انتهاج هيكلة قطاعية وجغرافية للتصدير أكثر توازنا وفاعلية.
- الارتقاء بالجودة والاعتراف المتبادل لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات.
- ملائمة التشريعات مع أحدث التشريعات الدولية في ظل تقلص هامش الأفضليات.

[1] محمد الشريف منصوري،(2009)، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 157.

[2] تقرير عن سياسة التجارة الخارجية التونسية، وزارة التجارة الخارجية والصناعات التقليدية التونسية،(تونس)، من الموقع الإلكتروني (http://www.commerce.gov.tn/ar) تم الاطلاع عليه 2016/01/23.

- تطوير القدرات الاستشرافية وتوظيف كل الآليات المتاحة للاستباقية.

❖ تسهيل إجراءات التجارة الخارجية من خلال:

- تقليص أجال ما قبل وبعد التسريح الديواني، والرفع من نجاعة الخدمات اللوجستية قصد تثمين عامل القرب من الاتحاد الأوروبي وبلدان الجوار وسرعة الاستجابة مما يمكن من تحسين ترتيب تونس لدى المؤسسات الدولية.
- تعميم منظومة المتعامل الاقتصادي المعتمد.
- مواصلة الأشغال الخاصة بحذف الطابع المادي للوثائق اللازمة وإجراءات التجارة الخارجية.

❖ مواصلة تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية من خلال:

- تقليص الاستثناءات لمبدأ حرية التجارة الخارجية وترشيد الإجراءات من خلال مراجعة قائمة المنتجات المستثناة من نظام الحرية عند التوريد والتصدير.
- التخفيض في المعاليم الديوانية وتقليص عدد النسب إلى معدل الحماية المعمول به على المستوى العالمي.

❖ المحافظة على الإنتاج الوطني من خلال:

- حماية المنتوج الوطني من تكثف الواردات ومن الممارسات غير المشروعة عند التوريد بتفعيل آليات الدفاع التجاري ( المتابعة، الإغراق، الوقاية ).
- حماية الصادرات التونسية من الإجراءات الحمائية المتخذة من طرف الشركاء التجاريين من خلال متابعة التحقيقات التجارية بالمنظمة العالمية للتجارة بشأن الإجراءات الحمائية الممكن اتخاذها ضد الصادرات التونسية.
- حماية المنتوج الوطني من الممارسات غير القانونية كالتقليد والتلاعب بالمنشأ.

**2. في حالة الجزائر** : عرفت التجارة الخارجية بالجزائر سياسة تقييد ورقابة إلى غاية نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين حيث كانت الرسوم الجمركية أعلى مستوى مما هي عليه في باقي الدول المغاربية، وقد بدأ تطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي يمكن التطرق إليه ضمن ثلاثة مراحل أساسية هي:

- **مرحلة التحرير المقيد**: واستمرت هذه المرحلة إلى غاية نهاية الثمانينات القرن الماضي، وتميزت السياسة التجارية الجزائرية خلالها بالاعتماد على نمط التسيير الاقتصادي الذي ساد آنذاك، حيث منحت الحكومة حقوقا للاستيراد الاحتكارية إلى مؤسسات عامة معينة فيما ظلت باقي المؤسسات خاضعة إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة، وكذلك إقرار الترخيص الإجمالي للواردات، إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات، وإقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية، وتوسيع نظام الرقابة على الواردات (نظام

الحصص)،[1] مما استدعى إصدار القانون رقم (88-29) لسنة 1988 الذي بالرغم من تكريسه لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية إلا أنه غير معمق في جوهر النظام القديم، ويمكن القول أنه قد أعطى مرونة أكبر في مجال التجارة مع الخارج.

- **مرحلة التحرير الجزئي**: وامتدت خلال الفترة 1990-1993. ففي ظل الصعوبات التي عرفتها الجزائر عقب أزمة النفط 1986 وما نتج عنها من تراجع في إيراداتها وتصاعد مديونيتها الخارجية، ألزمت الجزائر على إبرام اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1990 كخطوة أولى نحو التخلي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، وتحفيز أكثر للقطاع الخاص وتدعيمه للمشاركة أكثر في النشاط الاقتصادي وفي المبادلات التجارية، وقد تمت إجراءات تحرير التجارة بصفة تدريجية في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي يسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد.
- **مرحلة التحرير التام**: انطلقت هذه المرحلة منذ عام 1994، إذ شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري في أوت 194 بنسبة (42.7%) وقد واكب هذا التخفيض إمكانية إقرار حرية تحويله بالنسبة لكل العملات التجارية، تم ثم إصدار مرسوم وزاري في (1994/12/29 )الذي يقضي بالتحرير التام للتجارة الخارجية ابتداء من سنة 1995 من خلال فتح المجال لكل المتعاملين الاقتصاديين (عموميين كانوا أم خواص)، (وطنيين أو أجانب) للتدخل وبكل حرية في المعاملات التجارية الخارجية، إلى جانب هذا أصدرت الجزائر قانون الاستثمار في أكتوبر 1993، والذي عدل سنة 2001 بإعطاء نفس الفرص والحظوظ لرأسمال المستثمر( وطني كان أم أجنبي)، (عمومي كان أم خاص) في إمكانية إقامة استثمارات داخل الجزائر دون عوائق، مع مباشرة الجزائر محادثاتها مع منظمة التجارة العالمية قصد الانضمام إليها.[2]

**3. في حالة المغرب:** تتسم التجارة الخارجية المغربية بالتحرير التام لكل المعاملات التجارية حيث تعتبر المغرب أول الدول المغاربية التي باشرت تحرير تجارتها في إطار برنامج التقويم الهيكلي 1983 من خلال رفع كل أشكال الحواجز الكمية وتخفيض التعريفات الجمركية، إذ لم تعد تشكل نسبة

[1] شهرزاد زغيب، ليلي عيساوي،(2003)، أفاق انضمام الجزائر إلى omc ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد01، جامعة بسكرة، الجزائر ص83-85 .
[2] محمد الشريف منصوري،(2009)، مرجع سبق ذكره، ص 156.

المواد الخاضعة للرقابة سوى (10 %) من مجموع الواردات المغربية. أما فيما يخص الصادرات فهي لا تخضع لأي قيود جمركية أو غير جمركية تستفيد من تشجيعات وحوافز من أجل إنعاشها.[1]

ولقد أقر قانون (89-13) الطابع المنفتح للسياسة المغربية في مجال المبادلات الخارجية باستثناء العوامل المرتبطة بحماية الأخلاق والأمن والصحة ووقاية الثروة الحيوانية والزراعية والتراث البيئي والفني والثقافي، كما ينص هذا القانون على إمكانية إقرار الحماية الوطنية في شكل إجراءات جمركية على أن تكون مستندة على أسس تتصل بالمردودية الاقتصادية.

**المطلب الثاني: الإطار التنظيمي الجمركي للدول المغاربية:**

يخضع تحديد حقوق الجمارك في البلدان المغاربية إلى مستلزمين اثنين:

- الأول: يكتسي طابعا ضريبيا وماليا: ذلك أن الإيرادات الجمركية تمثل قسطا هاما من مداخيل الخزينة العمومية لهذه البلدان خاصة منها الغير النفطية.
- والثاني له طابع اقتصادي: استند دوما على الأولوية التي طالما اكتسبها التوجه الحمائي وضرورة وقاية مشاريع التنمية الناشئة.

**1. في حالة تونس :** أدى تطبيق برنامج التقويم الهيكلي إلى دفع تونس سنة 1990 إلى إقرار مدونة النظم المتناسق الذي تستهدف تمكين النظام الجمركي التونسي من التلاؤم مع متطلبات التغيرات التكنولوجية، خاصة في مجال الإعلام و تطور التجارة الخارجية. و لقد عملت السلطات العمومية بشكل مواز على إعادة النظر في السياسة الجمركية بهدف مراجعة نوعية السياسة الحمائية وتحضير المقاولات المحلية لمواجهة المنافسة و المزاحمة الخارجية، و لقد نتج عن ذلك تخفيض معدلات الرسوم الجمركية، في ظل انضمام تونس إلى منظمة التجارة العالمية و إمضاء اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ويعمل قانون التجارة الخارجية التونسي ( 149/41) في إطار استناده على مقتضيات الجات و منظمة التجارة العالمية، إمكانية إقرار إجراءات إنقاذ و كذا حقوق تعويضية على المنتجات المستوردة التي تمكنت من الحصول على إعانات سعرية أو ممارسات إغراقية إلى جانب وجود رسم على القيمة المضافة، كما تعمل تونس على تطبيق الإعفاء الجمركي على السلع ذات المنشأ المغاربي وفق الاتفاقيات التجارية التفضيلية الممضاة مع باقي البلدان المغاربية.

**2. في حالة الجزائر :** كان النظام الجمركي الجزائري يتسم منذ عدة سنوات بطابعه الحمائي قبل أن يخضع إلى عدة تحولات سنة 1992 ، بعد انخراط و توجه البلاد نحو سياسة الانفتاح و التقويم، و لقد نتج عن هذه الإصلاحات انخفاض ملحوظ في الحقوق الجمركية التي تتراوح معدلاتها بين (3% و 60%) ، فالمعدلات المخفضة من ( 3 % إلى 15 %) تنصب على المنتجات الوسيطة و سلع

[1] كبير سمية، (2008)، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد05، جامعة الشلف الجزائر، ص72.

التجهيز، في حين أن المعدلات المرتفعة من (40% إلى 60%) تمس اللحوم و الفواكه و مواد النسيج و كذا قطع الغيار، كما تخضع الواردات كذلك إلى رسوم أخرى و خاصة:[1]

- عائد عن الإجراءات الجمركية بنسبة( 2 %) .
- رسم الذبح على اللحوم.
- و رسم خصوصي إضافي أحدث بموجب القانون المالي لسنة 1994 ، و هو يمس عددا محدودا من المواد قصد تمكين الخزينة من الحصول على تعويض لنقص المداخيل الناتج عن تقلص الحقوق الجمركية، إلى جانب فرض رسم على القيمة المضافة.

و تبقى الرسوم المنصبة على الصادرات جد محدودة، إلى جانب العمل بالإعفاء الجمركي بالنسبة للواردات ذات المنشأ المغاربي وفق الاتفاقيات التجارية التفضيلية الممضاة في التعاقدات الثنائية و متعددة الأطراف.

**3. في حالة المغرب :** يعتبر الحد من الحماية عنصرا محوريا لسياسة التقويم الهيكلي المتبعة في المغرب منذ سنة 1983 ، ففي هذا الإطار عرفت معدلات الحقوق الجمركية انخفاضات متوالية فالمعدل الأعلى الذي وصل إلى (45 %) سنة 1986 ، نزل إلى( 35%) سنة 1995 كما تم التقليل التدريجي لاستعمال القيود الكمية قبل إلغائها نهائيا، وانخفضت تراخيص الاستيراد من (75 %) عام 1983 إلى (10 %)عام 1994، إضافة إلى التخلي الفوري على سياسة حظر الواردات منذ بدأ برنامج التعديل الهيكلي.[2]

وتندرج هذه الإجراءات في إطار توجه تبسيطي لمعاملات التجارة الخارجية من جهة، والحد من تأثير تقلص المداخيل الجمركية الناتج عن التوجه نحو تخفيض الحقوق الجمركية بصفة عامة من جهة أخرى، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أفاق إقرار إنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر المتوسط الأخرى.

إلى جانب هذا نجد وجود رسم خاص على الواردات النفطية والتبغ والكحول، وكذا الرسم على القيمة المضافة الذي يتجه تطبيقه نحو الاتساع، كما أعفيت صادرات الفوسفات من الرسوم الجمركية لتشجيع الاستثمار والتصدير في هذا القطاع الهام للمغرب.

**المطلب الثالث : أهمية التجارة البينية للدول المغاربية:**

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في تحديد قيمة الناتج القومي الإجمالي، فكلما زادت قيمة (الصادرات والواردات) كلما زاد مستوى الناتج القومي الإجمالي، وتحدت التجارة الدولية بين الدول نتيجة في اختلاف القدرات الإنتاجية بين هذه الدول لاختلاف الموارد الاقتصادية والتقنيات الإنتاجية التي تؤدي إلى اختلاف تكاليف الإنتاج، وبالتالي نجد أن هناك تخصص في الإنتاج بين الدول، فالدول تقوم بإنتاج السلع التي تكون تكاليف إنتاجها منخفضة وتستورد تلك السلع التي تكون تكاليف إنتاجها مرتفعة.

[1] محمد الشريف منصوري،(2009)، مرجع سبق ذكره ،ص 158-160.
[2] كبير سمية، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 72.

فاقتصاديات دول المغرب العربي تعتمد على الزراعة وبعض الموارد الطبيعية، فمثلاً الاقتصاد الجزائري يعتمد على النفط بدرجة أساسية والذي يمكن مبادلته مع دول المغاربية وبكلفة أقل، بحيث تجعل هذه المجموعة من الدول في مستوى أكثر منافسة مع غيرها من اقتصاديات الدول المتقدمة ،كما يساعدها في تحقيق تكامل اقتصادي وتجاري بينها ويساهم في تحقيق النمو والتنمية فالدول المغاربية تتميز بمساحة إجمالية لها صلات باختلاف القدرات السكانية والزراعية والاقتصادية والاستراتيجية من بلد إلى آخر، وإن إمكانية استغلال هذه الأراضي يعطي لهذه الدول القدرة على تنوع مصادر ثرواتها وهي تشكل كتلة من اليابسة متصلة أجزاؤها بريا أي بدون حاجز طبيعي فنلاحظ الأنهار أو الجبال تقسم حتى الدولة الواحدة كما في بعض الدول الأخرى، مما يساعد في سهولة وسرعة النقل والتنقل بين مختلف دولها عبر الطرق البرية والبحرية والجوية الحديثة مما يدعم و يسهل تنقل المنتجات من بلد لآخر ويعمل على تسهيل قيام التكامل الاقتصادي بين دول المغاربية، وكذلك أن هذه الميزة الطبيعية في شكل الأرض لا تتوافر في الدول الأخرى، وكذلك وجود مسطحات مائية هامة تساعد في تسهيل التجارة المغاربية فيما بينها أو مع العالم الخارجي بالإضافة إلى استخدامها في الصيد، والصناعة، وكذلك مصادر نفطها، كما أن الدول المغاربية تعطي أهمية جغرافية لتجارتها البينية، وذلك لتحكمها في بعض الممرات والمنافذ البحرية العالمية البالغة الأهمية فبعضها لها عليها تحكم نصفي (مضيق جبل طارق)، مما يعطي للدول المغاربية أهمية استراتيجية إقليمية عالمية، في مجالات النقل، والمواصلات البحرية المدنية والعسكرية، بالإضافة إلى أن لها موارد مائية هامة تساهم في زيادة التنمية و التعجيل بها من خلال الرسوم وعائدات المرور، وكذلك استغلال بعض الأنهار مثل نهر الملوية وأم الربيع في المغرب.

بالإضافة إلى كل الميزات السابقة التي تتمتع بها دول المغاربية، فإن للتجارة البينية بين هذه الدول و بين العالم الخارجي، واستغلال هذه التجارة لصالح النمو والتنمية، دور في تحقيق النمو والتنمية، ومن الفوائد المتحققة منها هي:

- تعتبر منفذ لتصريف المنتجات الزائدة عن حاجة السوق المحلية فالمنتجات المحلية قد تكون أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه ، فمثلاً لا يستطيع الاقتصاد الجزائري استيعاب كل إنتاجه من الغاز أو المواد البتروكيماوية، و دول المغاربية الأخرى لا تستطيع أن تستوعب العمالة الزائدة عن احتياجها، وهكذا بالنسبة للباقي.
- يمكن عن طريق الاستيراد الحصول على كثير من السلع التي لا ينتجها الاقتصاد أو ينتج منها بكميات قليلة، فمثلاً لا تستطيع المغرب الحصول على ما يكفيها من النفط والغاز ولذلك تقوم باستيراده من الجزائر، والجزائر بدورها يمكن أن تستورد الأدوية والمعدات الطبية من تونس.

- القدرة على تمويل الكثير من المشاريع المحلية عن طريق استيراد رؤوس الأموال من دول الجوار فيمكن للمغرب استيراد رؤوس الأموال من الجزائر وذلك بالاقتراض أو استقبال رؤوس الأموال من إحدى الدول التي تمتلك فائض في رأسمال.
- التمكين من الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات البينية، حيث أن تحقيق معدلات نمو عالية يتطلب وجود كوادر فنية ماهرة من الأيدي العاملة ولو بشكل أكثر نسبيا من الاعتماد على الدول الخارجية وبالتالي لابد من ترك الحرية لهذا العنصر المهم للانتقال عبر الحدود من بلد إلى أخر.
- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات، وخاصة بالنسبة إلى البلدان الصغيرة والنامية حيث أن التجارة تؤدي إلى زيادة تراكمية في رأس المال، وهذه البلدان تحتاج إلى معدات استثمارية لا ينتجها الاقتصاد المحلي.

ومن هنا نرى أن التجارة تلعب دورا متزايد الأهمية في حياتنا الاقتصادية وقد زاد حجم التجارة العالمية ، ولم تعد الزيادة مطلقة في الحجم والقيمة فقط بل زادت أهمية التجارة بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي، كذلك الأمر بالنسبة لطبيعة المؤشرات الأخرى الخاصة بمستوى الأداء الاقتصادي وتعتبر التجارة مهمة لكافة الدول المغاربية لأنها تعتمد على(تصدير)، منتجات خام زراعية أو استخراجية، لأنه لا توجد صناعات تحويلية وهي نتاج لضعف اقتصاداتها الداخلية ومحدودية صناعاتها وهذا هو السبب في كون هذه الدول تعتمد بدرجة أساسية على الصادرات والواردات مما تنتجه هذه الصادرات من المواد الخام الأولية، فالدول المنتجة للنفط ( مثل الجزائر) تزداد فيها الصادرات عن الواردات نتيجة لارتفاع أسعار النفط وما يؤكد ذلك أن قيمة الصادرات من النفط والغاز تجاوزت (80 %) من إجمالي صادراتها الإجمالية بل ازدادت إلى نسبة أعلى من (90 %) أحيانا أخرى، مما يوضح عدم التنوع في هيكل صادراتها وتركزها في سلعة أو سلع محدودة جداً معدة للتصدير، مما ينعكس على التنوع الكبير في هيكل وارداتها فهي تستورد جميع فئات السلع تصل إلى مئات الآلاف من السلع ، فالمشروعات قامت في الدول المغاربية بشكل عشوائي وبدون تنظيم، ولم تقم على أساس تكاملي وفق ما هو متاح لها من موارد سواء إن كانت بشرية أو مادية أو زراعية وخلافه أي أن هذه المشروعات لم تقم على خطة لغرض الوصول إلى تبادل تجاري بيني قوي وفعال يساهم في التنمية المتوازنة لكافة الدول .

ومما سبق نرى أن زيادة المبادلات التجارية السلعية بين الدول المغاربية ضرورة ملحة لهذه الدول هي الطريق إلى التنمية الشاملة والتقدم الاقتصادي بما توفره من فرص تكاملية ما بين دولة وأخرى من هذه الدول المغاربية، فهي تفيد في توسيع السوق، والاستفادة من الثروات، والقوى العاملة ورؤوس الأموال

واختلاف تنويعها من دولة إلى أخرى، وما يحصل من تقدم في دول العالم هو نتيجة لاهتمامها بتجارتها المحلية والإقليمية والعالمية.[1]

**1. الدوافع الأساسية لنمو للتجارة البينية المغاربية:** مما لا شك فيه أنه إذا أمعنا النظر إلى التجارة البينية المغاربية فنجد أن حجمها لا يزال محدود وبنيتها غير مستقرة، ورغم وجود كل المشاكل والمعوقات التي وقفت حائلاً أمام نمو هذه التجارة بين الدول، إلا أن هناك الكثير من الدوافع الأساسية التي تهتم بنمو التجارة البينية المغاربية.وفي هذا السياق يمكننا إلقاء الضوء على أهم الدوافع لنمو التجارة البينية المغاربية:[2]

أ. باعتبار التجارة البينية هي من الأسس القوية للتكامل الاقتصادي المغاربي، فإن التكامل يساهم في زيادة حجم المبادلات التجارية البينية بين دول المغاربية، وانعكاساته على معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة للمواطن المغاربي عن طريق زيادة معدلات التوظيف وما يترتب على ذلك من حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بالمنطقة.

ب. إن النمو المتوقع في التجارة البينية المغاربية ينشط القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ت. إن اتساع حجم السوق العربية أمام الصادرات المغاربية، بفعل سياسات تحرير وتدابير تنمية التجارة تؤدي إلى تمكين التجارة من القيام بدورها كمحرك للنمو الاقتصادي، وحفز الصناعات التحولية وتحقيق اقتصاد الحجم الكبير، وتوليد الوفورات التي تزيد من القدرات التنافسية للمنتجات المغاربية.

ث. الدافع الأساسي والأهم في كل الاقتصاديات المغاربية، لتوسيع أسواقها مع تعاظم طاقتها الإنتاجية ووجود نسبة كبيرة عاطلة منها، بسبب ضيق حجم السوق على مستوى الاقتصاد الواحد من الاقتصاديات المغاربية .

ج. سياسات الحماية المطبقة في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة فيما يطلق عليها بالحماية الجديدة تدعو بقوة إلى زيادة الاهتمام بتنمية وتوسيع التجارة البينية المغاربية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك.

ح. إن زيادة التجارة البينية أصبحت ضرورة ملحة في ظل العولمة ، نظرا لتزايد التنافسية العالمية في ظل العولمة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تزايد التجارة المغاربية البينية يزيد من المنافسة بين الصناعات المغاربية وهو في حد ذاته يجعل الصناعات أكثر قدرة على المنافسة العالمية.

خ. حدوث تقارب في الأنظمة و السياسات الاقتصادية في الاقتصاديات المغاربية بعد التطبيق المتزايد لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي والتي تتجه بها جميعا نحو اقتصاديات السوق. وسياسات تحرير التجارة الدولية وبذلك تزول أو تخف إحدى العقبات التي كانت تقف أمام انطلاق ونمو التجارة المغاربية البينية .

د. تقارب النمط الاستهلاكي المغاربي من ناحية الدين، واللغة والأذواق، تشابه العادات والتقاليد الواحدة والأماني والتطلعات القومية، والتواصل الجغرافي يعطي الصناعات المغاربية خبرة نسبية وتنافسية بحيث تجعل المنتجات المغاربية أقل تنافسية فيما بينها وأكثر تنافسية للمنتجات التي تأتي من الاقتصاديات الأخرى.

ويمكن الإشارة في هذا الصد أن هناك الكثير من الدوافع الأساسية لنمو التجارة المغاربية البينية ،إلا أنه يجب على الدول المغاربية التركيز على أن تتجه إلى التنويع النسبي في الهياكل الإنتاجية والتركيب

[1] بن موسى بشير، ( 2012)، سياسة تفعيل التجارة البينية – دراسة حالة دول المغرب العربي ، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03،الجزائر، ص 64-67.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، (2003)، السوق العربية المشتركة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص 110-111.

السلعي لصادراتها مع التنوع في الصناعات التحويلية من خلال إعادة الهيكلية لحداثة في اقتصادياتها سواء من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي أو من خلال الدول البترولية ورغبتها في تنويع الاقتصاد القومي.

**2. العوامل المساعدة لنمو التجارة البينية بين الدول المغاربية ما يلي:**

**- سياسات التصحيح الاقتصادي وانعكاساتها على التجارة البينية:**أدى الاتجاه لدى أغلب الدول نحو اقتصاد السوق إلى تحرير سياسات التجارة بهدف إزالة التشوهات الناتجة عن الضوابط و الإجراءات التنفيذية التي كانت تفرض على أنظمة التجارة، وقد أدى ذلك إلى تخفيف أو إلغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات وتقليص قائمة السلع المحظورة استيرادها وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، وتقليل الامتيازات والإعفاءات الجمركية و التجارية الممنوحة من قبل السلطات إلى بعض الجهات من هيئات حكومية أو مؤسسات للقطاع العام .

**- تطور الهياكل الإنتاجية والقدرة التنافسية في ضوء التطورات الدولية :** شهدت الدول العربية بشكل عام خلال العقود الأخيرة حدوث تحولات جذرية في الهياكل الإنتاجية ، تمثلت في تنويع قواعدها الاقتصادية بتطبيق خطط تصنيع أسفرت في إنتاج سلعة واسعة من السلع المصنعة ونصف المصنعة الموجهة نحو إحلال الواردات أو التصدير الخارجي.

إلاّ أن هذه القدرات الإنتاجية لم تتمكن من الاستفادة من أسواق الدول العربية الأخرى على الوجه الملائم كمنافذ لمنتجاتها التصديرية غير التقليدية والتي يفترض أنها تمثل الأسواق الطبيعية لها، وكانت النتيجة لذلك هو اختناق الطاقات الجديدة داخل أسواق محلية محدودة وارتفاع التكلفة وحرمان المشروعات من إمكانية التطوير والتوسع بل تهديد التنمية الصناعية ، ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي وفرص العمل وتجميد رأسمال المستثمر في الصناعات الجديدة.

وهنا تظهر ضرورة الهياكل الإنتاجية للدول المغاربية وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة القدرات الإنتاجية داخل الأسواق للسلع الأخرى في جميع الأسواق الدولية ومواكبة التطورات الاقتصادية الدولية ما أمكن من أجل زيادة التجارة البينية المغاربية وزيادة معدلات المتبادل والتنمية.

**- تنمية التجارة البينية المغاربية المحررة في دعم التكامل الاقتصادي العربي :**ما من شك في أن التحرير الشامل للتجارة البينية في إطار مشروع عربي كلي للتكامل الاقتصادي من شأنه أن يعود بنتائج إيجابية لا حدود لها على الاقتصاد بكافة قطاعاته للاستفادة من إمكانية قيام سوق عربية واسعة وذلك استناداً إلى ما يمكن أن يحققه من مزايا الإنتاج الكبير إضافة إلى الدور الطبيعي للتجارة كمحرك للتنمية الاقتصادية.[1]

ومن أهم هذه النتائج إتاحة الفرصة لقوى السوق في تحقيق التكامل والتنمية، من خلال التخصص وتقسيم العمل والتشابك الإنتاجي وتحقيق تعبئة وتوزيع أفضل للموارد وتوجيهها نحو توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويرجع الاهتمام بمدخل تحرير التبادل التجاري بين الدول المغاربية باعتباره الأداة المناسبة لتحقيق التكامل والتنمية الاقتصادية.

[1] محمد عبد الرشيد علي، (2004)، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان، الأردن،ص 725-727

ويمكن القول من خلال السعي والاهتمام وراء الأهداف المرجوة من مدخل التكامل التجاري، فقد أبرمت الدول المغاربية العديد من الاتفاقيات والقرارات في مجال تحرير التجارة المغاربية البينية إضافة إلى تلك الاتفاقيات الأخرى التي تتعلق بالتبادل التجاري المغاربي، وتسهيل انسياب السلع والخدمات بين الدول المغاربية.[1]

**المطلب الرابع : واقع التجارة الخارجية للدول المغاربية**

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول المغاربية في تحرير تجارتها الخارجية وتحسينها، إلا أن مشاركتها في التجارة العالمية لا تزال ضعيفة جدا حيث تراوحت قيمتها خلال العشرية الأولى من القرن الحالي ما بين (0.1 %إلى 13 % ) من مجموع التجارة العالمية، وهو ما يدل على ضعف درجة اندماجها في السوق العالمية وقدرتها على المنافسة في ظل المعطيات الاقتصادية الحالية والصعوبات التي تواجها هذه الدول في سعيها نحو الانفتاح والمرتبطة أساسا بعدم استقرار أسعار المواد الأولية والخامات والمناجم ( البترول، الفوسفات) وسعر الدولار الأمريكي مقابل العملات الصعبة الأخرى في الأسواق الدولية ( اليورو الأوروبي، الين الياباني، والجنيه الإسترليني....) يضاف إلى ذلك مظاهر التصحر التي تعرفها هذه الدول والتي أثرت سلبا على المحصول الزراعي لها.

**1. خصائص التجارة الخارجية للدول المغاربية:** تباين أداء الدول المغاربية فيما يخص المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، والجدول الموالي يعكس لنا تطور حجم الصادرات والواردات الدول المغاربية ورصيد ميزانها التجاري خلال الفترة (2004-2014).

**الجدول رقم (04): تطور التجارة الخارجية للدول المغاربية خلال الفترة (2004-2014)**

| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات الإجمالية ( فوب): مليون دولار | | | | | | | | | | | |
| تونس | 9 ,337 | 11,324 | 11,703 | 15,164 | 19,203 | 14,428 | 16,417 | 17,822 | 16,998 | 17,044 | 16,727 |
| الجزائر | 31,358 | 47,194 | 54,733 | 60,183 | 78,113 | 45,078 | 57,218 | 72,874 | 71,622 | 65,020 | 55,443 |
| المغرب | 9, 915 | 10,662 | 12,730 | 15,321 | 20.138 | 13,972 | 17,676 | 20,402 | 21,475 | 21,932 | 23,665 |
| الواردات الإجمالية ( سيف): مليون دولار | | | | | | | | | | | |
| تونس | 12, 363 | 14,231 | 15,425 | 19,092 | 24,568 | 19,177 | 22,209 | 23,933 | 24,445 | 24,309 | 24,756 |
| الجزائر | 17, 378 | 20,145 | 20,680 | 25,992 | 37,444 | 36,754 | 37,805 | 46,459 | 44,694 | 52,040 | 60,246 |
| المغرب | 17,814 | 20,372 | 23,938 | 31,894 | 42,068 | 32,636 | 35,494 | 41,712 | 44,946 | 45,293 | 45,565 |
| رصيد الميزان التجاري: مليون دولار | | | | | | | | | | | |
| تونس | -3,025 | -2,907 | -3,722 | -3,927 | -5,365 | -4,749 | -5,792 | -6,111 | -7,447 | -7,265 | -8,029 |
| الجزائر | 13.979 | 27,049 | 34,053 | 34,190 | 40,669 | 8,323 | 19,412 | 26,415 | 26,928 | 12,98 | -4,803 |
| المغرب | -7,899 | -9,710 | -11,208 | -16,572 | -21,930 | -18,663 | -17,818 | -21,32 | -23,471 | -23,193 | -21,9 |
| درجة الانفتاح التجاري (بالمائة) | | | | | | | | | | | |
| تونس | 54.93 | 57.16 | 62.33 | 69.31 | 77.01 | 55.29 | 62.52 | 64.93 | 64.74 | 62.25 | 59.95 |
| الجزائر | 70.32 | 55.56 | 55.48 | 54.55 | 56.86 | 46.24 | 47.23 | 48.19 | 45.21 | 43.61 | 38.87 |
| المغرب | 22.05 | 35.02 | 37.62 | 41.62 | 48.01 | 33.45 | 39.04 | 41.55 | 45.72 | 42.92 | 43.06 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2005)، (2011)، (2014)، الملاحق الإحصائية، ص 339، 369، 477.

[1] محمد الأمين، (2007)، أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا،ص90-91

يتضح من بيانات الجدول أعلاه وجود دول حققت موازينها التجارية فائضا والمتمثلة في الدول البترولية (مثل الجزائر) بسبب ارتفاع أسعار النفط التي تضاعفت بشكل كبير إلى غاية سنة 2008. في حين حققت الدول الغير البترولية ( تونس والمغرب) عجزا في موازينها التجارية طيلة فترة الدراسة باعتبارها دولا مستوردة بصفة أساسية للنفط ومشتقاته ، متأثرة سلبا بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وفيما يلي سنوضح خصائص التجارة الخارجية لكل دولة على حدى.

**أ. التجارة اخارجية التونسية :** حقق الاقتصاد التونسي عجزا في الميزان التجاري طيلة فترة الدراسة قدر في المتوسط بـ (5.30) مليون دولار أمريكي، ليصل العجز إلى ما قيمته (8.029) مليون دولار أمريكي سنة 2014 فيما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات لنفس السنة معدل( 67.6%) وذلك رغم الزيادة المحققة في قيمة الصادرات والتي انتقلت من (9,337) مليون دولار أمريكي سنة 2004 إلى(19,203) مليون دولار أمريكي سنة 2008. وقد كان المصدر الأساسي لهذه الزيادة ارتفاع أسعار الفوسفات مما سمح بتحقيق زيادة في مداخيل صادرات المنتجات الفوسفاتية بنسبة (13.4%) ما بين عامي 2007-2008، وفي المقابل تزايدت واردات تونس سنة 2008 بنسبة (28.7%) نتيجة لارتفاع حصيلة الواردات الطاقوية التي ترافقت مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية في الفترة التي سبقت الأزمة العالمية .

وللإشارة فإن عجز الميزان التجاري تزايد ابتداءا من سنة 2008 نتيجة الأزمة العالمية وكذا الاضطراب السياسي الذي شهدته تونس بعدما كان العجز متناقصا خلال السنوات التي سبقت الأزمة.

وتتميز التجارة الخارجية التونسية هي الأخرى بنوع من التنوع السلعي، سواء من حيث الصادرات، إذ نجدها تصدر منتجات النسيج و الجلود بمتوسط (45 %) و منتجات الصناعات الميكانيكية و الكهربائية بنسبة (13%) و منتجات أخرى بنسبة ( 8 %)، أما الواردات التونسية تعتمد أساسا على استيراد التجهيزات بمتوسط (25 %) و السلع الاستهلاكية بمتوسط (30 % ) و المنتجات النصف مصنعة و المواد الأولية بنسبة (30%) و المنتجات الغذائية و الطاقوية بنسبة (7 %).

أما التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التونسية، فتتم أغلبية المبادلات التونسية مع الاتحاد الأوروبي إذ يزودها بحوالي( 60.85%) من مجموع وارداتها، و يمتص حوالي (75.54 %) من إجمالي صادراتها، و من أهم متعامليها نجد : فرنسا و إيطاليا و ألمانيا، في حين تبقى التجارة التونسية مع الدول المغاربية ضعيفة لا تتجاوز معدل (5.74 %) من مجموع الواردات و (8.41% )من مجموع صادراتها.[1]

يمكن القول أن الاقتصاد التونسي هو الأخر يتميز بتركيز وارداته وكذا صادراته على المتعامل التقليدي الأوروبي الذي تحتل فيه فرنسا الصدارة.

[1] النشرة الإحصائية السنوية (2010-2014)، (2006-2010)، (2002-2006)/ إحصائيات تونس، المعهد الوطني للإحصاء، (تونس) ص 236، 246، 232"، من الموقع الإلكتروني: (http://www.ins.tn/ar ) تم الاطلاع عليه يوم 2016/02/15 .

**ب. التجارة الخارجية الجزائرية :** إن المتأمل لحصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (2004-2014) يجد أن الميزان التجاري الجزائري سجل رصيدا موجبا على طول هذه الفترة ماعدا السنة الأخيرة وقد عرف تزايدا مستمرا خلال السنوات الخمس الأولى من الدراسة حيث انتقل من (13.979) مليون دولار سنة2004 إلى (40.669) مليون دولار سنة 2008 نتيجة التزايد الكبير لإجمالي قيمة صادراتها والتي انتقلت من (31.358) مليون دولار سنة 2004 إلى (78.113) مليون دولار سنة 2008 أي أكثر من ثلاثة أضعاف، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط التي تشكل أهم الصادرات الجزائرية بنسبة ( 96%) لقطاع المحروقات. وأمام تراجع عائدات المحروقات إبتداءا من الثلاثي الرابع من عام 2008 تأثرا بالأزمة العالمية والذي استمر إلى غاية الثلاثي الثاني من عام 2009 أين شهدت عائدات المحروقات أدنى مستوى لها تراجعت قيمة الصادرات الجزائرية سنة 2009 بمعدل( 42.29%) عما كانت عليه سنة 2008.

وفي المقابل عرفت الواردات الجزائرية تزايدا معتبرا قادته الزيادة في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية جراء الأزمتين العالمية والغذائية ممل جعل فاتورة الغذاء ترتفع سنة 2008 لتمثل نسبة (17%) من إجمالي الواردات، إضافة إلى ارتفاع وارداتها من المواد نصف المصنعة لتمثل نسبة (24.71 %) من مجموع الواردات ليبلغ مجموع الواردات عام 2008 حوالي (37.444) مليون دولار أمريكي واستمر هذا النمو في الواردات لتصل قيمتها سنة 2014 إلى ( 60,246) مليون دولار أمريكي.

ومع تبعات الأزمة المالية العالمية وانخفاض قيمة الصادرات مقابل ارتفاع قيمة الواردات، عرف الميزان التجاري انخفاضا شديدا في سنة الأخيرة من الدراسة وقد سجل عجزا قدرب (4.803) مليون دولار أمريكي.

وتتميز التجارة الخارجية الجزائرية، بتركز كبير من حيث الصادرات، التي تعتمد على تصدير المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) تعتمد في المتوسط على نسبة (96 %) في حين تبقى صادراتها خارج قطاع المحروقات هامشية و لا تتجاوز في المتوسط نسبة ( 4% ) من إجمالي الصادرات الجزائرية .

و في هذا الشأن نجد أن السلطات الجزائرية تسعى جاهدة إلى انتهاج سياسة محفزة لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وهي تتكون أساسا من المواد المصنعة بمعدل (2.1 %) من مجموع الصادرات، والمواد الغذائية بمعدل (0.7 %) ثم المواد الخام بمعدل( 0.26%) في حين تستورد السلع التجهيزية بنسبة (30%) و حوالي( 30 %) من مواد غذائية ( خاصة الحبوب و السميد و الحليب و السكر و القهوة ....) و (35%) منتجات نصف مصنعة ( الخشب، و الأنابيب، و صفائح الحديد....).[1]

[1] محمد الشريف المنصوري ،(2009) ، مرجع سبق ذكره ،ص 153.

أما من حيث التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية، فتظهر المكانة الهامة التي يحتلها بلدان الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية الجزائرية، إذ يمتص في المتوسط حوالي( 53.89 %) من الصادرات الجزائرية وتأتي على رأس القائمة كل من إيطاليا ثم إسبانيا تليها فرنسا وبريطانيا و يزود الاقتصاد الجزائري بحوالي(52.41 %) في المتوسط من مختلف أنواع السلع المستوردة حيث تعتبر فرنسا الممول الأول للجزائر، وتأتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية كثاني شريك مستورد من الجزائر بعد الاتحاد الأوروبي. في حين تبقى مبادلاتها التجارية مع الدول المغاربية والمنطقة العربية ضعيفة جدا.[1] تدل الأرقام أعلاه على أن المبادلات التجارية الجزائرية تفتقر إلى التنوع من ناحية التوزيع الجغرافي حيث بقيت الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على الشريك التجاري التقليدي والمتمثل في الدول الأوروبية خاصة فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن عدم تنوع الأسواق الجزائرية لم يكن بسبب العلاقات التقليدية مع تلك الدول وإنما كان السبب الرئيسي هو عدم تنوع صادراتها.

**ج. التجارة الخارجية المغربية :** عرف الميزان التجاري المغربي عجزا بنيويا طيلة الفترة 2004-2014، وترجع أسباب هذا العجز إلى أن المغرب بلد مستورد للنفط ومشتقاته مما أثر سلبا على فاتورة الواردات المغربية التي ارتفعت بمعدل متوسط قدر ب (34.68 %) وهذا جراء الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط وكذا ارتفاع الفاتورة الغذائية عقب الأزمة الغذائية، وذلك على الرغم من ارتفاع حجم الصادرات المغربية خلال نفس الفترة بمعدل متوسط (17.08 % ) باستثناء التراجع المسجل سنة 2009.

وتتميز التجارة الخارجية المغربية بنوع من التنوع، خاصة من حيث الصادرات، فنجد المغرب يصدر المنتجات الزراعية و الغذائية في المتوسط حوالي (30% ) ومنتجات الاستهلاك النهائية (الألبسة و الجلود و الأحذية و المنتجات الصيدلانية و مستحضرات التجميل...) بنسبة حوالي (30%) أيضا و المنتجات النصف مصنعة و خاصة مشتقات الفوسفات بنسبة حوالي (22%) ، أما الواردات المغربية فتعتمد أساسا على استيراد التجهيزات النهائية بمتوسط (28 %) و المنتجات النصف مصنعة بمتوسط(22 %) و المواد الخام (الكبريت و الألياف النسيجية) بمتوسط (10 %) والمنتجات الغذائية بمتوسط(15 %) و المنتجات الطاقوية بمتوسط (15 %) و المنتجات الاستهلاكية النهائية بمتوسط (10%).[2]

أما من حيث التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المغربية، نجد المكانة الهامة التي يحتلها الاتحاد الأوروبي، الذي يمتص حوالي في المتوسط (65.29%) من إجمالي الصادرات المغربية، و يزوده في المتوسط بحوالي (51.36%) من السلع المستوردة، و من أهم هؤلاء المتعاملين نجد : فرنسا وإسبانيا

[1] Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014, collection statistiques, série n°84, p 14-89. ONS, (Algérie), sur le site ( http://www.ons.dz ) vu le : 18/02/2016.

[2] محمد الشريف المنصوري ،(2009)، مرجع سبق ذكره ، ص 155.

و إيطاليا. كما بلغت حصة الصين من الواردات نسبة مهمة بمعدل (6.35%) في المتوسط تليها الولايات المتحدة الأمريكية بمتوسط (6 % ) كما عرفت الصادرات المغربية نحو الولايات المتحدة الأمريكية نموا معتبرا قدر في المتوسط ب( 3.43 % )، وتعتبر المملكة العربية السعودية الشريك العربي الأول والرابع عالميا بحوالي (5.99 %)من الواردات المغربية.[1]

ما يلاحظ على بعض صادرات الدول المغاربية هو الهيمنة لقطاع المحروقات على مبادلاتها الخارجية ( كالجزائر)، مما جعل اقتصاديات هذه الأخيرة تتأثر إلى حد كبير بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في السوق العالمية، وبذلك أصبح إلزاما على هذه الدول أن تعمل على تنويع اقتصادياتها بالشكل الذي ينعكس إيجابا على تنويع مصادر الدخل الوطني فيها، في حين تعرف كل من تونس والمغرب تنوع نسبي في صادراتها أما فيما يخص الواردات فهي تتعلق أساسا بالمواد الغذائية والمنتجات الوسيطية المستعملة كمدخلات في صناعة منتجات أخرى نهائية، والمنتجات الصناعية ويضاف إلى هذا البترول بالنسبة للمغرب.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التجارة الخارجية للدول المغاربية، سواء النفطية (كالجزائر) أو غير النفطية ( كتونس و المغرب)، ترتبط بصورة وثيقة مع الدول المتقدمة وعلى وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي، في حين أن الدول النامية – بما فيها الدول العربية أو المغاربية – تساهم بنسب قليلة جدا في تجارتها الخارجية، وقد يعود سبب الارتباط الوثيق بالدول المتقدمة – والأوروبية خاصة– إلى طبيعة الصادرات المغاربية، وإلى الموقع الجغرافي والروابط التاريخية التي تربط الدول المغاربية ببعض دول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يجعل الاقتصاديات المغاربية في وضع اقتصادي خطير في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة.

**2. التجارة البينية للدول المغاربية:** يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (05) أن المبادلات التجارية البينية ما بين الدول المغاربية محدودة جدا مقارنة بإجمالي مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي، حيث تتميز حصيلة الصادرات والواردات السلعية لكل بلد على حدا في علاقته التجارية مع الدول المغاربية الأخرى بالضعف والتقلب إذ لم تتجاوز في أحسن الأحوال( 4 %إلى 8%) إلى جانب هذا فهي غير منتظمة، تزيد نوعا ما في فترات وتكاد تنعدم في فترات أخرى.

[1] جدول المؤشرات الاقتصادية الكلية " التبادلات الخارجية"، وزارة الاقتصاد والمالية، (المغرب)، ص 9-11، من الموقع الإلكتروني http://www.finance.gov.ma ( ) تم الاطلاع عليه يوم 2016/02/22.

## الجدول رقم (05) : اتجاه صادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول المغاربية ما بين (2004-2014) (%)

| السنوات | تونس | | | | | | الجزائر | | | | | | المغرب | | | | | | المجموع | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 |
| تونس | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| الصادرات | | | | | | | 16.0 | 17.3 | 21.74 | 27.18 | 26.65 | 26.62 | 11.3 | 9.9 | 12.47 | 13.28 | 11.72 | 10.05 | 27.3 | 27.2 | 34.48 | 40.46 | 38 ,37 | 36 ,67 |
| الواردات | | | | | | | 9.0 | 14.1 | 26.70 | 39.66 | 45.78 | 48.68 | 7.5 | 5.1 | 3.30 | 6.32 | 6.04 | 4.85 | 16.5 | 19.1 | 30.00 | 45.98 | 51,82 | 53,53 |
| الجزائر | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| الصادرات | 17.0 | 18.5 | 33.71 | 33.66 | 33.18 | 49.53 | | | | | | | 24.5 | 33.9 | 27.93 | 31.60 | 32.42 | 37.11 | 41,5 | 52,4 | 61,64 | 65,26 | 65,60 | 86,64 |
| الواردات | 16.1 | 23.5 | 26.81 | 22.34 | 18.05 | 13.57 | | | | | | | 5.4 | 6.9 | 7.93 | 7.95 | 12.30 | 6.59 | 21,5 | 30.4 | 33,74 | 30,29 | 30,35 | 20,16 |
| المغرب | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| الصادرات | 19.0 | 19.8 | 12.01 | 16.22 | 10.09 | 9.48 | 12.7 | 12.8 | 15.11 | 15.76 | 18.96 | 18.95 | | | | | | | 31,7 | 32,6 | 27,12 | 31,98 | 29,05 | 28,43 |
| الواردات | 5.5 | 4.9 | 4.55 | 5.28 | 3.59 | 3.32 | 10.3 | 16.6 | 15.09 | 17.67 | 16.80 | 21.42 | | | | | | | 15,8 | 21,5 | 19,64 | 22,95 | 20,39 | 24,74 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2005)، (2007)، (2009)، (2011)، (2013)، (2015) الملاحق الإحصائية، ص 17، 170، 354، 376، 486،422.

تأتي الجزائر في المرتبة الأولى من حيث صادراتها المغاربية حيث وصلت صادراتها نحو الدول المغاربية لسنة 2014 في المجموع إلى (86.64%) من إجمالي صادراتها إلى الخارج خاصة باتجاه تونس بمعدل (49.53%) أما وارداتها من الدول المغاربية فبلغت عند نفس السنة في المجموع(20.16 %)من مجموع وارداتها إلى الخارج وتأتي أغلبها من تونس بمعدل (13.57%) من مجموع وارداتها تم تأتي تونس في المرتبة الثانية بصادراتها نحو الأسواق المغاربية محل الدراسة قدرت بمجموعها ب (36.67 %)من إجمالي صادراتها خاصة نحو الجزائر في حين وصلت وارداتها من الدول المغاربية في المجموع (53.53%) من إجمالي وارداتها وتأتي معظمها من الجزائر بمعدل (48.68%) من مجموع الواردات في حين تحتل المغرب المرتبة الثالثة من حيث معدل تجارتها البينية بمعدل ( 28.48 %) من مجموع صادراتها إلى الخارج و( 24.74 %)من مجموع وارداتها إلى الخارج وتعتبر الجزائر الدولة الأكثر تعاملا مع تونس استيرادا وتصديرا مقارنة مع المغرب.

فإذا ما لاحظنا التجارة البينية في المنطقة المغاربية يظهر ما يلي: [1]

تبقى المبادلات المحققة من طرف الجزائر على مستوى المنطقة، و خارج قطاع المحروقات هامشية كما نجد أن المملكة المغربية غائبة في السوق التونسية بالرغم من الميزة النسبية التي تتوفر عليها في بعض المنتجات لاسيما المنتجات البحرية ، حيث تستوردها تونس من ايطاليا.

فعلى الرغم من القرابة الجغرافية، فان صادرات الجزائر من المحروقات لا تمثل سوى (5 %) من واردات المغرب. كما لم تمثل المواد الغذائية المغربية المسوقة في السوق الجزائرية سوى (0.6 %) من إجمالي صادرات المغرب من هذه المواد و ( 0.3 %) من واردات الجزائر الغذائية، في وقت أن هذه المواد تصل إلى الجزائر بنسبة (40 %) في كل من فرنسا و اسبانيا.

كما أن غالبية واردات الجزائر من المواد النسيجية تأتيها من تركيا و الصين و اسبانيا، في وقت أن المغرب و تونس تبقى تقريبا غائبة في السوق الجزائرية، حيث أن نصيبها من هذه السوق لا تتجاوز على التوالي (0.9 %) و ( 0.8 %) من واردات الجزائر من المنتجات النسيجية من كل من المغرب و تونس، و هو ما يعادل ( 0.3 %) من الصادرات الإجمالية للمنتجات النسيجية المغربية و (0,1 %) من المنتجات التونسية.

من خلال تحليلنا للتجارة الخارجية للدول المغاربية يظهر لنا أن الاقتصاديات الريعية تعتمد أساسا في إيراداتها من العملة الصعبة على صادراتها من المواد الأولية ( باستثناء تونس والمغرب التي تعرف تنوع نسبي في صادراتها ( حيث تمتلك ميزة نسبية في المجال الفلاحي والمنتجات النسيجية).

ويعود ضعف المبادلات التجارية البينية المغاربية أساسا إلى تشابه نوعا ما المنتجات المنتجة والمصدرة خاصة في المجال الزراعي لكل من تونس والمغرب، وبشكل أقل الجزائر، لتشابه الظروف

[1] Direction de la politique économique générale, (2003), « enjeux sur le maroc de l'élargissement de l'union européenne à l'est » document de travail n°87 ministère des finances et de la privatisation,maroc. p17

الطبيعية و المناخية، إضافة إلى حدة تصاعد مبادلاتها التجارية نحو الشمال خاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتي تعتبر من الأسواق الرئيسية للدول المغاربية حيث تمتص حوالي ( 80%) من وارداتها المختلفة لمختلف السلع.[1]

أما عن هيكل المبادلات البينية المغاربية وطبيعتها، فيتم توضيحها من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (06): طبيعة المبادلات التجارية البينية المغاربية**

| البلد | الصادرات | الواردات |
|---|---|---|
| **تونس** | • منتجات مصنعة<br>• مشتقات الحديد، معدات النقل، النسيج<br>• منتجات الصناعة الغذائية، فرينة، عجائن، مصبرات | • مشتقات البترول والغاز |
| **الجزائر** | • مواد أولية أكثر من (50 %) مكونة من محروقات والغاز<br>• مواد أساسية للاستغلال الصناعي مشتقات الحديد، كبريت، الجبس<br>وبدرجة أقل:<br>• منتجات مصنعة، معدات نقل، ومعدات فلاحية<br>• منتجات الصناعات الكيميائية (للاستغلال المنزلي) | • المواد الأولية غير الغذائية وغير الطاقوية: خيوط ونسيج<br>• منتجات مصنعة، إسمنت ومشتقات الحديد<br>• منتجات الصيد البحري |
| **المغرب** | • منتجات مصنعة: خيوط نسيج، أدوية، أسمدة مصنعة، ملابس وأحذية<br>• مواد غذائية<br>• وبدرجة أقل: مواد أولية ( رصاص، فوسفات) | • البترول<br>• منتجات تامة: إلكترو منزلية، جرارات فلاحية<br>• منتجات نصف مصنعة: إسمنت ومشتقات الحديد الصلب |

المصدر: عبد الباري شوشان الزني،(2008)، التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية العدد 05، طرابلس، ص 46.

يسمح لنا الجدول بمعرفة طبيعة المنتجات المتبادلة بين البلدان المغاربية وإذا نظرنا إلى هذه المبادلات بين كل بلدين نجدها كالتالي:[2]

- **المبادلات بين المغرب والجزائر**: تلخصت المبيعات الجزائرية للمغرب من منتوجات الطاقة والتمور وأجزاء من الحديد، والفولاذ المصفحة، ومواد غذائية وأسمدة طبيعية وكيماويات ومنتوجات خام من أصل معدني، في حين أن الواردات الجزائرية من المغرب تتسم بتنوع نسبي

[1] محمد الشريف منصوري، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 152.
[2] محمد الأمين، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 84- 85 .

من أصناف المنتوجات، الأدوية، مواد غذائية، الرصاص الخام، عجين الورق، مواد استهلاكية مختلفة.

- **أما المبادلات بين المغرب وتونس**: فيعتمد هيكلها السلعي على بنود متنوعة حيث تتكون الصادرات التونسية من المواد الكيماوية والمواد الغذائية وأسمنت هيدرولي والزيوت النباتية، مواد الاستهلاك نهائية، وشبابيك وأنابيب معدنية خاصة بالبناء، وملابس من القطن، ومنتوجات خزف والتمور....أما المبيعات المغربية إلى تونس فتضم زيوت النفط، ومنتوجات غذائية ، وعجين ورق وأنصاف المنتوجات ومنتوجات استهلاك نهائية، والأدوية وقطع غيار السيارات.....
- **المبادلات بين الجزائر وتونس:** فتتسم مشتريات الجزائر من تونس بتنوع نسبي إذ تشمل منتوجات الصناعات الكيماوية ومواد البناء ( خاصة الإسمنت الأبيض)، جلود وجلود خام، آلات ومحركات خشب. أما الصادرات الجزائرية إلى تونس فتتمثل أساسا في قطاع الهيدروكربونات والمنتوجات الكيماوية والبلاستيكية.

ومنه يمكن القول أن المبادلات التجارية للجزائر مع الدول المغاربية ضعيفة جدا، وتأخذ الواردات الجزء الأكبر من هذه المبادلات، أما بالنسبة للصادرات فهي ضعيفة من حيث تنوعها ، حيث تركز فقط على منتوجات المحروقات المتجهة إلى المغرب.

ضف إلى ذلك وجود مبادلات غير رسمية ذات ديناميكية معتبرة ما بين الدول المغاربية هي تعبير تجاري عن اقتصاد خفي حيوي في المنطقة. بحيث هناك قناتين لهذه التجارة من جهة، التهريب التقليدي أين تنظم الشبكات حول المدن والقرى في المناطق الحدودية ( الجوارية) والتي تستفيد في بعض الأحيان من تعاون السلطات الجمركية، لتتشكل صعوبة في بعض الحالات لتمييز التدفقات السلعية التي تتخذ هذه القنوات غير الرسمية فإذا استثنينا تجارة المنتجات غير الشرعية، كتهريب المخدرات التي لا تشكل تجارة بينية مغاربية حقيقية، فإن النشاطات والسلع التي يتم مبادلتها بشكل غير رسمي تتنوع وتتعلق ب:

السلع الآتية من منطقتي سبته ومليلة على الساحل المغربي والتي توزع على كامل المغرب العربي والتي تشمل العديد من المنتجات من المصبرات الغذائية، الملابس، المنتجات الإلكترونية ، الأجهزة المنزلية، العطور، السجائر والكحول، المنتجات الرفيعة والمعادن النفيسة، حيث أن الرسوم المختلفة بين الدول المغاربية تؤدي إلى حركة جوارية عبر الحدود.

**المبحث الثالث : النمو الاقتصادي في الدول المغاربية وأثر التجارة البينية عليه:**

سنتناول في هذا المبحث تحليلا للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة على امتداد الفترة (2004-2014) ، مرورا بتحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي، وأخيرا تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي حسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتطورها على امتداد فترة الدراسة تم نقوم بتحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي لكل بلد.

**المطلب الأول: تحليل النمو الاقتصادي في الدول المغاربية**

**1. تحليل النمو الاقتصادي في تونس:** سنتناول في ما يأتي تحليلا للنمو الاقتصادي في تونس وذلك من خلال تحليل المؤشرات الكبرى للنمو الاقتصادي وبنية الناتج المحلي الإجمالي.

تميزت معدلات النمو في تونس خلال فترة الدراسة بالتذبذب بشكل عام حيث لم يعرف النمو اتجاها معينا، ولكن قبل معرفة تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة سوف نتعرض لاستراتيجية دعم النمو الاقتصادي التي عرفتها تونس.

**1.1 استراتيجية دعم النمو الاقتصادي في تونس**: تمكنت السياسات المتخذة في تونس في جانب تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم النمو من تحقيق نتائج إيجابية انعكست على النمو الاقتصادي وخاصة خلال العشرية الأخيرة، معتمدة على الانفتاح الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية واعتمدت على معادلة مفادها السيطرة السياسية المطلقة والنمو الاقتصادي المتواصل يساوي الاستقرار الاقتصادي، وقد أعطت هذه القناعة نتائجها حتى الآن رغم الصعوبات والتقلبات الظرفية الداخلية والخارجية.

ومعالم هذا التحول اتضحت من خلال إرساء قواعد السوق والانفتاح على الخارج، وبالتالي أسست لتنوع السوق الاقتصادي وتأهيله اعتمادا على الإصلاحات الهيكلية الواسعة والعميقة، كما أن إجراء تنمية الاقتصاد جاءت ضمن رؤية اقتصادية اختارت الاعتماد من جديد على مجموعة من الخطط التنموية وعلى مراحل كان أخرها المخطط العاشر الذي يغطي الفترة (2000-2006)، كما تعمل تونس في السنوات الحالية وخاصة فترة المخطط الحادي عشر (2007-2016)، وهو مخطط تقوم بتنفيذه تونس حاليا في سنوات ملائمة من تكريس الاندماج الاقتصادي ضمن المحيط العالمي و البيئة الخارجية، وبالتالي تسريع نسق النمو استجابة لتحديات التشغيل، خاصة في ظل الظروف التي تعيشها تونس حاليا، حيث شهدت جميع المؤشرات الاقتصادية علامات سلبية بعد الاضطراب السياسي الذي شهدته تونس منذ 2011، وأصبحت تركز تونس جهودها على تخفيض معدلات البطالة، رفع معدلات النمو وجذب الاستثمارات الأجنبية من جديد.[1]

[1] حاكمي بوحفص، (2009)، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب وتونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الجزائر، ص15- 16.

ولقد عاشت تونس بعد الثورة وضعا اقتصاديا استثنائيا، حيث انكمش الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ( 2,2% ) مع نهاية عام 2011، أولها تدهور الأوضاع الأمنية التي أدت إلى انخفاض حاد في العائدات السياحية، وفي الاستثمار الأجنبي المباشر، ثانيا عودة الأيادي العاملة التونسية من ليبيا بعد تدهور الأوضاع الأمنية هناك، مما تسبب في ارتفاع معدل البطالة لتبلغ( 19 % ) في عام 2011 وأخيرا حالة الركود الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد الأوروبي، نتيجة لتطور أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، التي يرتبط الاقتصاد التونسي باقتصاداتها ارتباطا وثيقا مما انعكس على الصادرات التونسية، وتفاقم العجز في الميزان التجاري، وانخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي.[1] وكلها مؤشرات أثرت على استراتيجية دعم النمو في الاقتصاد التونسي، خاصة مع انخفاض التمويل الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

**2.1 تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في تونس بين (2004-2014):**من أجل تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في تونس ارتأينا أن تمتد فترة الدراسة من سنة (2004-2014)، ويتم التحليل بالاعتماد على مؤشرات أساسية في التحليل هي الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج باعتبارهما من أكثر المعايير استخداما ثم معدل نمو كل منهما من أجل تحليل أكثر ديناميكية.

**1.2.1 تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي بين (2004-2014)**

تشير معطيات الجدول رقم(07) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي التونسي في هذه الفترة قد واصل ارتفاعه من دون تراجع ، وقد رافق ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا مهما على مستوى نصيب الفرد التونسي من الناتج حيث سجل أعلى قيمة له في سنة 2008 عند مستوى (4342,82) مليون دولار وذلك ما يبينه السطر الثاني من الجدول أدناه.

**الجدول رقم (07): تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في تونس (2004-2014)**

| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي ) | 28.251 | 32.256 | 31.147 | 35.65 | 40.885 | 43.433 | 44.017 | 45.874 | 45.134 | 46.903 | 48.544 |
| الناتج المحلي الإجمالي للفرد( مليون دولار أمريكي) | 3139,53 | 3217.96 | 3394,42 | 3805,15 | 4342,82 | 4162,5 | 4176,61 | 4298,09 | 4187,54 | 4309,99 | 4420,69 |
| النمو الاقتصادي (%) | 6.2 | 3.5 | 5.2 | 6.7 | 4.2 | 3 | 3.5 | 1.9- | 4.1 | 2.9 | 2.7 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- قاعدة بيانات البنك الدولي
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2005)،(2014)،الملاحق الإحصائية،ص266، 386.

[1] معز العبيدي،(2013)، تحديات تمويل الاقتصاد التونسي في خضم الانتقال الديمقراطي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص باقتصاديات الربيع العربي، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 335.

بخصوص معدلات النمو في هذه الفترة فقد عرفت مستويات مهمة ولكن بصفة متذبذبة مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2007 بنسبة ( 6.7 %) فيما عرفت أدنى قيمة لها سنة 2011 بنسبة ( - 1.9 %) بسبب الأزمة السياسية التي عاشتها البلاد آنذاك.

### 2.2.1 تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي التونسي

يكون تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي التونسي من خلال الشكل الاتي:

**الشكل رقم (08) : توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي التونسي للفترة 2004-2014** (%)

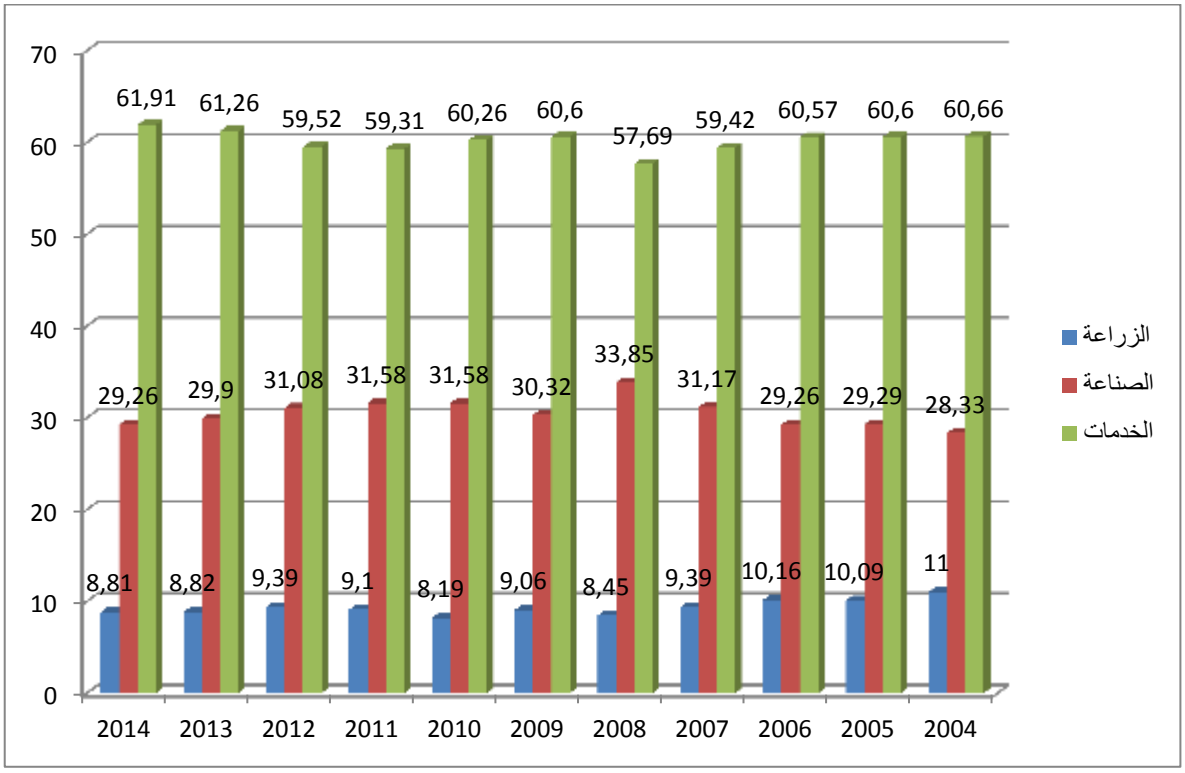


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل تبين لنا ما يلي: فيما يخص مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي التونسي خلال فترة الدراسة أن قطاع الخدمات يبقى أكثر القطاعات مساهمة في الناتج، حيث حقق زيادة مهمة مسجلا أعلى نسبة له سنة 2006 في حدود( 60.57%)، وكانت المساهمة السنوية للخدمات في الناتج المحلي التونسي بمتوسط (60 %)، وتبقى مساهمة القطاع الصناعي متوسطة بمتوسط (30.50%) أما القطاع الزراعي فكانت مساهمته ضئيلة جدا في حدود (9.31%).

**2. تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر:** عرف الاقتصاد الجزائري ثلاثة مراحل رئيسية منذ الاستقلال وكل تلك المراحل تميزت بسياسات اقتصادية تهدف إلى رفع الناتج المحلي وتحقيق معدلات نمو موجبة كجزء من محاور التنمية الاقتصادية المنتشرة في البلد.

ونحاول من خلال هذه الفقرة تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر متقيدين في ذلك بفترة الدراسة.

## 1.2 تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر بين (2004-2014)

### 1.1.2 تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي بين (2004-2014 )

تشير معطيات الجدول رقم (08) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الجزائري في هذه الفترة قد واصل ارتفاعه من دون تراجع باستثناء الانخفاض الطفيف الذي سجله سنة 2009 عند مستوى (161.159 ) مليون دولار، وهذا بفعل الأزمة المالية العالمية، وقد رافق ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا مهما على مستوى نصيب الفرد الجزائري من الناتج، حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2012 عند مستوى (5447,4) مليون دولار وذلك ما يبينه السطر الثاني من الجدول أدناه.

**الجدول رقم (08): تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر (2004-2014)**

| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي ) | 56.948 | 103.071 | 117.288 | 134.143 | 170.3 | 137.212 | 161.159 | 199.395 | 207.807 | 208.73 | 220.91 |
| الناتج المحلي الإجمالي للفرد( مليون دولار أمريكي) | 2600 | 3102,03 | 3467,54 | 3939,55 | 4912,25 | 3875,82 | 4473,48 | 5447,4 | 5583,61 | 5491,61 | 5481,06 |
| النمو الاقتصادي (%) | 4.3 | 5.9 | 1.7 | 3.4 | 2 | 1.6 | 3.6 | 2.8 | 3.3 | 2.8 | 3.8 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- قاعدة بيانات البنك الدولي
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2005)،(2014) الملاحق الإحصائية ص266،386..

أما بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي فقد عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2005 بنسبة ( 5.9%) لتعود إلى الانخفاض إلى مستويات متدنية خاصة مع نهاية العشرية ما بين ( 2% إلى 3%) وذلك بفعل الأزمة المالية العالمية التي رافقها انخفاض شديد في أسعار البترول التي سجلت خلال الثلاثي الأول من عام 2009 متوسط قدره (43) دولار للبرميل[1] ، ثم تعود معدلات النمو إلى التحسن بصفة متذبذبة وهذا راجع إلى عودة تحسن أسعار البترول من جديد.

ولقد شهدت هذه الفترة (2004-2014) برنامجين اقتصاديين مهمين وهما برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009 ) و برنامج توطيد النمو (2010-2014) ، والذي كان له أثر كبير على معدلات النمو والبطالة في الجزائر وبعث النشاط الاقتصادي.

وعموما فإن استراتيجية دعم النمو الاقتصادي في الجزائر في الآونة الأخيرة ، تندرج على المستوى الداخلي من خلال البرامج المطروحة برنامج الإنعاش خلال (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، التي تسعى إلى دعم النمو خارج الميزانية من

[1] عمار عماري، (2009)، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، 20-21 أيام أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 453.

خلال دعم المشاريع والنشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل، وذلك حتى يتم تحقيق نمو اقتصادي حقيقي بعيدا عن التأثر بأسعار النفط وقطاع المحروقات عموما.[1]

### 2.1.2 تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي الجزائري

نقوم فيما يلي بتحليل بنية الناتج المحلي من خلال تحليل مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي والشكل التالي يبين ذلك:

**الشكل رقم (09) : توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الجزائري للفترة 2004-2014 (%)**

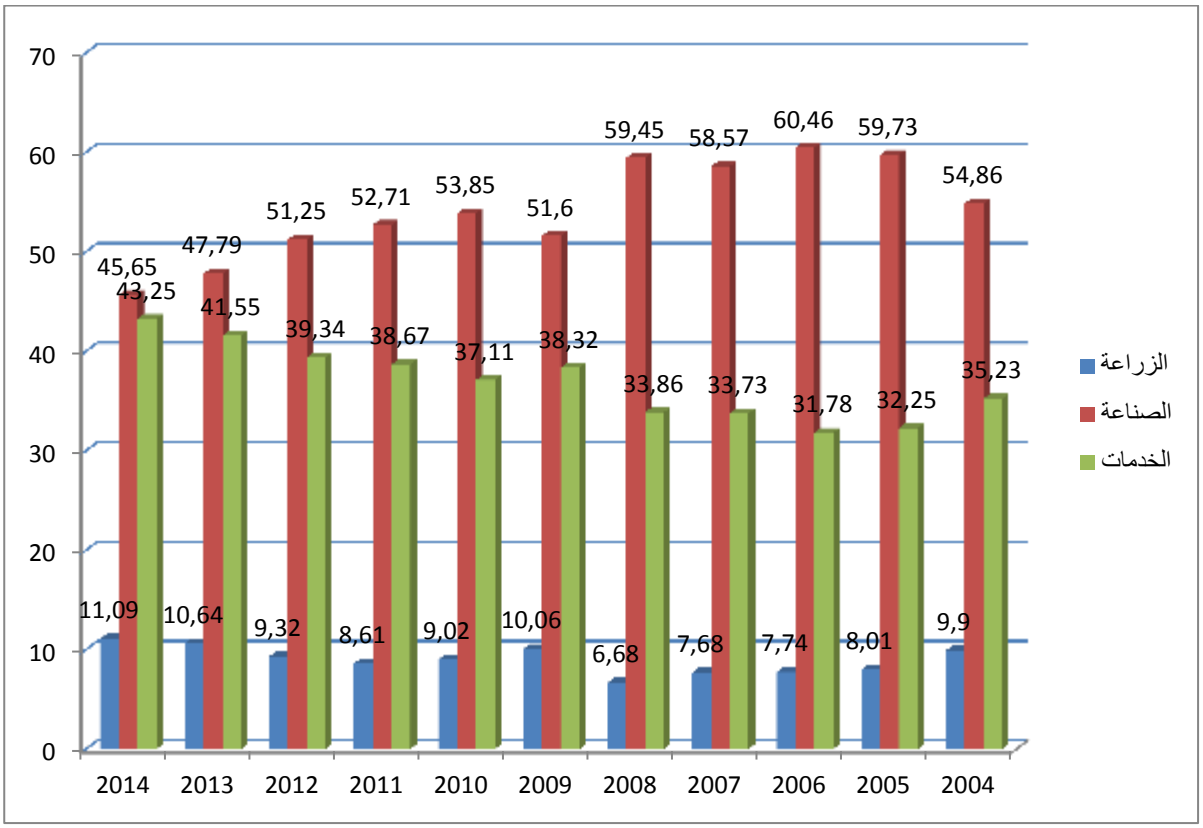


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من الشكل رقم (09) يبدو أن القطاع الصناعي بفروعه لا يزال يهيمن على الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال النسب المرتفعة التي سجلها خلال فترة الدراسة، حيث حقق أعلى نسبة له سنة 2006 بمقدار( 60.46 %) من الناتج، وكان متوسط مساهمته في حدود (54.17 % ) في حين سجل كل من قطاع الخدمات والزراعة متوسطا سنويا بنسبة ( 36.82 % ) و( 8.98 %) على التوالي.

**3. تحليل النمو الاقتصادي في المغرب:** سعت المغرب من خلال التوجه النظامي نحو السياحة الفلاحة والتصنيع إلى تنويع هيكلها الاقتصادي، ولجأت بذلك من خلال الإصلاحات التي قامت بها إلى التموقع في إطار يجعلها وجهة ممتازة وجذابة لرؤوس الأموال الأجنبية والمهارات والأنشطة الجديدة ولقد تم الشروع في تحقيق هذه الاستراتيجيات لرسم الرؤوس الخمسة المحركة للنمو الاقتصادي في

[1] حاكمي بوحفص، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 15.

المغرب والتي ترتكز على الصناعة، السياحة، التجارة، الفلاحة، والبنى التحتية وإذا ما نظرنا إلى معدلات النمو الاقتصادي في المغرب نلاحظ أنها لم تستقر طيلة فترة الدراسة ولكن قبل معرفة تطور معدلات النمو الاقتصادي في المغرب خلال فترة الدراسة سوف نستعرض أهم استراتيجية دعم النمو الاقتصادي التي عرفها البلد.

**1.3 استراتيجية دعم النمو الاقتصادي في المغرب:** بعد تجربة المغرب مع برامج الإصلاحات الاقتصادية بكل نتائجها وانعكاساتها واقتصار أوجه التحسن على إطار الاقتصاد الكلي، عاد المغرب إلى صيغة العمل بالتخطيط باعتماده خطة خماسية تغطي الفترة (2000-2004) بعد أن تخلى عن الأسلوب لمدة عقد كامل، وتعتبر هذه ثامن خطة يعتمدها المغرب منذ الاستقلال، وقد جاءت لدعم النمو الاقتصادي وإقامة مشاريع تنموية خلال السنوات الموالية، وتهدف هذه الخطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:[1]

- تحقيق معدل نمو لا يقل عن (5%) لتحسين مستوى معيشة الأفراد بنسبة( 2.4 %) في المتوسط.
- رفع معدل الادخار إلى (27.2%) مقابل(23.3 %) من الناتج الوطني ومعدل الاستثمارب(28 %).
- العمل على رفع الدخل الفردي إلى (1600) دولار في المتوسط.
- تحقيق أهداف أخرى كتوفير (70 ) ألف منصب عمل، وجذب (1.4 ) مليار دولار في شكل استثمار...

وعلى الرغم من أهمية هذه الخطة التي رصد لها مبلغ (150 ) مليار درهم مغربي (15 مليار دولار) لتحسين الاقتصاد وإنعاش النمو الاقتصادي إلا أنها لم تلق القبول من طرف البنك الدولي الذي أكد أن الاقتصاد المغربي يحتاج إلى نمو يتراوح من (6-8%) حتى يستطيع الاقتصاد المغربي تجاوز الصعوبات والاختلالات، وخاصة على المستوى الاجتماعي بالنظر إلى الوتيرة التي يتزايد بها سكان المغرب والتي بلغت نسبة( 1.8%).

**2.3 تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في المغرب بين (2004-2014 )**

**1.2.3 تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي بين (2004-2014)**

تشير معطيات الجدول رقم (09) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي المغربي قد سجل تزايدا مستمرا طوال الفترة انتقالا من قرابة (85.352 ) مليون دولار سنة 2004 إلى حوالي ( 107.852) مليون دولار سنة 2014 دون أن يسجل أي تراجع، ورافق ذلك تزايدا ملحوظا على مستوى نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي من مستوى ( 1867,32) مليون دولار سنة 2004 إلى (3190,31) مليون دولار سنة 2014 مع تسجيل تراجع طفيف سنة 2009 متأثرا بنتائج الأزمة العالمية.

[1] حاكمي بوحفص، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

**الجدول رقم (09): تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في المغرب (2004-2014)**

| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي ) | 85.352 | 59.524 | 65.637 | 75.119 | 85.743 | 90.553 | 90.174 | 99.274 | 96.109 | 103.682 | 107.852 |
| الناتج المحلي الإجمالي للفرد( مليون دولار أمريكي) | 1867,32 | 1931,76 | 2107,89 | 2510,97 | 2905,95 | 2883,85 | 2857,67 | 3066,5 | 2931,4 | 3156,17 | 3190,31 |
| النمو الاقتصادي (%) | 4.8 | 3 | 7.8 | 2.7 | 5.9 | 4.2 | 3.8 | 5.2 | 3 | 4.7 | 2.4 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- قاعدة بيانات البنك الدولي
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2005)،(2014)،الملاحق الإحصائية ص266، 386.

وفيما يخص معدلات النمو التي سجلها الاقتصاد المغربي في هذه الفترة فقد عرفت هي الأخرى مستويات مهمة كما يوضحه السطر الثالث من الجدول أعلاه، حيث وصل معدل النمو الاقتصادي إلى أقصى قيمة له سنة 2006 بمعدل( 7.8 %) وكانت أدنى قيمة له سنة 2014 بنسبة( 2.4%).

ويعود التحسن الذي عرفته مؤشرات النمو للاقتصاد المغربي إلى سلسلة الإصلاحات الهيكلية التي التزم بها منذ عقد التسعينات.

### 2.2.3 تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي المغربي

يكون تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي المغربي في الشكل الاتي:

**الشكل رقم (10) : توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي المغربي للفترة 2004-2014 (%)**

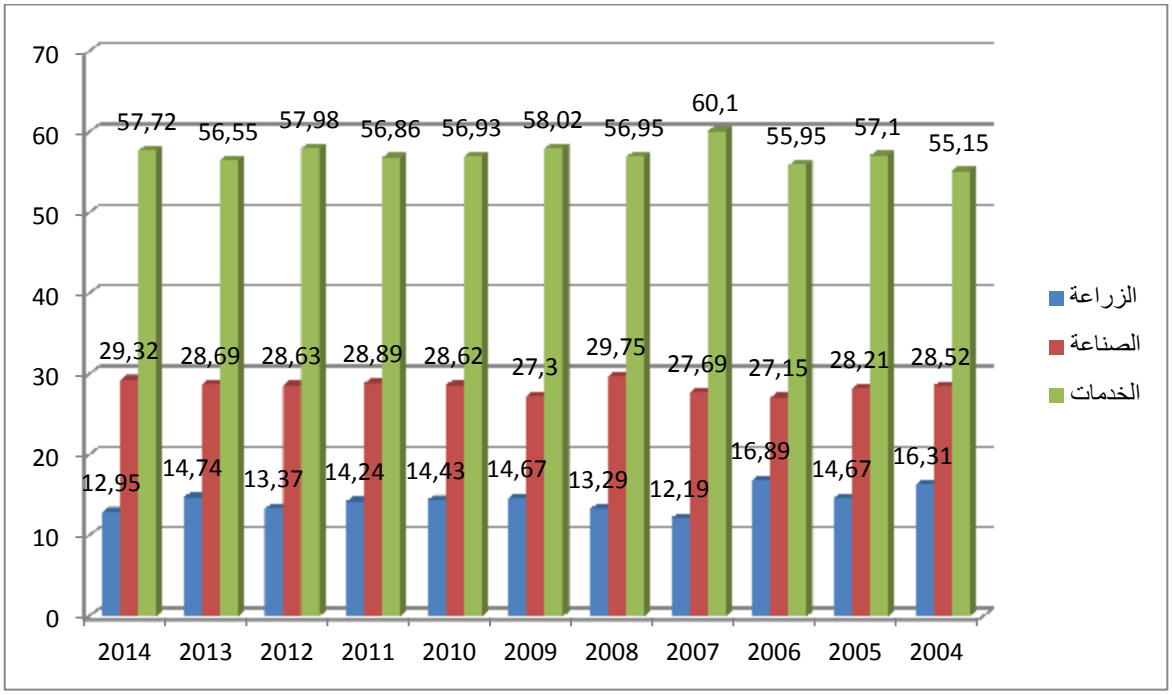


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل تبين لنا ما يلي: فيما يخص مساهمة قطاعات الاقتصاد المغربي في الناتج المحلي الإجمالي فلقد كانت الصدارة للقطاع الخدمي الذي سجل أعلى نسبة له سنة 2007 بنسبة (60.10 %) و كان المتوسط السنوي لمساهمته في الناتج في حدود (57.21 %) ، في حين كانت المساهمة السنوية المتوسطة للقطاع الصناعي ب(28.43%) ومن جهتها سجلت الزراعة مساهمة شديدة التذبذب بمعدل سنوي متوسط قدره ( 14.34%).

**المطلب الثاني: المقارنة بين أداء الدول المغاربية في إطار النمو الاقتصادي**

فيما يلي سنقوم بإجراء مقارنة بين الدول المغاربية محل الدراسة على أساس أدائها الاقتصادي وذلك من خلال مقارنة تطور مؤشرات النمو الاقتصادي التي تعتبر كنتيجة لجهود السياسات الاقتصادية للدول الثلاث، ومن ثم نجري مقارنة على أساس بنية الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية فيه.

**1. المقارنة على أساس تطور مؤشرات النمو الاقتصادي**

المؤشرات التي يتم التركيز عليها في إطار المقارنة بين أداء الاقتصاديات المغاربية هي الناتج المحلي للفرد، معدلات النمو الاقتصادي ، كون هذه المؤشرات الأكثر مساهمة في استنتاج نواحي التشابه ونواحي الاختلاف بين الدول الثلاث.

**1.1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يمكن توضيح ذالك من خلال الشكل الأتي:

**الشكل رقم(11): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية بين 2004-2014 ( بالدولار الأمريكي)**

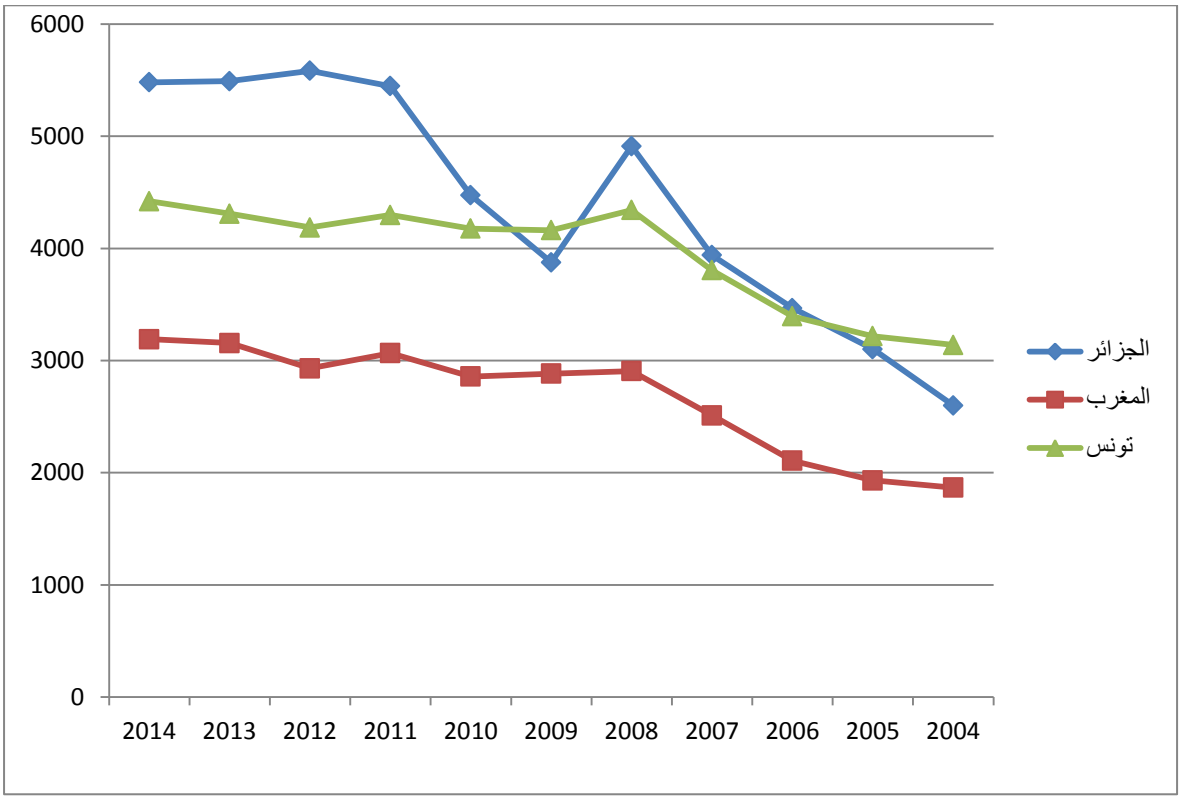


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يتضح من الشكل رقم (11) أن الاتجاه العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة قد عرف توجها نحو الارتفاع في الدول الثلاث، حيث تصدرت تونس المرتبة الأولى بين 2004 و 2005 ثم ابتداء من سنة 2006 احتلت الجزائر الصدارة بمستوى (3467,54) مليون دولار أمريكي للفرد مقارنة بمستوى (3394,42) مليون دولار أمريكي لتونس من نفس السنة، وتبقى تحتل المرتبة الأولى في باقي سنوات الدراسة ماعدا سنة 2009 التي كانت فيها الصدارة لتونس وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول. أما المغرب فقد بقي في المرتبة الأخيرة طوال فترة الدراسة مع تقلص مستوى التذبذب على مستوى هذا المؤشر.

**2.1 المقارنة على أساس معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية:** يمكن توضيح ذالك من خلال الشكل الأتي:

**الشكل رقم (12): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بين 2004-2014 (%)**

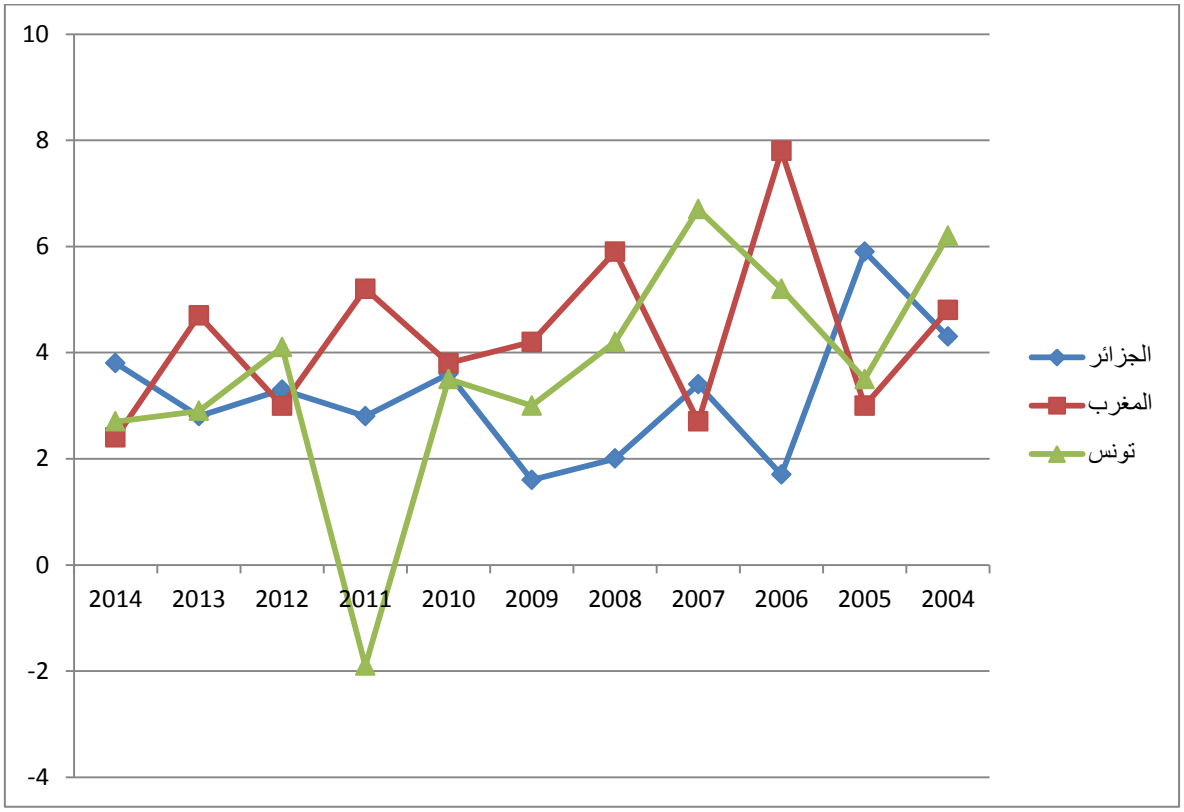


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

لقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الدول الثلاث تذبذبا شديدا وهذا نتيجة الأزمات التي عرفتها كل دولة من هذه الدول (أزمة اقتصادية، أزمة سياسية) مثلا تونس سنة (2011) عرف خلالها هذا المؤشر انخفاضا حادا وهذا نتيجة الأزمة السياسية التي عرفتها البلاد.

**2. المقارنة على أساس مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:**

في هذا الإطار سنقوم بالاعتماد على المتوسط السنوي لمساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من أجل استخلاص أهم الفروقات بين طبيعة الاقتصاديات المغاربية وهذا ما يبينه الشكل التالي:

**الشكل رقم (13): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية بين 2004-2014 (%)**

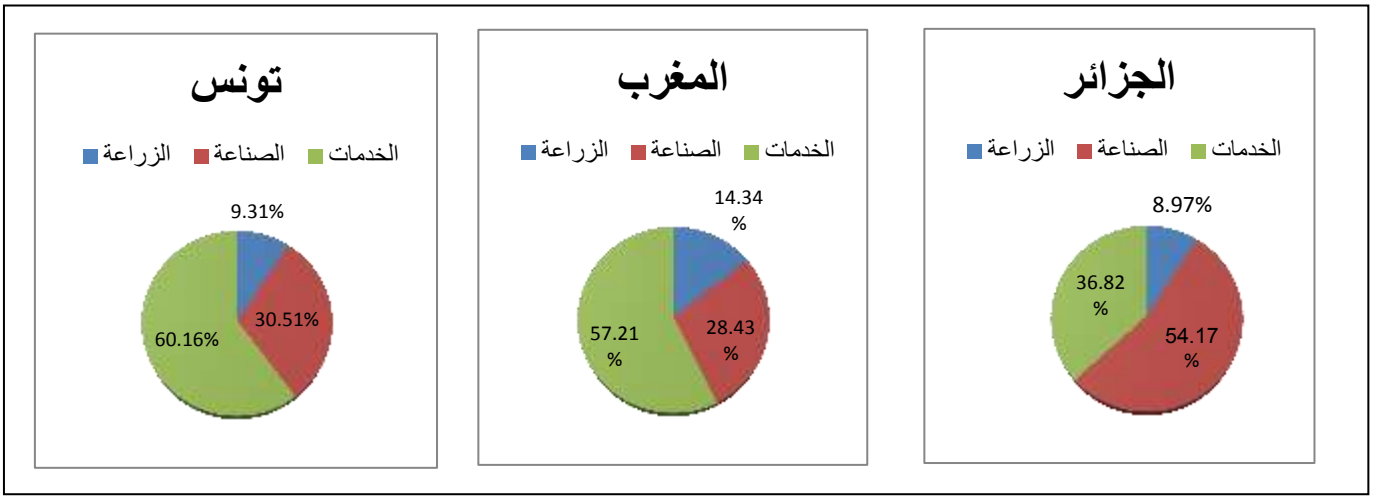


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

حيث يتضح من الشكل رقم (13) أن الجزائر كانت شديدة الاعتماد على القطاع الصناعي الذي يضم كل من الصناعات الاستخراجية، الطاقوية والتحويلية، حيث كانت مساهمة هذا القطاع خلال فترة الدراسة بمتوسط سنوي قدره ( 54.17 %) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع نسبة (30.51 %) و ( 28.43 %) لتونس والمغرب على التوالي، بينما قطاع الخدمات الذي يضم كل من السياحة و الفندقة، النقل، التجارة والتأمينات وغيرها من عناصر القطاع الخدمي كانت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (36.82%) أضعف نسبة مقارنة مع تونس والمغرب بمعدلات (60,16%) و( 57.21%) على التوالي. وكان المغرب خلال فترة الدراسة من أكثر الدول اعتمادا على القطاع الزراعي بمتوسط سنوي قدره (14.34%) مقارنة مع (9.31%) و(8.97% ) لكل من تونس و الجزائر على التوالي.

ويمكن تفسير الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على القطاع الصناعي بالتبعية لقطاع المحروقات وهذا أيضا ما يدل على قلة تنوع الاقتصاد الجزائري مما جعله رهين تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الاقتصاد المغربي أيضا في معزل عن الانتقادات كونه في حالة يمكن وصفها بالمتردية وذلك بالرغم من أن بنية الناتج المحلي المغربي قريبة من بنية الاقتصاديات المتقدمة، والإشكال يكمن في أن الاستثمارات الأجنبية الهائلة الواردة للمغرب كانت متمركزة في العقارات والقطاعات الغير التصديرية، كما أن الخدمات السياحية لم تكن مثمرة والصناعات المغربية بسيطة غير تنافسية على المستوى الدولي، الأمر الذي يقتضي على المغرب أن يكثف من تنوعه وزيادة ملاءته المالية.

أما الاقتصاد التونسي فله مزايا خاصة، فهو يتميز بالتنوع الصناعي الذي يدعم النمو الاقتصادي، كما أن القطاع السياحي بمداخيله الهائلة يعتبر قطاعا إستراتيجيا حيث أن تأهيل القطاع الفندقي كان من

أولويات السلطات التونسية، أيضا كان كل من جذب الاستثمارات الأجنبية وبرامج الخوصصة في قلب سياسة الإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد التونسي وذلك ما ساعد على تفعيلها بالرغم من القيود التي تواجهها مثل عجز الميزان التجاري الذي يقتضي على الاقتصاد التونسي السعي الدائم للرفع من حجم الصادرات.

3. **نتائج المقارنة:** من خلال المؤشرات التي تم الاعتماد عليها يمكن استخلاص مقارنة شاملة بين أداء الدول المغاربية على مستوى النمو الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

**1.3 أوجه الشبه:**

تتمثل نواحي التقارب الرئيسية بين الدول المغاربية محل الدراسة في ما يلي:

- على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقاربت الدول الثلاث نسبيا من حيث التوجه العام الذي كان نحو الارتفاع، وأيضا التقارب في مستويات هذا المؤشر بين الجزائر وتونس.
- على مستوى معدلات النمو الاقتصادي كان التقارب الملحوظ بين الدول الثلاث على طول فترة الدراسة يخص التذبذب الكبير واتجاهه نحو الانخفاض متأثرا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وكذا بالاضطراب السياسي الذي شهدته تونس.
- على مستوى بنية الناتج المحلي الإجمالي كان التقارب الوحيد بين الدول الثلاث يكمن في اعتمادها المتواضع على القطاع الزراعي.

**2.3 أوجه الاختلاف:**

تتمثل نواحي الاختلاف بين الدول الثلاث في ما يلي:

- على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتمثل الاختلاف بين الدول الثلاث في الاستقرار النسبي لهذا المؤشر في الاقتصاد المغربي مقارنة مع التذبذب الحاصل في الجزائر وتونس.
- على مستوى معدلات النمو الاقتصادي كان الاختلاف الوحيد يخص مستويات التي تم تحقيقها في كل اقتصاد لأن التذبذب الشديد لا يمكن من الحكم على الفروق المسجلة على مستوى هذا المؤشر.
- على مستوى بنية الناتج المحلي الإجمالي كان الاختلاف الأساسي يخص ميل الاقتصاد الجزائري للاعتماد المكثف على القطاع الصناعي بما فيه المحروقات، بينما كان كل من الاقتصاد التونسي والمغربي يميلان أكثر للاعتماد على القطاع الخدمي.

## المطلب الثالث: أثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي:

سنتناول في هذا المطلب تقييما بأهم أثار التجارة الخارجية على مسار النمو الاقتصادي للدول المغاربية محل الدراسة خلال الفترة (2004-2014 ) مع التركيز أكثر على الجانب الاقتصادي لكل بلد.

### 1. تقييم أثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في تونس

#### 1.1 الآثار على معدل النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التونسي:

من خلال التمثيل البياني لكل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل الانفتاح التجاري التونسي للفترة الممتدة بين (2004 إلى 2014)، في الشكل (14) يتضح أن كلا المتغيرين قد عرفا نوعا من الاستقرار، حيث أن معدل الانفتاح التجاري كان مستقرا على امتداد فترة الدراسة بين مستويات(54% إلى 69 %) باستثناء الانفتاح الشديد الذي تم تسجيله سنة 2008 بنسبة (77 %) ، وذلك ما رافقه استقرار نسبي لمعدل النمو الاقتصادي والذي سجل متوسطا سنويا قدره (3.64%).

**الشكل رقم (14): تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في تونس بين 2004-2014 (%)**

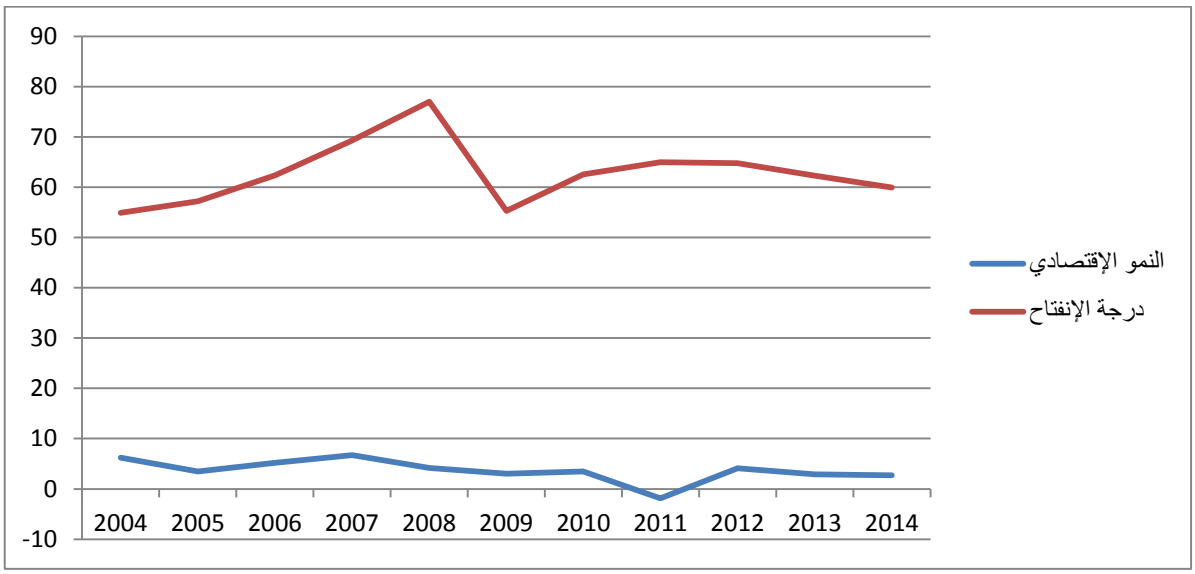


المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04) والجدول رقم (07).

ومن خلال المنحنى و في إطار تحليل أثار التجارة الخارجية على نصيب الفرد التونسي من الناتج المحلي الإجمالي يتضح على امتداد الفترة (2004-2014) أن نصيب الفرد التونسي قد تأثر بالإيجاب مسجلا ارتفاعا متواصلا حيث سجل متوسطا سنويا قدره (3950,48) مليون دولار أمريكي ، وذلك ما يدل على التحسن المهم على أساس هذا المؤشر مع تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية في تونس.

#### 2.1 الآثار على بنية الناتج المحلي الإجمالي التونسي:

اعتمادا على الشكل السابق رقم (13) الذي يوضح تطور بنية الناتج المحلي الإجمالي يتضح أن أهم قطاع خالق للقيمة المضافة بالنسبة للاقتصاد التونسي هو القطاع الخدمي الذي سجل مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بمتوسط سنوي قدره (60.16 %) ويعود هذا الارتفاع المهم في

مساهمة القطاع الخدمي في الناتج الإجمالي التونسي إلى إعطاء أهمية بالغة لهذا القطاع باعتباره قطاعا خالقا للقيمة المضافة، وكان ذالك من خلال التوجه والتركيز الكبير على القطاع السياحي الفندقة، الاتصالات والتأمينات باعتبارها ركيزة الاقتصاديات المتقدمة والتي تميل على التنوع الاقتصادي.

**3.1 نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس:** سيتم توضيح ذالك من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم (15): تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في تونس بين من (2014-2004)**

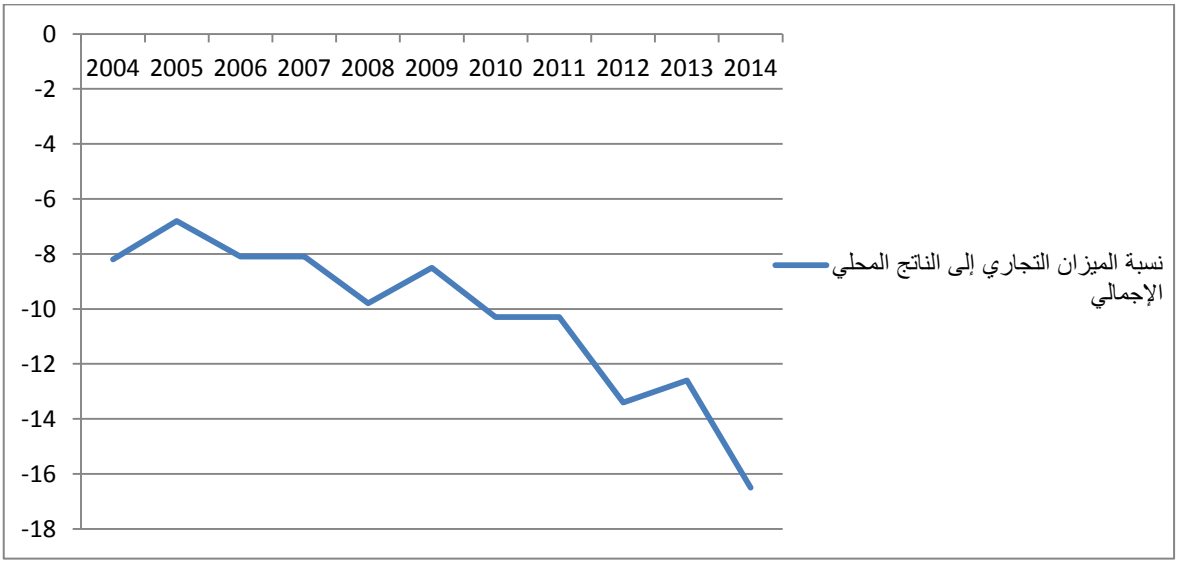


المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04) والجدول رقم (07).

من خلال الشكل اتضح لنا أن رصيد الميزان التجاري التونسي طوال فترة الدراسة كان سالبا، و نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي التونسي كانت شديدة التذبذب و الانخفاض أين سجلت أدنى قيمة لها سنة 2014 بمعدل (-16.5 %) وبمتوسط سنوي قدره (- 10.23 %).

**2. تقييم أثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر**

**1.2 الآثار على معدل النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري:**

من خلال التمثيل البياني لكل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل الانفتاح التجاري للجزائر للفترة الممتدة بين( 2004-2014) في شكل منحنى بياني، يتضح أن كلا المتغيرين قد اتصفا بالتذبذب الشديد وبالرغم من الارتفاع الملحوظ في متغيرات التجارة الخارجية إلا أن كل من معدل النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح التجاري قد عرفا ميلا نحو الانخفاض، وذلك ما يبينه الشكل رقم (16).

**الشكل رقم (16): تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في الجزائر بين 2004-2014 (%)**

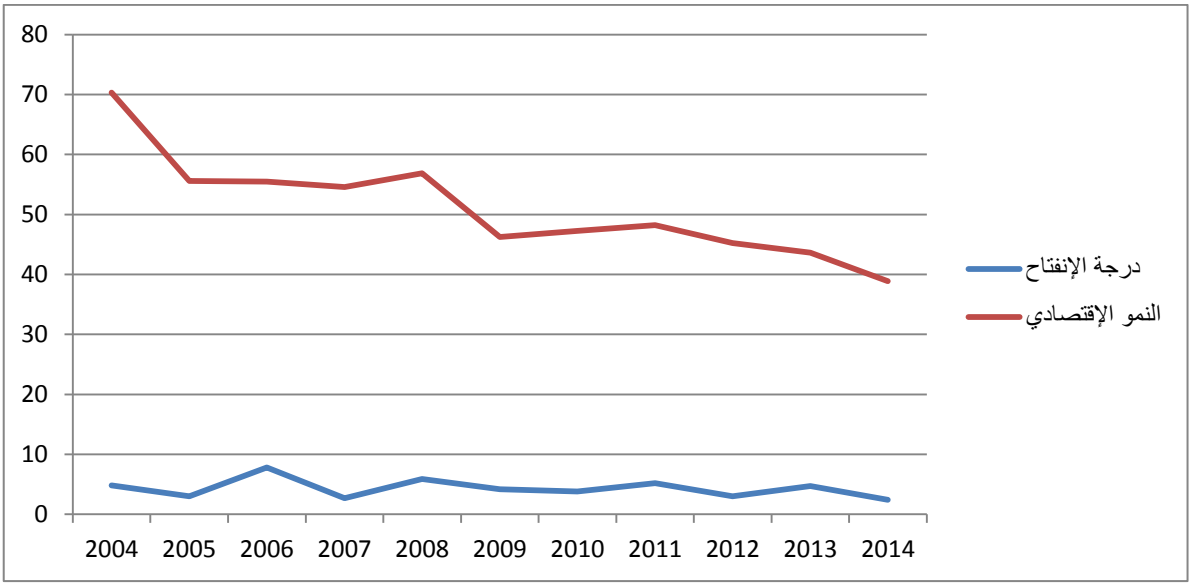


المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04) والجدول رقم (08).

من خلال المنحنى يتضح لنا مايلي:

بخصوص أثار التجارة الخارجية على نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي، وانطلاقا من تحليل المعطيات المستخدمة في تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي على امتداد الفترة 2004 إلى غاية 2014 يتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تطورا وميلا سريعا نحو الارتفاع، حيث انتقل من مستوى (2600) مليون دولار أمريكي سنة 2004 إلى مستوى (5481,06) مليون دولار أمريكي سنة 2014.

ويعود عدم وضوح أثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى التذبذب الشديد الناتج عن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، حيث سجلت صادرات هذا القطاع معدلات خيالية بمتوسط سنوي يفوق(96 %)من إجمالي الصادرات الجزائرية.

**2.2 الآثار على بنية الناتج المحلي الإجمالي الجزائري:**

إن تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي من خلال المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية الثلاث في الناتج الإجمالي يسمح بإدراك الميول والأهمية المعطاة لكل قطاع، وهذا يمكن بدوره أصحاب القرار من توجيه الخطط والسياسات و البرامج لتنمية القطاعات ذات الميزة النسبية المالية والقدرات التصديرية المستقبلية.

اعتمادا على الشكل رقم (13) الذي يوضح بنية الناتج المحلي الإجمالي يتضح أن أهم قطاع خالق للقيمة المضافة بالنسبة للاقتصاد الجزائري هو القطاع الصناعي الذي تمثل فيه الصناعات الاستخراجية والطاقوية أكبر نسبة، وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري ومع زيادة الانفتاح التجاري منذ 1914 قد زاد اعتماده على القطاع الصناعي، الأمر الذي أقحمه في تبعية شديدة لقطاع

المحروقات، وذلك بدوره خلق نوعين من التبعية، تبعية للأسعار الدولية للنفط الذي تؤدي إلى تذبذب الإيرادات،والثانية تبعية للمنتجات الأجنبية التي ليس بمقدور الاقتصاد الجزائري إنتاجها.

### 3.2 نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

تظهر أهمية هذا المؤشر خاصة في حالة العجز، حيث أن عجز رصيد الميزان التجاري من شأنه أن يدفع بالاقتصاد إلى الاستدانة بالأخص إذا تجاوزت نسبة عجز الرصيد ( 5%).

**الشكل رقم (17): تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بين (2014-2004)**

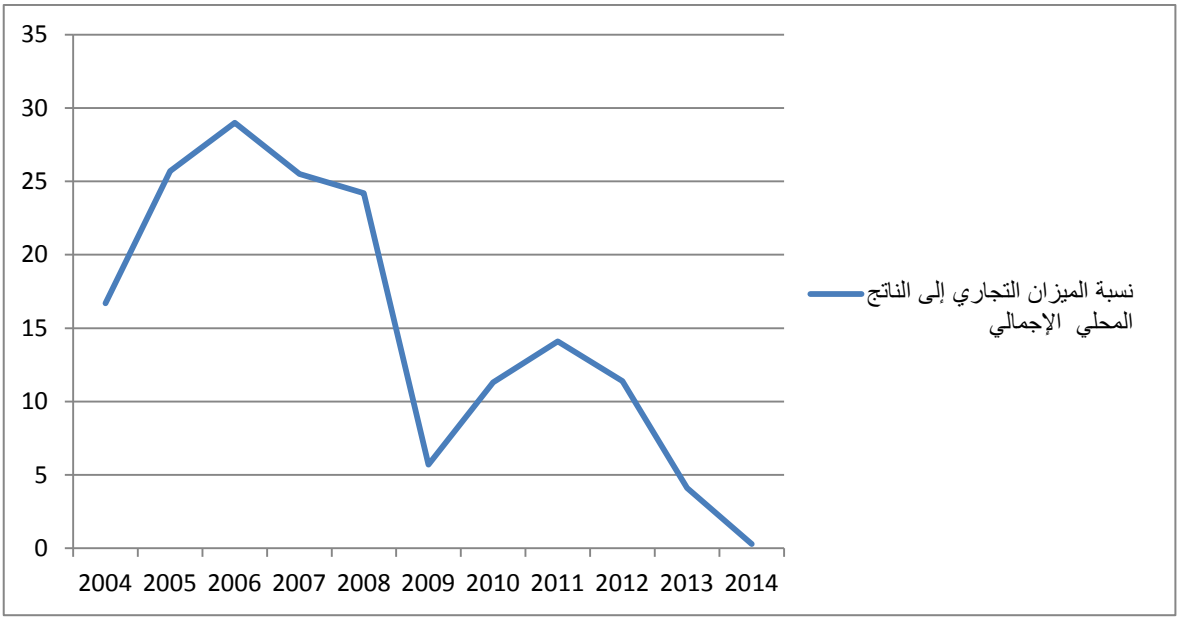


المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04) والجدول رقم (08).

يتضح من الشكل رقم (17) أن نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري قد عرفت نسبا جد مرتفعة لهذا المؤشر كانت أعلاها سنة 2006 والتي قدرت ب (29%) ، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تحسن أسعار البترول على مستوى العالم أما سنة 2009 فقد سجلت نسبة منخفضة في حدود( 5.7%)، وهذا بسبب الأزمة العالمية تم ارتفعت بعد الأزمة إلى غاية سنة 2014 والتي عرفت انخفاضا حادا جدا قدر بنسبة ( 0.3 %).

## 3. تقييم أثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في المغرب:

### 1.3 الآثار على معدل النمو و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المغربي :

من خلال التمثيل البياني لكل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل الانفتاح التجاري المغربي للفترة الممتدة بين 2004 إلى 2014، اتضح أن معدل الانفتاح التجاري عرف تطورا سريعا إلى غاية سنة 2009 متأثرا بالأزمة المالية العالمية وبعدها واصل استقراره وارتفاعه مسجلا متوسطا سنويا قدره ( 9,46%). و الشكل الأتي يبين ذالك:

**الشكل رقم (18): تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في المغرب بين 2004-2014(%)**

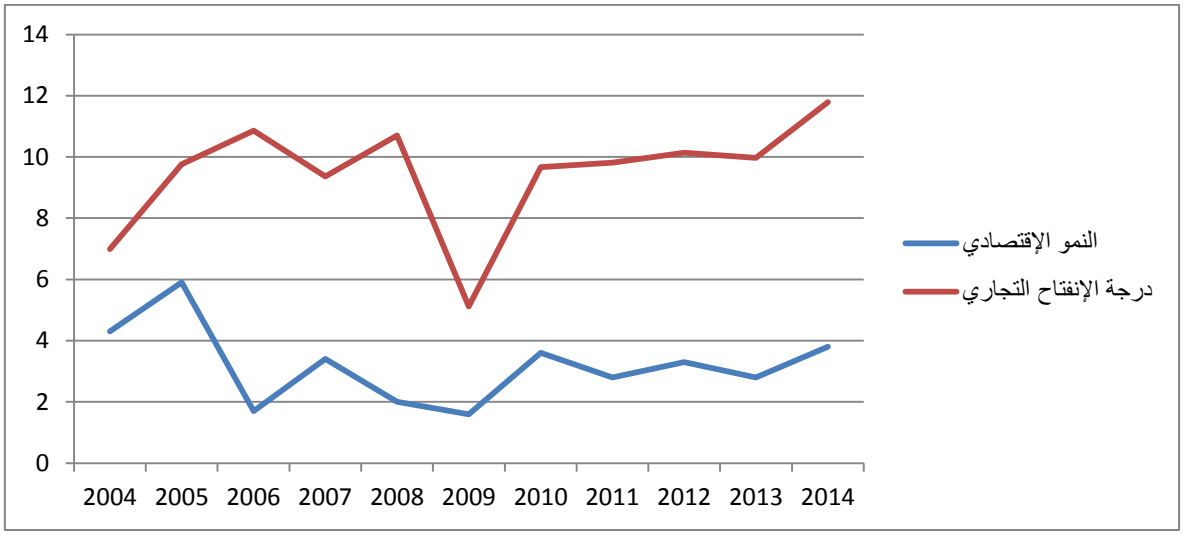


المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04) والجدول رقم (09).

من خلال المنحنى يتضح لنا أيضا أنه فيما يخص معدلات النمو الاقتصادي فقد كانت شديدة التذبذب وقد عرفت متوسطا سنويا بمعدل النمو مسجلة في المتوسط بنسبة (3.2 %) وعلى هذا الأساس يمكن القول أن معدلات النمو الاقتصادي قد تحسنت بعد تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية في المغرب.

بالنسبة لنصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي فقد اتصف بالميل نحو الاستقرار والارتفاع إلى متوسط سنوي كان في حدود(2673,61) مليون دولار أمريكي للفرد مسجلا أعلى مستوى له سنة 2014 بمقدار (3190,31) مليون دولار أمريكي.

**2.3 الآثار على بنية الناتج المحلي الإجمالي المغربي :**

اعتمادا على الشكل رقم (13) الذي يوضح تطور بنية الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية يتضح أن بنية الناتج المحلي الإجمالي المغربي قد توجهت أكثر نحو التركيز على القطاع الخدمي الذي كانت مساهمته في حدود( 57.21 %) كمتوسط فترة الدراسة.

**3.3 نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب:** يمكن توضيح ذالك من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم (19): تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب بين (2004-2014 )**

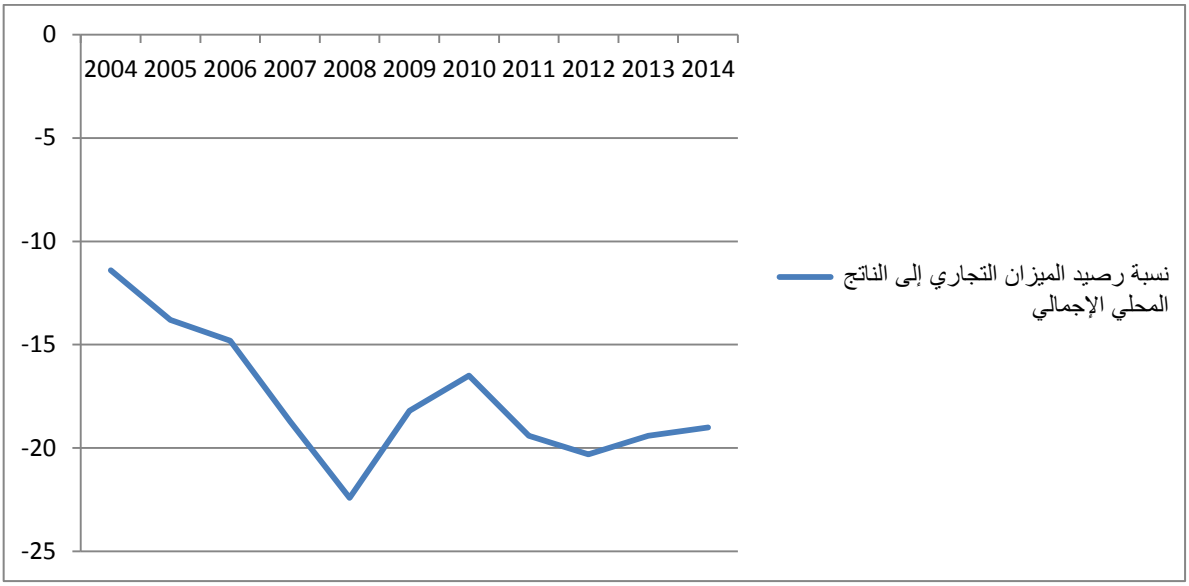


المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04) والجدول رقم (09).

عرف الاقتصاد المغربي طوال فترة الدراسة رصيدا سالبا للميزان التجاري وما يتضح من الشكل رقم (19) هو أن نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي المغربي قد عرفت انخفاضا حادا ليسجل متوسطا سنويا قدره ( -17.62 %)، وكانت أقل نسبة لهذا المؤشر في سنة 2008 أين تم تسجيل أكبر عجز في الميزان التجاري.

**المطلب الرابع: معوقات التجارة البينية بين دول المغاربية وسبل تنميتها:**

1. **معوقات التجارة البينية:** يرجع ضعف نسبة التجارة البينية بين الدول المغاربية إلى المعوقات التالية:

- التناقضات السياسية بين الأنظمة التي حالت دون التوصل لحلول الخلافات البسيطة عرقلت تطور التجارة البينية، وكذلك عدم الاستقرار السياسي المتحذر داخل المنطقة والناجم عن قصور اقتصاديات الدول.
- اختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية وعدم تنسيق وتوحيد التعريفات الجمركية.
- ضعف وسائل النقل البري والبحري وغياب الانسجام بين أنشطة الأساطيل البحرية والجوية والبرية المغاربية، وكذلك صعوبات التمويل التي ترجع إلى ندرة العملة الأجنبية خاصة في الجزائر وأزمة المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل دول المغاربية.
- عدم قابلية عملات الدول المغاربية للتبادل فيما بينها ( إلا عبر عملة أجنبية أخرى).[1]

[1] عبد العزيز شرابي، (1998)، فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10 جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، ص 36 .

ومن معوقات اقتصادية الأخرى أن الاقتصاديات المغاربية ظلت تحت رحمة الاستقطاب الجغرافي الأوروبي رغم كل ما يقال بصدد تحرير التجارة الخارجية، إذ ظلت التجارة البينية بين الدول المغاربية ضعيفة جدا، وذلك بالرغم من أن الدول المغاربية تبنت خيار اقتصاد السوق. ويضاف إلى ذلك عدم الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي وغياب تشجيع الاستثمارات البينية بين الدول المغاربية، وهذا راجع لتذبذب المناخ الاقتصادي العالمي والوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها دول المغاربية من بطالة وفقر.

ويمكن إجمال المعوقات التي تعيق سبيل التجارة البينية بين الدول المغاربية في النقاط التالية:[1]

- عدم استغلال فرص المبادلات التجارية المتاحة، حيث نجد أن تأمين الواردات غالبا ما يتم عبر شريك ثالث رغم وجود إمكانية للاستيراد من المنطقة، مثلا تستورد المغرب من الجزائر (5%) من وارداتها من مشتقات النفط، في حين تستورد ما تزيد قيمته الإجمالية عن (2.5) مليون دولار من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من (2%) من وارداتها الحمضية من المغرب في حين تستورد معظم المواد الغذائية من الإتحاد الأوروبي بعضها مصنع في المنطقة وتعد إسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر، تونس، من الثروة السمكية .[2]
- غياب كلي لأية إستراتيجية مشتركة في الإنتاج والتسويق، والاعتماد على الإتحاد الأوروبي.
- عدم وجود الحماية للإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة وفتح السوق المغاربية بإزالة الحواجز الجمركية أمام السلع الأجنبية، مع عدم تطبيق ذلك بين الدول المغاربية.
- عدم استغلال الموارد المالية المتاحة خاصة في الجزائر في إقامة مشاريع تنموية ذات بعد إقليمي والتوجه نحو إنتاج الواردات.
- تكريس الواقع التجاري الحالي من خلال توقيع اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وعلى إنفراد والذي يستحوذ على (70%) من المبادلات التجارية للمنطقة، وتوجه المغرب إلى عقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- عدم استخدام أعداد البشر المتزايد في المدن والأرياف للنهوض بالقطاعات الحيوية وبالأخص الزراعة والصناعة مما جعلها طاقات تستهلك دون أن تنتج من جهة، وتزيد من حدة البطالة من جهة أخرى.
- عدم التأسيس لمنطقة تجارة حرة مغاربية في ظل غياب سياسة تجارية مشتركة تتحدث صراحة عن المزايا التي تمنح للمنتجات المغاربة في المنطقة.

[1] لعجال أعجال محمد الأمين ، (2009)، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة المفكر، العدد05، جامعة بسكرة، الجزائر ص 29-32 .

[2] سليمان شيبوط، (2008)، أفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ص166.

- فرض القيود الجمركية: تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للتبادلات التجارية بين الدول المغاربية رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم هذه الدول في المجالات التجارية، وعدم وجود تعريفة جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشط حركة التجارة بين البلدان المغاربية يشكل عقبة أمام تحقيق نسب عالية من التجارة المغاربية البينية.
- التحدي التجاري: تتميز الحركة التجارية للدول المغاربية بمحدودية صادراتها، إذ أن معظمها تصدر سلعة أو سلعتين أو على الأكثر سلع باتجاه الدول الأوروبية أساسا، كما أنها تستورد نفس السلع المصنعة من أوروبا ( منتجات تكنولوجية وغذائية)، هذه العملية أدت إلى ربط الاقتصاديات المغاربية بالخارج مقابل ضعف تكاملها على المستوى الجهوي، مما فرض عليها نوعا من التبعية المستديمة اتجاه الأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي وإلى حد ما اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.
- ويضاف إلى ذلك بروز التجارة الموازية المهربة عبر الحدود المغاربية والتي تشكل سوقا موازية تفلت من الرقابة الحكومية عن طريق السياحة وشبكات التهريب عبر الحدود، والتي تؤدي إلى خسارة معتبرة للوعاء الجبائي المغاربي.
- **المعوقات المالية:** تعاني أغلب البلدان المغاربية مشكلة المديونية والتي أصبحت تمثل عبئا على اقتصادياتها وأرهقت شعوبها، وقد أدت هذه المشكلة إلى إحداث أزمات اقتصادية واجتماعية حادة بالدول المغاربية استدعت الاستعانة بصندوق النقد الدولي وما ترتب عنه من إتباع سياسات الإصلاح الهيكلي، وقد أدى ذلك إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الصناعية باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان المغاربية.
- **نقص البنى التحتية**: يعتبر نقص البنى التحتية الملائمة كشبكات النقل والمواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية من أبرز العراقيل التي تقف أمام تنمية المبادلات التجارية بين الدول المغاربية، حيث نجد أن شبكة المواصلات المغاربية رغم وجودها فهي غير كافية مقارنة مع مساحة الشاسعة للبلدان المغاربية، وهذا مرده إلى قصور في الإمكانيات وخاصة مشاكل التمويل وانعدام الإرادة السياسية الدافعة للاندماج.

**2. سبل تنمية التجارة البينية المغاربية:** يمكن تعزيز التجارة المغاربية البينية من خلال مجموعة من الآليات والتي من أهمها:[1]

- ربط جميع الغرف التجارية للدول المغاربية ببعضها البعض لتبادل المعلومات.

[1] بلعور سليمان، (2008)، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد06، جامعة ورقلة، الجزائر ص 65 .

- تكليف غرف الصناعة والتجارة للبلدان المغاربية بمهمة التعريف بمختلف القطاعات التي تشكل فرصا تصديرية لمنتجيهم.
- استخدام الموارد المتاحة بكفاءة من خلال توزيع عوائد عوامل الإنتاج وتحقيق التوزيع التوازني للدخول والثروات وتوزيع تكاليف ومنافع التحولات، مع دعم البلدان الأقل نموا في المنطقة.
- استكمال عملية توحيد المواصفات المغاربية وضرورة التزام الجميع بها.
- العمل على الإسراع باعتماد قواعد منشأ تفصيلية موحدة بين الدول المغاربية والالتزام بها.
- إنشاء هيئة تحكيم مغاربية للفصل السريع في القضايا والنزاعات التي تنشأ بين الدول المغاربية.
- دعم المؤسسات المالية المغاربية التي تقوم بضمان ائتمان الصادرات والواردات بين الدول المغاربية.
- ترشيد إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول المغاربية وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه شأنها من جانب المنافذ الجمركية المغاربية وذلك بغرض تسهيل انسياب السلع.
- إنشاء منطقة مغاربية خاصة بالترويج للمنتجات الدول المغاربية داخل أسواق كل دولة من هذه الدول.
- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الهامة من خلال تشجيع الاستثمارات التي تحتاج إليها الجماهير المغاربية، خاصة الإنتاج الغذائي، عن طريق تشجيع القطاع الزراعي الذي يشكل قطاعا استراتيجيا حيويا يمكنه استيعاب ما يفوق( 50 % )من اليد العاملة في الدول المغاربية.
- تعزيز شبكات المعلومات المشتركة، وذلك من خلال بناء شبكة معلومات بين الدول المغاربية خاصة في مجال نقل التكنولوجيا، وتثمين مشاريع البحث العلمي، وتقريب مؤسسات البحث العلمي من القطاع الخاص بالدول المغاربية قصد تنفيذ مشاريع مشتركة والاستفادة المتبادلة من الخبرات بما من شأنه أن يساعد مؤسسات الإنتاج الخاص على تعزيز قدراتها التنافسية عن طريق استخدام البحث العلمي والتكنولوجيا في إنتاج منتجاتها.
- الحفاظ على الموارد وتنميتها، بالابتعاد عن طرق الاستخدام التي تقوم على الهدر والتبديد والتلوث، لأن الاضطراب في نظم استغلال الموارد المتاحة على مستوى البلدان المغاربية عامل يساعد على تدهور وضعيتها.
- توجيه الطاقات البشرية للقطاعات التي يمكن أن تمثل جانب مهم لتنمية التجارة البينية وبالأخص قطاعي الزراعة والصناعة من خلال تقديم كل وسائل الدعم.
- التركيز على فكرة التبادل وليس التنافس بين الدول المغاربية، والاستفادة من الميزات التفاضلية التي تمتاز بها، خاصة وأنها جميعا أمام تحد اقتصادي صعب، وستكون عاجلا أم أجلا مضطرة لانتهاج سياسات اقتصادية تكاملية مع بعضا البعض لتوفير خدمات اجتماعية أفضل، ولتمتص البطالة التي تعتبر أحد أبرز أسباب ثورات الربيع العربي.

## خاتمة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل المتعلق بالدراسة التطبيقية لدور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي تبين لنا ما يلي:

- إن الأداء الاقتصادي الكلي يختلف من دولة إلى أخرى، ويعود السبب في ذلك إلى الأهمية النسبية التي يوليها كل اقتصاد إلى قطاع بعين ذاته بحكم المزايا التي يتمتع بها وبالتالي درجة التبعية لتقلبات الظروف الاقتصادية الدولية، كما يعود السبب في فروق الأداء الاقتصادي إلى المنهج المتبع في تنفيذ البرامج التنموية.
- ما يتضح أيضا من حيثيات هذا الفصل هو الأثر الواضح للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث، وذلك على اختلاف طبيعة تلك الآثار ودرجتها من اقتصاد لأخر، ولكن حدث وإن تقاربت الدول محل الدراسة على أساس بعض المؤشرات الكبرى للنمو من ناحية وثيرتها وميل تطورها على امتداد فترة الدراسة.
- ما يلاحظ على بعض صادرات الدول المغاربية هو الهيمنة لقطاع المحروقات على مبادلاتها الخارجية ( كالجزائر)، مما جعل اقتصاديات هذه الأخيرة تتأثر إلى حد كبير بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في السوق العالمية، وبذلك أصبح إلزاما على هذه الدول أن تعمل على تنويع اقتصادياتها بالشكل الذي ينعكس إيجابا على تنويع مصادر الدخل الوطني فيها، في حين تعرف كل من تونس والمغرب تنوع نسبي في صادراتها أما فيما يخص الواردات فهي تتعلق أساسا بالمواد الغذائية والمنتجات الوسيطية المستعملة كمدخلات في صناعة منتجات أخرى نهائية، والمنتجات الصناعية ويضاف إلى هذا البترول بالنسبة للمغرب.
- يمكن القول أن التجارة الخارجية للدول المغاربية، سواء النفطية (كالجزائر) أو غير النفطية (كتونس و المغرب)، ترتبط بصورة وثيقة مع الدول المتقدمة وعلى وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي، في حين أن الدول النامية – بما فيها الدول العربية أو المغاربية – تساهم بنسب قليلة جدا في تجارتها الخارجية، وقد يعود سبب الارتباط الوثيق بالدول المتقدمة – والأوروبية خاصة– إلى طبيعة الصادرات المغاربية، وإلى الموقع الجغرافي والروابط التاريخية التي تربط الدول المغاربية ببعض دول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يجعل الاقتصاديات المغاربية في وضع اقتصادي خطير في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة.
- على رغم من أهمية التجارة البينية للدول المغاربية، و الدور الذي تلعبه في رفع مستوى الأداء الاقتصادي وصولا إلى مستوى تنموي ملحوظ، إلا أن تجارتها لم ترقى للمستوى الذي يعود بالنفع من أهميتها، بل وصفت بالتجارة المحتشمة مقارنة بتجارتها الإجمالية، وتكاد تكون معدومة فيما

بينها إلا أن هذا التطور لم يمس القيمة المطلقة ولم يعرف زيادة في تجارتها البينية، وكان النصيب الأكبر من تجارتها مع الاتحاد الأوروبي.

- ويعود ضعف المبادلات التجارية البينية المغاربية أساسا إلى تشابه نوعا ما المنتجات المنتجة والمصدرة خاصة في المجال الزراعي لكل من تونس والمغرب، وبشكل أقل الجزائر، لتشابه الظروف الطبيعية و المناخية، إضافة إلى حدة تصاعد مبادلاتها التجارية نحو الشمال خاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتي تعتبر من الأسواق الرئيسية للدول المغاربية حيث تمتص حوالي ( 80%) من وارداتها المختلفة لمختلف السلع.
- هناك واقع لا ينبغي إغفاله وهو أن التبادل التجاري في المنطقة المغاربية يواجه عراقيل ومشاكل عديدة، هي ليست فقط ذات طابع ظرفي، بل أن ضعف المبادلات البينية يعود إلى نقص التوافق التجاري وكذا إلى أسباب بنيوية المتمثلة أساسا في نقص البنى الأساسية للنقل والاتصال، اختلاف معايير الإنتاج في كل دولة، ندرة موارد تمويل الصادرات، تعقيد الإجراءات الجمركية اختلاف التشريعات الاجتماعية.
- إن واقع التجارة البينية المغاربية يستدعي إيجاد الحلول البديلة لتوسيع قاعدة التبادل التجاري بين دول الاتحاد المغاربي والاستفادة من هذه الموارد الطبيعية والبشرية الهائلة لدول الاتحاد والاستفادة من تنوع هذه الموارد وقرب الحدود الجغرافية بين دول المغاربية مما يسهل عملية انسياب السلع والبضائع إذا توفرت طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية المناسبة، وهو ما يستدعي المزيد من البحث في سبل تفعيل حجم المبادلات التجارية وصولاً إلى التكامل الاقتصادي المنشود

# الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بدور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين (الجزائر، المغرب وتونس) تبين لنا ما يلي:

- لقد تعددت النظريات والاتجاهات المفسرة لقيام التجارة الخارجية وانقسمت هذه النظريات إلى عدة مدارس، فلقد اقتصرت النظرية الكلاسيكية في تحليلها لظاهرة التبادل الدولي في تبيينها بأن الاختلاف في النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة هو سبب قيام التجارة الخارجية، ثم جاءت النظرية النيوكلاسيكية لتعميق وتكملة التحليل الكلاسيكي ببحثها في أسباب اختلاف النفقات النسبية والتي تتمثل في تفاوت الدول في مدى وفرتها على عناصر الإنتاج المختلفة إلا أن الواقع يخالف ما توصلت إليه هذه النظريات، حيث أن جانبا كبيرا من التجارة الخارجية يتم بين الدول المتقدمة وفي هذا الصدد ظهرت عدة محاولات لتقديم تفسير ملائم، ويعتبر أهم اتجاه في هذا الشأن الإتجاه الذي يرى ضرورة تطوير النظريات الذي سبقته والذي يضم عناصر الإنتاج الجديدة والتي تفترض عنصر العمل إلى عمل ماهر وعمل غير ماهر، ونظرية الحجم والتي تقوم على إدخال عنصر الزمن في التحليل، ونموذج الفجوة التكنولوجية والذي يركز على المستوى التكنولوجي في تفسير التبادل الدولي، كما إن اختفاء أسواق المنافسة الكاملة وبروز اقتصاديات الحجم الكبير وظهور أنماط جديدة من التجارة داخل الصناعة أدت الى ظهور تحليل جديد للتجارة الدولية؛ كما أن الأسس النظرية للتجارة الخارجية تؤدي إلى وجود علاقة جاذبية لتدفقات التجارة. فعلى الرغم من الانتقادات استخدم نموذج الجاذبية بشكل واسع مدفوعا بالتطور الهام في منهجيات الاقتصاد القياسي المختلفة التي تمكن من تقدير العلاقات السببية بين المتغيرات المفسرة وتدفقات التجارة.
- تنقسم السياسات التجارية إلى سياسات حمائية وسياسات تدعو إلى حرية التجارة، ولكن نجد أن التطبيق العملي للتبادل التجاري يجمع بين سياسة الحمائية وسياسة التحرير في أن واحد، وأن المصلحة الاقتصادية للدولة هي التي تحدد الاتجاه المناسب.
- إن النظريات الاقتصادية المختلفة التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي بينت بأنه مرتبط بعوامل طبيعية وبشرية، بالإضافة لاستمرارية تراكم رأسمال المادي والبشري(التعليم، التدريب والتكوين) واستخدام التكنولوجيا العالية في عمليات الإنتاج المختلفة.
- تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه الواردات في توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطية الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار،وكذا دور الصادرات في توسيع الأسواق و تنويعها و توفير العملة الأجنبية والاستفادة من اقتصاديات الحجم.

- فيما يخص علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي فقد أكدت مختلف الدراسات التجريبية ونماذج النمو التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو، على أهمية استراتيجية تنمية الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي و العلاقة القوية الموجودة بين هذين المتغيرين.
- التأثير الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي لا يتم إلا من خلال إتباع سياسة اقتصادية ملائمة حتى لا يكون سلبيا على الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك فإن تأثير سياسة الانفتاح لا يمكن أن تكون صالحة لكل الدول النامية وهذا تبعا للمنتجات التي تقوم بتصديرها واحتياجات اقتصادها الداخلي.
- إن الأثر الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو في الدول النامية يكتنفها الغموض، حيث تظهر فرضيات تشير إلى ضعف دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، وتبرر ذلك بوجود عوامل اقتصادية داخل هيكل اقتصاديات هذه الدول تعيق الأثر الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وأن الانفتاح الاقتصادي للدول النامية في ظل التشوهات الاقتصادية المزمنة التي تعاني منها هذه الدول ربما يشكل في نهاية المطاف عقبة في طريق النمو الاقتصادي.

هذا عن نتائج الدراسة النظرية، أما فيما يخص الدراسة التطبيقية فقد توصلنا إلى ما يلي:

- ارتباط وتبعية الأسواق المغاربية ارتباطا وثيقا بأسواق البلدان الرأسمالية المتقدمة، وخاصة البلدان الاستعمارية الأوروبية السابقة ( تصديرا واستيرادا).
- اختلال التركيبة الهيكلية السلعية لصادرات وواردات هذه البلدان، إذ نجد تركز صادراتها على إنتاج وتصدير بعض الخامات ( البترول، الغاز الطبيعي وبعض الموارد المنجمية) وتستورد تقريبا كل أنواع السلع والخدمات والتكنولوجيا.
- اختلال جغرافي لتجارتها الخارجية، إذ تظهر المكانة الكبيرة للاتحاد الأوروبي وسيطرته على المنطقة المغاربية تجاريا إذ يمتص في المتوسط حوالي (60 %) من صادراتها السلعية ويزودها بحوالي( 70 % ) في المتوسط .
- تتميز التجارة البينية المغاربية بظاهرة التركز الجغرافي وتقتصر في بعض الأحيان على شريك أو شريكين تجاريين.
- ضعف التجارة البينية المغاربية لعدم وجود تنوع في السلع الموجهة للمبادلة، وذلك نتيجة تشابه السلع المنتجة والمصدرة خاصة بين تونس والمغرب.
- يكمن السبب الرئيسي لتدني حجم التجارة البينية المغاربية إلى ضعف البنية الأساسية اللازمة لنمو التجارة البينية في الدول المغاربية.
- عدم توفير بنية تحتية متطورة كالطرق والمواصلات بين دول المغرب العربي التي تسهل عملية الانتقال للسلع والخدمات والأيدي العاملة.

- تعتبر القيود غير الجمركية المشكلة أو العقبة الرئيسية أمام تحرير التجارة البينية المغاربية حيث أنها تفوق في تأثيرها القيود الجمركية.
- ضعف التعاون والتنسيق لتطوير القطاع الاقتصادي بسبب الخلافات السياسية بين بعض دول الاتحاد المغاربي.
- توجد لدى الدول المغاربية العديد من المقومات مثل المقومات الجغرافية، التي تتمثل في الموقع الجغرافي المتميز واتساع المساحة واختلاف المناخ بما يسمح بتنوع المنتوجات.

على ضوء التحليل الذي احتوت عليه هذه الدراسة، والى جملة النتائج التي توصلت إليها يمكن الوصول إلى مجموعة من الاقتراحات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي من أهمها:

- العمل على زيادة حجم التجارة البينية بين دول المغرب العربي وذلك من خلال تعديل القوانين التي تتعارض مع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول خاصة فيما يتعلق بالقيود الكمية وغير الكمية.
- تشجيع ودعم التجارة البينية بين دول المغرب العربي والعمل على حل كل المشاكل بينها خصوصاً الجمركية والاقتصادية المطبقة في هذه الدول.
- العمل على تحقيق التكامل على مستوى الإنتاج، وصولاً إلى تطوير التجارة البينية بين دول المغرب العربي، وتسهيل انسياب السلع والخدمات والمواد الأولية بين هذه الدول.
- هناك من يرى أن مستقبل التجارة البينية المغاربية قد يكون أفضل مما كانت عليه خلال العقود الأخيرة ، ويعود ذلك إلى أن أغلب الدول المغاربية أخذت في تحرير تجارتها الخارجية وذلك بعد أن قامت الدول المغاربية بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المغاربية وغيرها ، وذلك من أجل الاندماج مع الاقتصاد العالمي والانسجام مع متطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي.
- تطوير شبكات النقل والمواصلات خاصة فيما يتعلق بشبكات النقل البري ، حتى تتحقق المزايا التنافسية للتجارة البينية المغاربية.
- أهمية إنشاء شبكة طرق برية حديثة ومتطورة تربط بين كافة الدول المغاربية مع ضرورة توفير الكوادر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والمدربة بالقدر الكافي لتسهيل حركة المبادلات التجارية.
- اعتماد مبدأ التخصص وتقسيم العمل بحيث يمكن تجنب المنافسة في إنتاج سلع متشابهة لتستطيع كل دولة من الاستفادة من اتساع حجم السوق وتحقيق وفورات الإنتاج الكبير.
- تبني سياسة تشجيع الصادرات ودعمها ، وترشيد الاستيراد من خارج الدول المغاربية وحصرها في السلع الضرورية، وإقامة الصناعات المناسبة.

- العمل على تنويع الهيكل الإنتاجي في الدول المغاربية من خلال مزيد من الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات والثروات المتاحة لأن التنوع الإنتاجي أساس لأي تكامل إقليمي اقتصادي.
- أهمية المبادلات التجارية الباطنية : إن أهمية التجارة الغير منظمة بين البلدان المغاربية (التهريب و نقل السلع عبر الحدود ) ، لدليل على وجود إمكانيات تبادل إقليمي حقيقية، أصبح من اللازم توظيفها لصالح التجارة الإقليمية المنظمة.

**آفاق البحث:**

في ختام هذا العمل ومن خلال دراستنا لاحظنا أن هناك العديد من المواضيع التي تطرقنا لها بشكل مختصر(حسب ما يخدم دراستنا)، إلا أن هذه المواضيع بإمكانها أن تكون نقطة انطلاق لبحوث ودراسات جديدة ، وتشكل أفاقا بحثية جديدة لدراستنا هذه، ومن بين هذه المواضيع :

- أثر الإصلاحات الجمركية المطبقة داخل قطاع التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية.
- دور سياسة تحرير التجارة الخارجية في زيادة الصادرات الدول المغاربية.
- التجارة البينية لدول المغرب العربي ودورها في تطوير الصناعات التحويلية.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### المصادر والمراجع باللغة العربية:


- **أحمد ناشد،** (1997)، « التجارة الخارجية والداخلية: " ماهية وتخطيط"، جامعة حلب، سوريا.
- **أمحمد السنوسي،** (1999)، الاتحاد المغاربي، إدارة المطبوعات والنشر، جامعة الفتح، طرابلس ليبيا.
- **إيمان عطية ناصف ،هشام محمد عمارة،** (2007)، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
- **إيمان محمد محمد سليم،** (2000)، نماذج النمو المعاصرة ومحددات النمو، مؤتمر قسم الاقتصاد بعنوان: تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، 4- 6 ماي1998، جامعة القاهرة تحرير باهر محمد عتلم، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر.
- **السيد متولي عبد القادر،** (2011) ، الاقتصاد الدولي ، نظريات وسياسات ، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان،الأردن.
- **بشار يزيد الوليد،** (2008)، التخطيط والتطوير الاقتصادي ( دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية)، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.
- **جاسم محمد منصور،**(2008)،التجارة الدولية، دار الزهران للنشر، مصر .
- **حمدي عبد العظيم،** (1996)، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر.
- **خالد محمد السواعي،** (2006)، التجارة والتنمية،الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن.
- ـــــــــــــ،(2010)، التجارة الدولية " النظرية وتطبيقاتها ، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن.
- **رعد حسن الصرن،** (2000)، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا.
- **رشاد العصار وآخرون،** (2000)، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن.
- **رنان مختار،** (2009)، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر.
- **روبارت بارو،** (1998)، محددات النمو الاقتصادي، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الأردن.
- **رمزي زكي،** (1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- **زينب حسين عوض الله،** (1998)، نظرة عامة على بعض القضايا، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر.
- ـــــــــــــ، (2004) ، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية دار الجامعة الجديدة، مصر.
- **سامي عفيفي حاتم،** (1989)، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- ـــــــــــــ، (1994)، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم "، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، مصر .
- ـــــــــــــ، (2005)، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الدولية- الجزء الثالث- الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.

- **سامي خليل**، (2001)، الاقتصاد الدولي" نظرية التجارة الدولية"، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة. مصر.
- **ضياء المجيد الموسوي**، (1992)، النظرية الاقتصادية ( التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- **طالب محمد عوض**، (2004)،" مدخل إلى الاقتصاد الكلي "، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الأردن.
- **عبد الباسط الوفا**،(2000)، سياسة التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر.
- **عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي**،(1998)،أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى،الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر.
- **علي عبد الفتاح أبو شرار**،(2007)، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- ـــــــــــــــــ،(2010)، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- **عصام عمر مندور**، (2011)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- **عبد الرحمن يسري احمد**، (2007)، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر
- **عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون**،(2005)، الاقتصاد الدولي ،قسم الاقتصاد،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية، مصر.
- **عبد المطلب عبد الحميد** ، (1997)، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي، مكتبة زهراء الشرق،القاهرة، مصر.
- ـــــــــــــــــ، (2003)، السياسات الاقتصادية (تحليل كلي) سلسلة الدراسات الاقتصادية -2- الطبعة الثانية، مجموعة النيل العربية، مصر.
- ـــــــــــــــــ، (2003)، السوق العربية المشتركة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة،مصر.
- ـــــــــــــــــ، (2006)، النظرية الاقتصادية، " تحليل جزئي وكلي "، الدار الجامعية مصر.
- **عبد القادر محمد عبد القادر عطية**، (2003)، اتجاهات الحديثة للتنمية،الدار الجامعية، الإسكندرية مصر.
- **علي جذوع الشرفات**، (2009)، " التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، الواقع، العوائق وسبل النهوض، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- **عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي**،(2007)، "قضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية. الإسكندرية، مصر.
- **فليح حسن خلف**، (2004)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشروالتوزيع، الأردن.
- ـــــــــــــــــ ،(2006)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع عمان، الأردن .
- ـــــــــــــــــ،(2008)، الاقتصاد الكلي، جدار الكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، الأردن.
- **فريديريك م . شرر، تعريب على أبو عميشة**، (2000)، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، الرياض. المملكة العربية السعودية.

- **قاشي فايزة،** (2007) ، الاقتصاد الدولي- تنقل حركة السلع والخدمات، منشورات دار الأديب الجزائر.
- **محمد أحمد السريتي،**(2009)، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة،الطبعة الأولى مصر.
- ـــــــــــــــ، (2009)، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- **محمود حسين الوادي ،أحمد عارف العساف،**(2009)، " الاقتصاد الكلي " الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة – عمان- الأردن .
- **موسى سعيد مطروآخرون،** (2001)، "التجارة الخارجية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان الأردن.
- **مجدي محمود شهاب،** (1996) ،الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، لبنان.
- ـــــــــــــــ،(2007)،الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية،مصر.
- **محمود يونس،** (1986)، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
- ـــــــــــــــ، (2007)، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- **مدحث مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد،**(1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية،مصر.
- **محمد مروان السمان وآخرون،** (1998)، مبادئ التحليل الاقتصادي " الجزئي والكلي"،الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأدرن.
- **مورد خاي كريانين، ترجمة محمد إبراهيم وعلي مسعود عطية،**(2007)، الاقتصاد الدولي، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- **محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا،** (2011)، التنمية الاقتصادية ( بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- **محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي،** (2003)، "التنمية الاقتصادية،نظرياتها وسياساتها " الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر.
- **محمد أحمد السريتي،علي عبد الوهاب نجا،**(2008)، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
- **مدحت القريشي،** (2007)، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"،الطبعة الأولى دار وائل للنشر، الأردن.
- **محمد صالح تركي القريشي،**(2010)، "علم اقتصاد التنمية"، الطبعة الأولى،دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
- **محمد دياب،**(2010)، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني لبنان.
- **محمد عبد العزيز عجمية وأخرون،** (2007)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- **ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن ، محمود حامد،** (2006)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الملكة العربية السعودية.
- **محمود حامد عبد الرزاق،**(2006)،"تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية"، مكتبة الحرية للنشر، مصر.
- **محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف،** (2003)، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد الإسكندرية ، مصر.

- **مانع جمال عبد الناصر**، (2004)،إتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة. الجزائر.
- **محمد الأمين**، (2007)، أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا.
- **نداء محمد الصوص** ، (2008)، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.
- **هجير عدنان زكي أمين**، (2010)، الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
- **هشام محمود الإقداحي**،( 2009)، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- **يوسف مسعداوي**، (2010)، دراسات في التجارة الدولية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر.
- **أحمد الكواز**،(2008)، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ، العدد 73، ماي ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- ـــــــــــ،(2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، المعهد العربي للتخطيط المجلد 8 العدد 81.الكويت.
- **البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير**، (2007)، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي( حالة الاقتصاد الجزائري)، ملتقى دولي حول التقدم التكنولوجي، الإنتاجية، القدرة التنافسية، النمو والعمل، فاس، المغرب.
- **البشير عبد الكريم** ، 2009)، " دعم البحث والتطوير في المؤسسات كأداة لتحقيق الميزة التنافسية- تحليل نظري وميداني"، ملتقى دولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار جامعة قالمة، الجزائر.
- **براكاش لوجاني**، (2007)، التربع على قمة الخرائط البيانية، مجلة التمويل والتنمية، العدد03 صندوق النقد الدولي، واشنطن. الولايات المتحدة الأمريكية.
- **بلعور سليمان**، (2008)،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد06، جامعة ورقلة، الجزائر.
- **بن الدين أحمد، خطيب خالد** (2011)، المناولة الصناعية كإستراتيجية لرفع النمو الاقتصادي في الجزائر- مع الإشارة إلى التجربة اليابانية، مجلة السياسات الاقتصادية العدد رقم 02، جامعة تلمسان، الجزائر.
- **بن قوية مختار**،(2013)،علاقة الاستثمار العام بإنتاجية القطاع الخاص وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 20 ، الجزائر.
- **جيرمي كليفت**، (2003)، تركيز العقل، مجلة التمويل والتنمية، العدد02، صندوق النقد الدولي واشنطن. الولايات المتحدة الأمريكية.
- **حاكمي بوحفص**، (2009)، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب وتونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الجزائر.
- **حسن النادر، احمد الريموني، آلاء ارشيدات**،(2010)، دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية :باستخدام نموذج الجاذبية " حالة الأردن " ، (1976-2004)، أبحاث اليرموك، " سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"،المجلد 26، العدد 4، الأردن.

- **سلوى محمد مرسي**،(1994) ، الاتجاهات المعاصرة و التجارة الدولية ، " الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة، مذكرة خارجية رقم 1496، المعهد التخطيط القومي، مصر.
- **سهير أبو العينين وأخرون**،(2003)،العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وواقع الاقتصاد المصريسلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 167، معهد التخطيط القومي، مصر.
- **سعدون بوكبوس**، (2005)، الاقتصاديات المغاربية في سياق التحول الاقتصادي العالمي، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير،العدد 12، جامعة الجزائر، الجزائر.
- **سلوى صبري**، (2012)، سياسة إحلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- **ساطور رشيد**،( 2013)، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط- مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 08، جامعة البليدة، الجزائر.
- **شهرزاد زغيب، ليلي عيساوي**،(2003)، أفاق انضمام الجزائر إلى OMC،مجلة العلوم الإنسانية، العدد01، جامعة بسكرة، الجزائر.
- **صليحة مقاوسي، هند جمعوني**، (2009-2010)، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، موضوع مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة. الجزائر.
- **صالح صالحي**، (2004)، الاتحاد المغاربي " الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، ندوة دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- **عبد العزيز شرابي**، (1998)، فرص تجسيد إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر.
- **عبد الحميد زعباط** ، (2004)، نظريات التجارة الدولية و محدوديتها" ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد10 ، جامعة الجزائر، الجزائر.
- **عابد بن عابد العابدلي**، (2005)، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية : دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد اله كامل للاقتصاد الإسلامي ،جامعة الأزهر، السنة التاسعة العدد 27.
- **عبد الباري شوشان الزني**،(2008)، التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 05، طرابلس، ليبيا.
- **عباس ناجي جواد العبيدي، عبد الله زيدان خلف**،(2009)، دور التحليل الاقتصادي الكمي في الكشف عن الآثار الغير الظاهرة للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ( العلاقة بين الفساد الإداري والنمو الاقتصادي نموذجيا)، مجلة تكريث للعلوم الإدارية الاقتصادية العدد 13 جامعة تكريت.
- **عمار عماري**، (2009)، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن الملتقى الدولي،الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية 20-21 أيام أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- **عبدوس عبد العزيز**، (2010)، " سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الأخر"، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة بشار،الجزائر.
- **عيادي عبد القادر، لعريفي عودة**، (2011)، " مؤشرات قياس رأسمال البشري في الجزائر" الملتقى الدولي الخامس حول رأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر.

- **عبد القادر قديد، عبد القادرعلي بن يحي،** (2012)، " دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي للجزائر على المدى البعيد، الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية، مسارات الاقتصاد، الدولة والمجتمع، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، جامعة الشلف. الجزائر.
- **فالي نبيلة،** (2008)، مداخلة بعنوان " التنمية من النمو إلى الاستدامة"، مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة "، أيام 7 و8 أفريل جامعة سطيف، الجزائر.
- **قاسم محمد الحموري، عهود عبد الحفيظ علي خصاوته،** (2001)، الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي (1972-1996)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17 العدد الأول، سوريا.
- **كبير سمية،** (2008)، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد05، جامعة الشلف، الجزائر.
- **لعجال أعجال محمد الأمين ،**(2009)،معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك مجلة المفكر، العدد05، جامعة بسكرة، الجزائر.
- **مفرج بن سعد القحباني،** (2002)، العلاقة السببية بين اتجاهات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك دورية الإدارة العامة، المجلد 42، العدد04، الأردن.
- **محمد زيدان،**( 2003)، "قواعد تنظيم التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة وأثارها على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، البليدة، الجزائر.
- **محمد عبد الرشيد علي،** (2004)، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان، الأدرن.
- **مجدي الشوربجي،** (2007)، العلاقة بين رأسمال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ،جامعة الشلف، الجزائر.
- **مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب،**(2009-2010)، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة. الجزائر.
- **محمد مسعي،**(2012)، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث العدد 110، جامعة ورقلة، الجزائر.
- **معز العبيدي،**(2013)، تحديات تمويل الاقتصاد التونسي في خضم الانتقال الديمقراطي مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص باقتصاديات الربيع العربي، المجلد الخامس عشر العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- **مبطوش العلجة، مداني بن شهرة،** (2014)، تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة تطبيقية على الجزائر- مجلة الإستراتيجية والتنمية العدد 06 جامعة مستغانم، الجزائر.
- **نصيب رجم،** (2005)، ظاهرة الفقر وأثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت العدد4، جامعة تلمسان، الجزائر.
- **وليد عبد مولاه،**(2010)، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، المعهد العربي للتخطيط مجلة جسر التنمية، العدد 97، الكويت.

- **وصاف سعيدي**،(2002)، مداخلة بعنوان : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر ،ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة الأغواط، أيام 8-9 فريل 2002، الجزائر.
- **يوسف على، بالمقدم مصطفى**،( 2011) ،التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد 2، جامعة تلمسان،الجزائر.
- **أحمد ولد المحجوب**، (2002)، تحليل وتقييم دور الصادرات في التنمية الاقتصادية مع التطبيق على موريتانيا، رسالة ماجيستر، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر.
- **بن موسى بشير**، ( 2012)، سياسة تفعيل التجارة البينية – دراسة حالة دول المغرب العربي مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- **بن البار محمد**، (2011-2012)، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين 1970-2009، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- **زياد محمد عرفات أبو ليلى** ، (2003)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن الفترة( 1976-2003)، رسالة ماجيستر في الاقتصاد غير منشورة، جامعة يرموك، الأردن.
- **سليمان شيبوط**، (2008)، أفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.
- **شريف رفعت رزق محمد الشافعي**، (2005)، إطار مقترح لسياسات حوافز التصدير في مصر في ضوء المتغيرات العالمية، (دراسة ميدانية لقطاع الصناعة)، ملخص رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة عين الشمس ، كلية التجارة، قسم الاقتصاد.
- **صواليلي صدر الدين** ، (2006)، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- **كامل رشيد التلي**، (1991) ، "أثر التعليم على النمو الاقتصادي" ( حالة الأردن)، مذكرة ماجيستر، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة يرموك، الأردن.
- **مسغوني منى**، (2005)، " علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001، أطروحة ماجيستر غير منشورة، جامعة ورقلة الجزائر، الجزائر.
- **محمد الشريف منصوري**،(2009)، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر
- **وصاف سعيدي**، (2004-2005)، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.

**المصادر والمراجع باللغة الأجنبية :**

- **Antoine Bouet**,(1998),Le protectionnisme, Analyse économique, Librairie Vuiber , Paris, France.
- **Bernard Guillochon**, **Annie Kwaecki**,(2004), Economie international commerce et macroéconomie, 4eme édition, dunod ,Paris, France.
- **——————————**,(2006),Economie International : Commerce et Macroéconomie, 5 eme édition, Dunod ,Paris, France.

- **Christian Aubin, Philippe Norel**,(2000),Economie internationale, Faits théories et politiques, édition du Seuil, Paris. France.
- **Direction de la politique économique générale**, (2003), « enjeux sur le Maroc de l'élargissement de l'union européenne à l'est » document de travail n°87 ministère des finances et de la privatisation, maroc.
- **Figliuzzia A**, (2006), " Economie international fais théorie débats contemporains", Ellipes Edition Marketing S.A.
- **Gregory Mankiw**,(2003), Macroéconomie, 3éme édition, édition de Boeck, Belgique.
- **Henri Guitten et Gérard Bramoulle,** (1984) , Economie politique Dalloz, Paris. France.
- **Jacque Brasseul**,( 1993), Introduction à l'économie du développement Armond Colin édition, Paris. France.
- **Jean Arrous**,(1999), les théories de la croissance économique,édition du seuil, Paris. France.
- **Jean –Paul Rodrigue**,(2000), L'espace économique mondiale, presse de l'université du Québec, Québec. Kanada.
- **Jean Louis Mucchielli,Theirry Mayer**,(2005), Economie internationale Dalloz, Paris.France.
- **Maré Nouchi**,(1996),croissance :histoire economique, dalloz, edition, France.
- **Michel Rainelli** ,(1999), La nouvelle théorie du commerce international casbah édition, Alger.
- **————————**, (2002), l'organisation mondiale du commerce, 6ème édition, édition la decouverte,paris, France.
- **————————**,(2003) **,**Le commerce International, 9éme éditions, Edition La Découverte, Paris.France.
- **PaulKrugman,MauriceObstfeled**,(2009),économieinternational, 8éméédition de Boeck université, , Belgique .
- **Paul Krugman et Maurice obstfeld, Marc melitz**,(2012), Economie internationale, 9éme édition, De Boeck, Belgique.
- **Rostow.w.w**;(1997), Les étapes de la croissance économique,3ème édition Economica, Paris. France.
- **Stanley Fisher et autres**,(2002), Macroéconomie, 2éme édition,édition dunod, Paris,France.
- **Todro et Smith,** (2003), Economic Development**,** 8ème édition, Addison Wesle.
- **Ulrich kohli**,(1999), analyse macroéconomie, de boeck université bruxelles, Belgique.

- **Amadou Akilou**,(2006),"Libéralisation commerciale et croissance économique dans les pays de l'Union Economique et Monétaire Ouest Africaine", Journée Scientifique de Paris (6 et 7 Septembre 2006).
- **Anima investment network**,(2010), la carte des investissements en méditerranée guide sectoriel des politiques publiques pour l'investissement, étude numero07, l'union européenne.
- **Bernard Fustier**,(2004) "Les échanges commerciaux euro-méditerranéens essai d'analyse structurale, "Revue des Sciences Économiques et de Gestion, n 03, université Ferhat Abbas. Sétif .
- **Banque mondiale**, (2006), groupe développement économique et social région Moyen-Orient et Afrique du nord, royaume du Maroc mémorandum économique pays, promouvoir la croissance et l'emploi par la diversification.
- **Ben Sheperd**,(2008), "Introduction to gravity modeling", Art net bulding work shop for trade research:Behind The Border gravity modeling.
- **Helpman**,(1981), International Trade in the Presse of Product Differentiation, Economies of Scale and Monopolistic Competition, A Chamberlin – Hechcher- ohlin Approach: Journal of International Economics, August.

**المواقع الإلكترونية**:

- **أحمد الكواز**،(2005)، استراتيجية النمو غير المتوازن، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، من الموقع الإلكتروني (www.arab-api.org) تم الإطلاع عليه يوم 2015/06/15.
- ـــــــــــ،(2009) ملخص لأهم تطورات نظرية التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط من الموقع الإلكتروني( www.arab-api.org) تم الإطلاع عليه يوم 2015/04/15.
- ـــــــــــ، (2011)، حلقة نقاشية حول لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا، المعهد العربي للتخطيط من الموقع الإلكتروني(www.arab-api.org) تم الإطلاع عليه يوم 2015/06/18 .
- **النشـرة الإحصـائية السـنوية** (2010-2014)، (2006-2010)، (2002-2006)/ إحصـائيات تونس، **المعهد الوطني للإحصاء**، (تونس) من الموقع الإلكتروني: (http://www.ins.tn/Ar) تم الإطلاع عليه يوم 2016/02/15.
- **تقرير عن سياسة التجارة الخارجية التونسية، وزارة التجارة الخارجية والصناعات التقليدية التونسية**،(تونس) من الموقع الإلكتروني( http://www.commerce.gov.tn/ar تم الإطلاع عليه 2016/01/23 .
- **حسان خضر**، (2005)، مؤشرات أداء التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت من الموقع الإلكتروني( www.arab-api.org) تم الإطلاع عليه يوم 2015/04/18.
- **حسن المصدق**، (2007)، اقتصاديات المغرب العربي الكبير، من ضعف التكامل إلى فقر التنمية المشـــتركة، منتـــدى ليبيـــا للتنميـــة البشـــرية والسياســـية، مـــن الموقـــع الإلكترونيhttp://www.Libyaforum ( ) تم الإطلاع عليه يوم 2016/01/21.

- **جدول المؤشرات الاقتصادية الكلية** " التبادلات الخارجية" **وزارة الاقتصاد والمالية**، (المغرب) من الموقع الإلكتروني http://www.finance.gov.ma( )تم الإطلاع عليه يوم 2016/02/22.
- **دليل الاستثمار في الجزائر**، ترجمة مكتبة صباح لخدمة المستثمرين (2007)، من الموقع الإلكتروني http://www.algeria.kpmg.com() تم الاطلاع عليه يوم 2016/01/21.
- **علي عبد القادر علي**، (2001)، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط. من الموقع الإلكتروني( www.arab-api.org) تم الإطلاع عليه يوم 17/ 2015/09.
- **محمد عبد العال صالح**، (2005 ) ، "توجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد" ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، عمان، الموقع الإلكتروني http://www.oea-oman-org/oea4.ptt( ) تم الإطلاع عليه يوم 2015/09/15.
- **مقال عن خصائص الاقتصاد المغربي،حكومة المملكة المغربية**، (المغرب)،من الموقع الإلكتروني ( http://www.maroc.ma/nr/excer )تم الإطلاع عليه يوم 2016/01/21.
- **مقال عن خصائص الاقتصاد التونسي، وزارة التنمية والتعاون الدولي**، (تونس)،من الموقع الإلكتروني http://www.investintunisia.tn/site/ar/article.php?id_article=528 تم الإطلاع عليه يوم 2016/01/25.
- **Christophe Rault et al**,(2008), " Modeling International Trade Flows between CEEC and OECD Countries," CESIFO WORKING PAPER (Munich:CESifo),n2282 sur le site : (http://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID1120722_code459177.pdf?abstractid= (1120722&mirid=1) vu le 24/02/2015.
- j.**Peter Neary**,(2004), The Stopler- Samuelson Theory, University College Dublin and CEPR , sur le site (www.economics.ox.ac.uk) vule 20/02/2015.
- **Jean Pierre Cling**,( 2006), Commerce, croissance, pauvreté et inégalités dans les PED : une revue de littérature, sur le site (http://www.dial.prd.fr/dial_publications/PDF/Doc_travail/2006-07.pdf) vu le 02-09-2015.
- **Kadagam Y**,(2008),"Consistent Estimation of Regional Blocs: Trade Effects" Review of International Economics, sur le site ((http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1115551)vu le24/02/2015.
- **Luca De Benedictis And Daria Taglioni**,(2011), "The Gravity Model In International Trade", selected works of Luca De Benedictis sur le site: (http://works.bepress.com/luca_de_benedictis) vu le 24/02/2015.
- **Michael Polder**, Forecasting international trade flows a gravity-based approach, medium econometrische toepassingen sur le site: (http://www.ectrie.nl/met/pdf) vu le 24/02/2015.
- **Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandises de 2004-2014** collection statistiques, Série N°84,**ONS**,(Algérie), Sur le site (http://www.ons.dz) Vu le : 18/02/2016.

- **Organization for economic co-operation and development**,(2003), The source of economic growth in OECD countries sur le site (http:// browse.oecdbookshop.org/oecd/pdfs/free/1103011e.pdf) vu le04/06/2015.

**« Le rôle du commerce intra-régional dans le soutien de la croissance économique - étude comparative entre L'Algérie, le Maroc et la Tunisie - »**

**Résumé :** Cette recherche examine la relation existante entre le commerce extérieur et la croissance économique en mettant en évidence son rôle dans le soutien de la croissance avec un accent sur le cas des pays du Maghreb, et cela est à cause de la grande importance du commerce extérieur occupée dans l'économie nationale qu'il est le principal fournisseur et presque les seules devises fortes, et aussi à travers sa contribution à l'avancement du processus de croissance économique en adoptant des exportations qui fournissent des changes ou la substitution des importations qui contribuent à la préservation de la stratégie de monnaie forte ou d'adopter le stratège à la fois la stratégie de développement.

L'étude confirme la faiblesse du volume des échanges commerciaux du Maghreb et les relations économiques entre ces pays et ne pouvait donc le commerce joue un rôle central dans le processus de croissance dans ces pays, et cela nous montre que chaque État elle a son propre politique commerciale, ainsi que la concentration et l'adoption de chacun de ces pays sur échanges traditionnels et ce en raison des nombreux problèmes et obstacles qui entravent le développement des échanges commerciaux entre eux . C'est ce que nécessite plus de recherche afin de développer et d'activer le volume des échanges commerciaux du Maghreb vers l'intégration économique souhaitée qui est recherchée par cette étude.

***Mots clés :*** commerce intra-régional, soutiennent la croissance économique, les échanges commerciaux, les exportations, les importations, les obstacles du commerce Maghrébin, volume d'échange, nature d'échange, politiques commerciales, développement du commerce.

**« The role of intra -regional trade in support economic growth - comparison study between Algeria, Morocco and Tunisia - »**

**Abstract :** This research examines the existing relationship between foreign trade and economic growth by highlighting its role in supporting growth with a focus on the case of the Maghreb countries, and this is because of the great importance of the occupied foreign trade in the national economy that it is the main supplier and almost the only hard currency, and also through its contribution to the advancement of the process of economic growth by adopting exports that provide foreign exchange or import substitution that contribute to the preservation of hard currency strategy or adopt strategist at once development strategy.

The study confirms the weakness of volume intra-regional trade Maghreb and economic relations between these countries and therefore could not trade plays a pivotal role in the growth process in these countries, and this shows us that each State own trade policy as well as the concentration and the adoption of each of these countries on traditional exchanges and this because of the many problems and obstacles hindering the development of trade between them. This is what requires more research in order to develop and activate the volume of trade exchanges Maghreb down to the desired economic integration which is sought by this study.

***Key words :*** intra-regional Trade, support economic growth, exchange Trade, exports, imports, obstacles of Trade Maghrebin, trade volume, nature of trade, trade policies, trade development.

**"*دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي*-دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس-"**

**الملخص:** يتناول هذا البحث دراسة العلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي من خلال إبراز دورها في دعم النمو مع التركيز على حالة الدول المغاربية،وهذا نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني فهي تعتبر المورد الرئيسي وشبه الوحيد للعملات الصعبة.وكذالك من خلال مساهمتها في النهوض بعملية النمو الاقتصادي عن طريق تبني إستراتيجية تنمية الصادرات التي توفر النقد الأجنبي أو إستراتيجية إحلال الواردات التي تساهم في المحافظة على العملة الصعبة أو بتبني الاستراتيجيين في آن واحد. وتؤكد الدراسة على ضعف حجم التجارة البينية المغاربية والعلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وبالتالي لم تستطع أن تلعب التجارة دورا محوريا في عملية النمو في هذه الدول، وهذا ما يوضح لنا أن لكل دولة سياستها التجارية الخاصة بها بالإضافة إلى تركيز و اعتماد كل دولة من هذه الدول على التبادل التقليدي وهذا نظرا لوجود عدة مشاكل ومعوقات تعيق تطور التجارة بينهم. هذا ما يستدعي المزيد من البحث في سبيل تطوير وتفعيل حجم المبادلات التجارية المغاربية وصولا إلى التكامل الاقتصادي المنشود وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة.

**كلمات مفتاحية:** التجارة البينية، دعم النمو الاقتصادي، التبادل التجاري، الصادرات، الواردات، معوقات التجارة المغاربية حجم المبادلات التجارية، طبيعة المبادلات التجارية، السياسات التجارية، تطوير التجارة.